وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

شعبة علم الاجتماع

مطبوعة في مقياس

المشكلات الاجتماعية

الموجه لطلبة السنة ثانية ليسانس علم الاجتماع

السداسي الثالث

الاستاذة: حواطي أمال

أستاذ محاضر أ

السنة الجامعية: 2020/ 2021

الفهرس

عنوان المحاضرة	الصفحة
الدرس التمهيدي	03-01
المحاضرة (01) : مدخل مفاهيمي للمشكلات الاجتماعية تمهيد 1/- مفهوم المشكلة الاجتماعية 2/-أبعاد المشكلة الاجتماعية 3/- الاطار المرجعي للمشكلة الاجتماعية 4/- خصائص المشكلة الاجتماعية و شروطها 5/- محكات المشكلات الاجتماعية 6/- أنواع المشكلات الاجتماعية 7/- أسباب المشكلة الاجتماعية 8/- أفكار خاطئة عن المشكلات الاجتماعية	11 -04
المحاضرة (02): دراسة المشكلة الاجتماعية تمهيد 1/- أهمية دراسة المشكلة الاجتماعية 2/- أهداف دراسة المشكلة الاجتماعية 4/- مستويات دراسة المشكلة الاجتماعية 5/- تقسيم المشكلة الاجتماعية 6/- نظرة علم الاجتماع للمشكلات الاجتماعية 7/- الطريقة السوسيولوجية في فهم و تحليل المشاكل الاجتماعية 8/- مزايا التناول الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية 9/- الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية	17-12
المحاضرة (03): النظريات المفسرة للمشكلات الاجتماعية	27 - 18

تمهيد: 1/- النظرية التطورية 2/- البنائية الوظيفية 3/- نظرية المعوقات الوظيفية 4/- نظرية الصراع 5/-النظرية التفاعلية الرمزية 6/- نظرية التفكك الاجتماعي 7/- نظرية الوصم الاجتماعي 8/- نظرية التغير الاجتماعي 9/- نظرية اللامعيارية	
محاضرة (04): الانحراف و الجريمة تمهيد 1/- مفهوم الانحراف و الجريمة 2/- علامات السلوك المنحرف 3/- التصنيف الاجتماعي للمجرمين 4/- خصائص المجرم 5/- أركان الجريمة 6/- أنواع الانحراف و الجريمة 7/- العوامل التي يؤدي إلى السلوك الاجرامي 8/- المبادئ التفسيرية لظاهرة الجريمة	35 - 28
المحاضرة (05) :النظريات المفسرة للانحراف و الجريمة: تمهيد أولا: النظريات المفسرة للسلوك الاجرامي 1.النظرية التحليلية النفسية 2.نظرية التكوين الاجرامي(بينينو دى توليو) 3.النظرية المعرفية	42 - 35

4.نظرية الضبط الاجتماعي 5.النظرية التكاملية 6. نظرية الاختلاط التفاضلي 7. الاتجاه الاقتصادي ثانيا: الوقاية من الانحراف و الجريمة	
محاضرة (06): الادمان تمهيد 1/- مفهوم الادمان 2/- خصائص المدمنين 3/- خصائص الادمان 4/- أنواع الادمان 5/- أسباب الادمان 6/- نظريات الادمان: 7/- أنواع المخدرات: 8/- مراحل الادمان 9/- أثار الإدمان 10/- أهمية مواجهة الادمان	53 - 42
محاضرة (07) : العنف نمهيد 1/- تعريف العنف: 2/- بعض المصطلحات المرادفة للعنف: 3/- تاريخ ظاهرة العنف 4/- خصائص السلوك العدواني 5/- أسباب العنف 6/- أنماط (أنواع)العنف 7/- مظاهر العنف	66 - 53

8/- النظريات المفسرة للعنف 9/- خطورة العنف 10/- علاج العنف	
محاضرة (08) : الطلاق تمهيد 1/- مفهوم الطلاق و اركانه 2/- تاريخ الطلاق 3/- أسباب الطلاق 4/- الحكمة من جعل الطلاق بيد الرجل لا المرأة 5/- أقسام الطلاق 6/- مراحل الطلاق 7/- النظريات المفسرة للطلاق 8/- أثار الطلاق 9/- توصيات	78 - 66
محاضرة (09): التسرب المدرسي تمهيد 1/- مفهوم التسرب المدرسي 2/- مفهوم المتسرب 3/- سمات و خصائص المتسربين من المدرسة 4/- مؤشرات التسرب المدرسي 5/- العوامل المؤدية إلى التسرب 6/- أنواع التسرب 7/- أثار التسرب المدرسي 8/- سبل مواجهة التسرب المدرسي	87 - 78
محاضرة (10): عمالة الأطفال تمهيد:	96 - 87

1/- مفهوم عمل الأطفال 2/- الفرق بين عمل الأطفال و شغل الأطفال 3/- خصائص الاطفال العاملين 4/- المبادئ والحقوق الأساسية لعمالة الأطفال 5/- مجالات عمل الأطفال 6/- العوامل المؤدية لانتشار عمالة الاطفال 7/- التحليل السوسيولوجي لظاهرة عمالة الأطفال 8/- المشاكل المترتبة عن عمالة الاطفال 9/ مقترحات لمحاربة عمالة الأطفال	
محاضرة (11): البطالة تمهيد 1/- تعريف البطالة 2/- مفهوم الباطل 3/- بعض المصطلحات المتداخلة مع مفهوم البطالة 4/- معايير البطالة 5/- العوامل المؤدية للبطالة 6/- أسباب البطالة 7/- أنواع البطالة 8/- الاتجاهات النظرية المفسرة للبطالة 9/- انعكاسات البطالة 10/- علاج البطالة	108 - 97
محاضرة (12): الفقر تمهيد 1/- مفهوم الفقر 2/- معايير الفقر 3/- صفات الفقر	118 - 108

4/- أبعاد الفقر 5/- أسباب الفقر 6/- أنواع الفقر و الفقراء 7/- نظريات الفقر 8/- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر 9/- توصيات واقتراحات للحد من الآثار السلبية لظاهرة الفقر	
محاضرة (13): الهجرة و الهجرة الغير شرعية تمهيد أولا: الهجرة 1/- تعريف الهجرة 2/- مبادئ الهجرة 3/- خصائص المهاجرين 4/- أنواع الهجرة الشرعية ثانيا: الهجرة الغير شرعية 1/- تعريف الهجرة غير الشرعية 2/- أصناف المهاجرين غير الشرعيين 3/- أشكال الهجرة غير الشرعية 4/- أسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية 5/- أنواع الهجرة غير الشرعية 6/- النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية 7/- أثار و نتائج الهجرة غير الشرعية 8/- استراتيجية المواجهة	130 - 119

المحاضرة (14) : الفساد و انهيار اخلاقيات الوظيفة تمهيد 1/- مفهوم اخلاقيات الوظيفة و الفساد 2/- خصائص الفساد 3/- أبعاد الفساد 4/- أنواع الفساد 5/- أسباب انتشار الفساد 6/- مظاهر الفساد 7/- أثار الفساد 8/- أهم السياسات المقترحة لعلاج وتقليل ظاهرة الفساد	140 - 130
قائمة المراجع	148 - 141

الدرس التمهيدي

مقدمة :

المشكلة ظاهرة تحدث في مختلف المجتمعات البشرية سواء أكانت متقدمة أو متخلفة، وهي تظهر في جميع مستويات العلاقات الاجتماعية و الجماعات ،فمنها المشكلات الاجتماعية و منها الاقتصادية منها السياسية و البنائية لكن تزيد حدة و تنوعا مع كبر المجتمعات وزيادة تعقيد البناء الاجتماعي. ففي بعض المجتمعات تنتشر ألوان من المشكلات، بينما تكون هذه المشكلات منخفضة وغير مقلقة في مجتمع أخر.

إن ظهور مشكلات اجتماعية كثيرة في عالم تتغير قيمه و معاييره بسرعة، يستدعى اعادة التنظيم و البناء عند ظهور أية مواقف جديدة بقصد مواجهتها و تكييف السلوك بمقتضاها ،خاصة أن المشكلة كثيرا ما تنشأ عن صراع موقف متغير والمعايير السائدة، لذلك فقد سعى العلماء إلى فهم المشكلات التي تعاني منها تلك المجتمعات من أجل مواجهتها و التصدي لها للوصول بالأفراد و الجماعات و المجتمع إلى أهدافهم ، و لهذا فإن دراسة المشكلات تعتبر ضرورة أساسية لفهم المجتمع و معاناته و الارتقاء به .

هذا الإطار العلمي تم طرح و تحليل محاور مادة المشكلات الاجتماعية من خلال مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع.

مكانة المادة ضمن برنامج الدراسة : تعتبر مادة المشكلات الاجتماعية كوحدة تعليمة تندرج ضمن وحدة التعليم الأساسية و هي مقسمة إلى أربعة عشر (14) محاضرة ضمن السداسي الثالث في المسار التكويني الليسانس بحجم ساعي سداسي مقدر بخمسة و أربعون (45) ساعة و بحجم ساعي اسبوعي قدرة ثلاث ساعات (03) موزعة مناصفة بين محاضرة و أعمال موجهة.

الأهداف:

1- تعريف الطالب بمفهوم المشكلة الاجتماعية، والمداخل النظرية التي تحاول تفسير وتحليل المشكلة وأبعادها وخصائصها و أنواعها.

2- التعرف على دور علم الاجتماع في تحليل المشكلات الاجتماعية وتفسيرها ومعالجتها.

3- التركيز على تحليل بعض المشكلات التي تعاني منها المجتمعات، مثل: الفقر، الهجرة غير الشرعية ، الطلاق ، وإدمان المخدرات، الفقر ، البطالة، الجريمة ...الخ.

4- ربط الأفكار والنظريات الاجتماعية بالواقع الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و السياسي .

المستوى المستهدف: طلبة السنة ثانية ليسانس علم الاجتماع خلال السداسي الثالث من المسار التكويني (ل.م.د).

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة + امتحان

المعامل و الرصيد:

المعامل :02 / الرصيد :05

المعارف المسبقة المطلوبة: يشترط في الطالب لمتابعة هذا التكوين أن يكون على دراية بالمعارف العامة للعلوم الاجتماعية و الانسانية عموما، اضافة غلى معرفته لمنهجية البحث في العلوم الاجتماعية و تحكمه في لغة اجنبية واحدة على الأقل.

محتوى المادة:

1. مدخل مفاهيمي للمشكلات الاجتماعية
2. دراسة المشكلة الاجتماعية
3. النظريات المفسرة للمشكلات الاجتماعية
4. الانحراف و الجريمة
5. النظريات المفسرة للانحراف و الجريمة:
6. الادمان
7. العنف
8. الطلاق
9. التسرب المدرسي
10. عمالة الأطفال
11. البطالة
12. الفقر
13. الهجرة و الهجرة الغير شرعية
14. الفساد و انهيار اخلاقيات الوظيفة.

قائمة المراجع:

1. طارق كمال، **المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
2. عصام توفيق قمر و (اخرون)، **المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، دار الفكر ناشرون و موزعون ، عمان ، ط 1 ، 2008.
3. محمد أحمد بيومي، **المشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،2009.
4. معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان ، ط1، 2005.
5. محمد نبيل جامع، **البطالة** ، دار المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2008.
6. محمد سلامة غباري، **الادمان خطر يهدد الامن الاجتماعي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، ط 1 ،2007.
7. زكريا سعد الدين الأسدي، **البطالة و أثارها الاجتماعية و الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.
8. مسعود بو سعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر**، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر ، ط 1 ،2011.
9. حسين عبد الحميد رشوان، **الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط 2، 2010.
10. أحمد العموش، حمود العليمات، **المشكلات الاجتماعية**، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2008.
11. جبارة عطية جبارة و السيد عوض علي، **المشكلات الاجتماعية** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية،2003.
12. خليل سليم أحمد أبو سليم، **العنف الاجتماعي**، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، ط 1 ،2012.
13. على عبد الرزاق حلبي، **العنف و الجريمة المنظمة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 201.
14. محمد عاطف غيث، **المشكلات الاجتماعية بحوث نظرية و ميدانية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011.

المحاضرة (01) : مدخل مفاهيمي للمشكلات الاجتماعية

تمهيد:

المشكلة ظاهرة تحدث في المجتمعات البشرية كافة و أيا كان نوع المشكلة فهي تشكل اضطرابا يولد نوع من المفارقات بين الأفراد في المجتمع و بين الظروف الواقعية، ومع تشابك العلاقات الاجتماعية و تعقد النظام الاجتماعي ظهرت الحاجة إلى علم يحدد قواعد و قوانين هذه العلاقات ،و يساهم في فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الفرد في علاقته مع غيره من أفراد المجتمع.

1/- مفهوم المشكلة الاجتماعية:

يعرفها تشايلد أنها" موقف يحصل بفعل عوامل وظروف تتعلق بالبيئة الاجتماعية و يستلزم معالجة اصلاحية تتطلب تجميع الوسائل و الأساليب الاجتماعية للتصدي لها"[1]

كما تعرف على أنها" الأفعال أو الحالات الفردية أو المجتمعية التي تخالف القيم و الأعراف السائدة، والتي تحدث ضررا نفسيا أو ماديا على أفراد المجتمع أو فئة من فئاته. يشعر بها قطاع كبير من الناس و يسعون لإيجاد، حل جماعي لها ولها أسباب و نتائج على مستوى الأفراد و الجماعات و المجتمع "[2]

" وهي خلل في النسيج الاجتماعي و القيمي يؤدي إلى ارباكات و اضطرابات و تشاحنات تعيق نماء المجتمع، و يؤدي إلى صنف من صنوف الفوضى و الخروج عن جادة الصواب و إلى تشظيات اجتماعية تضعف التضامن الاجتماعي و تعكر السكينة الاجتماعية"[3]

و عليه فالمشكلات الاجتماعية هي تصرفات و سلوكات تتصادم مع قيم و أعراف و ثقافة المجتمع، وتشكل تمردا عن ماهو مألوف و طبيعي في حياة الأفراد، و تلحق الضرر بالقيم الاجتماعية و الروحية و تضعف التماسك الاجتماعي.

إن مفهوم المشكلات الاجتماعية يتضمن مجموعة من الأفكار وهي:

- ✓ المشكلة الاجتماعية هي موقف أو حالة أو شكل متكرر من السلوك الاجتماعي.
- ✓ هذا السلوك يحدث لأسباب اجتماعية أو غير اجتماعية.[4]
- ✓ حالة تؤثر على عدد كبير من الأفراد.
- ✓ هذا التأثير يتم بطريقة غير مرغوبة.

---

[1]- اسماعيل محمد الزيود، **علم الاجتماع**، دار كنوز المعرفة للنشر ، عمان ، ط1 ،2011، ص 153.

[2]- أحمد العموش و حمود العليمات، **المشكلات الاجتماعية** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة ، 2009، ص 07.

[3]- سمير عبد الرحمن هائل الشميري، **مشكلات اجتماعية من منظور سوسيولوجي**،(ب.د.ن)،(ب.ب)،(ب.ت)، ص 12

[4]- محمد أحمد بيومي، **المشكلات الاجتماعية– دراسات نظرية و تطبيقية**، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 2009، ص 16.

- ✓ هؤلاء الافراد يشعرون بأن بالامكان القيام بشيء ما حيالها.
- ✓ لا تتم المعالجة إلا من خلال التصرف الجماعي.[1]

2/–أبعاد المشكلة الاجتماعية: المشكلة الاجتماعية هي الحالة الاجتماعية التي تعكس انتهاكا لقيم الافراد أو تناقض أحكامهم على ما هم معتادون عليه، مما يجعلهم يحكمون عليها بأنها تشكل مشكلة لهم تحتاج حل، للمشكلة بعدين مهمين و مرتبطين يعتبران أساسا للحكم على كون هذه الظاهرة تشكل مشكلة وهما:

– **البعد الموضوعي:** هو الأثر الذي يقع على الفرد أو الأفراد، ويمكن قياسه أو حسابه و تقدير الأضرار التي تقع على الفرد (ماليا، جسديا ، نفسيا ..) ،وهنا علماء الاجتماع لا يكتفون بتحديد البعد الموضوعي فقط و لكنهم يحاولون تفسيره، فهم مهتمون بالبحث عن أسباب المشكلات الاجتماعية لماد تحدث؟ كيف تحدث؟ متى تحدث؟ إذ أنه يوجد الكثير من النظريات الاجتماعية التي تحاول تقديم تفسير منطقي مبنى على حقائق الموضوعية للظواهر و المشكلات الاجتماعية.[2]

– **البعد الذاتي:** هو مستوى الادراك والشعور العام لدى أفراد المجتمع بهذه المشكلة. إن فداحة المشكلة وحجم اضرارها لابد أن يساوي حجم الشعور بها، وتصورها و ادراكها ،أي وجود علاقة طردية بين البعد الذاتي و البعد الموضوعي للمشكلة ،فكلما زاد الضرر و الخطر ازداد الشعور بالمشكلة.

3/– الاطار المرجعي للمشكلة الاجتماعية: يمثل التغير الاجتماعي اطار مرجعيا لمعظم المشكلات التي تحدث داخل المجتمع لأنه سنة الحياة ، فهو لا يتوقف أو ينقطع. و التحولات التي تحدث في سياق التغير الاجتماعي تحدث تدريجيا لدرجة لا يستطيع معها الفرد ملاحظة ما يحصل فيه من تحولات، و هناك تغير يحصل في بشكل مبرمج ومخطط و لكن في الغالب يقع التغير و يأخذ مساره دون تخطيط مسبق.[3]

و يعرف التغير الاجتماعي بأنه"كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية محددة" أي أن التغير ينصب على العلاقات الاجتماعية ، بناء المجتمع و الجماعات، النظم و الأنساق الاجتماعية ، القيم و المعايير التي تؤثر في سلوك الفرد.[4]

وثمة حقيقة تستدعى التركيز عليها وهي أنه ليس أقسام المجتمع كافة تتغير بنفس السرعة و الدرجة و النوع و بنفس الاتجاه، فالقسم المادي من الثقافة الاجتماعية يتغير أسرع من القسم المعنوي، لأن التطور التقني يتطلب من

---

[1]– دلال ملحس استيتية و عمر موسى سرحان ، **المشكلات الاجتماعية** ،دار وائل للنشر، عمان ، ط 1، 2012 ،ص 20

[2]– أحمد العموش و حمود العليمات، **مرجع سابق**، ص ص 11– 12.

[3]– دلال ملحس استيتية و عمر موسى سرحان، **مرجع سابق** ، ص 36.

[4]– اسماعيل محمد الزيود، **مرجع سابق**، ص 141.

الجانب المعنوي أن يقوم ببعض التحويرات و التكيفات لكي تتساوق مع التطور المادي، وهذا التفاوت يخلق مشكلات عديدة قبل أن تحدث التكيف.[1]

عوامل التغير الاجتماعي :

–البيئة الطبيعية : حيث أن للبيئة تأثير على الثقافة و البناء الاجتماعي في المجتمع، و للوسط الجغرافي تأثيرا مؤكد على النشاط الانساني.

– حجم السكان:إن زيادة أو نقصان في حجم السكان و معدلات النمو قد تسبب تفككا في الحياة الاجتماعية، فالشعوب التي تنمو بسرعة تشكل طلبا متزايد على المصادر الطبيعية و الخدمات ،الأمر الذي يؤدي إلى الهجرات والنزوح الجماعي و التنافس بين الأفراد حول المراكز الوظيفية.

– العامل الايديولوجي: و تعتبر الايدلوجية قوة فكرية تعمل على تطوير نماذج اجتماعية واقعية وفقا لسياسة تتخذ أساليب و وسائل هادفة، فكل تغير في الأصول الفكرية و المذهبية لا بد أن يتردد صداه في النظم الاجتماعية.

– التكنولوجيا: أن التطور السريع للتكنولوجيا دفع إلى حدوث تغييرات في المجالات الاجتماعية في العالم الحديث، حيث أن التقدم في النواحي الاجتماعية و الاقتصادية و أنظمة الحكم و تغير الأدوار وظاهرة الهجرة و عمل المرأة و تغير و تعقد المدينة و ظهور قيم اجتماعية أثر بشكل أو بأخر على التفاعل الاجتماعي بين الأفراد.[2]

– الهجرة : إن التحركات السكانية (قسرية– عفوية – مقصودة) تفضي إلى خلل سكاني يؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي القائم ، و إن قدوم جماعات كبيرة من المهاجرين إلى مكان ما أو مدينة ما يؤدي إلى ظهور مشكلات لا حصر لها .

– العامل الثقافي: يسهم الاتصال الثقافي في احداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلية ، و يتبدى تأثير هذا الاتصال في الأفكار و المعتقدات السياسية و الدينية و أساليب الحياة و التكنولوجيا و كافة عناصر الثقافة.

– العامل الاقتصادي : إن شكل الانتاج والتوزيع و الاستهلاك و نظام الملكية في المجتمع كلها عوامل تلعب دورا مهم في احداث التغير الاجتماعي.

---

[1]– دلال ملحس استيتية و عمر موسى سرحان، **مرجع سابق** ، ص 36.

[2]– اسماعيل محمد الزيود، **مرجع سابق**، ص 144.

– النظام السياسي: يلعب النظام السياسي دورا أساسيا في عملية التغير ، ولا يقتصر دوره على رسم السياسيات أو التدخل في الجوانب الاقتصادية لتنظيمها و ضبط مسارها ،أو الاشراف على الخدمات الأساسية بل يمتد دوره لتطوير البناء السياسي ذاته.[1]

وهناك طريقتين رئيسيتين يتسبب من خلالها التغير الاجتماعي في حدوث المشكلات الاجتماعية، أولهما عندما يصيب سلوك جديد وناشئ البناء القائم بالاضطراب و يتحدى القيم الاجتماعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأنماط من السلوك، وتحدث مثل هذه العملية مع ظهور مهارات جديدة ومهن نتيجة للتنمية التكنولوجية، و الطريقة الثانية التي يحدث من خلالها التغير المشكلات الاجتماعية إعادة تحديد جديد للتنظيم الاجتماعي ، حيث لا تبدو أكثر تعريفات الدور القديم أنها تلائم الحاضر.[2]

4/– خصائص المشكلة الاجتماعية و شروطها:

1.4– خصائص المشكلة الاجتماعية :

- تتشكل تدريجيا على مراحل مترابطة لذا فإنها لا تظهر فجأة أو عفوية (متطورة اجتماعيا).
- تبرز نتيجة تمزق النسيج العلائقي الاجتماعي .
- تفسر على أنها أحد أوجه التغير الاجتماعي و أن التطور التقني ساعد على خلقها داخل المجتمع.
- تغييرية أي أنها تظهر بسبب التغيرات الحاصلة في أسلوب الحياة و مستواه.
- لايمكن شرحها و تشخيص حدوثها من خلال سبب واحد بل عدة أسباب مترابطة.
- مرتبطة بالقيم الاجتماعية.[3]
- المشكلات الاجتماعية مترابطة في وجودها و أسبابها،و يؤدي وجود بعضها إلى ظهور أو تفشي الأنواع الأخرى من المشكلات.[4]
- المشكلة الاجتماعية تشترك فيها المجتمعات و تختلف في مستوياتها و عمقها و تأثيرها من مجتمع إلى أخر.[5]
- تمتاز المشكلات الاجتماعية بأنها دائمة و مستمرة مع استمرارية الحياة الاجتماعية.

---

[1] – دلال ملحس استيتية ، **التغير الاجتماعي و الثقافي**، دار وائل للنشر ، عمان ، ط 2، 2008، ص 56

[2] – على عبد الرزاق جلبي، **علم الاجتماع و المشكلات الاجتماعية**. رؤية جديدة ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،2012 ،ص ص 36- 37.

[3] – معن خليل عمر ، **علم المشكلات الاجتماعية** ،دار الشروق للنشر و التوزيع، الاردن ، ط 1 ، 2005 ، ص ص 18- 19

[4] – اسماعيل محمد الزيود، **مرجع سابق**، ص 153.

[5] – سمير عبد الرحمن هائل الشميري ، **مرجع سابق** ،ص 13.

- دينامية: بما أن المجتمع متغير فإن العناصر المكونة للمشكلة الاجتماعية تتغير أيضا (الظروف الموضوعية. الاهتمامات الذاتية)
- النسبية في تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية.[1]
- للمشكلة الاجتماعية الواحدة أبعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها و درجتها ومدى أولويتها فهي ترتبط ببعد التاريخ، القانون ، السياسة ، التاريخ و البعد الاجتماعي و الثقافي و التربوي.[2]

2.4- شروط المشكلة الاجتماعية :يحدد مفهوم المشكلة الاجتماعية في ضوء ثلاثة شروط:

- ✓ المشكلة الاجتماعية ذات جذور اجتماعية :تنبع المشكلات الاجتماعية من خلل يصيب البناء الاجتماعي للمجتمع، نتيجة للظروف أو التغيرات التي تطرأ عليه، وتؤثر على بنائه الاجتماعي و أنساقه المختلفة.
- ✓ مدى تأثير وأهمية المشكلة الاجتماعية :لا بد أن يتأثر بالمشكلة الاجتماعية عدد كبير من أفراد المجتمع، وتلقى أهمية عند المسؤولون في المجتمع.
- ✓ المشكلة الاجتماعية ذات حلول اجتماعية :المشاكل التي تحدث بدون فعل اجتماعي قد لا يوجد لها حل، أما المشاكل التي تحدث بفعل اجتماعي فتستطيع الجهود مواجهتها.[3]

5/- **محكات المشكلات الاجتماعية** : تتمثل المحكات الاجتماعية التي تمكن الاعتماد عليها في تحديد المشكلات الاجتماعية في: [4]

- **الدين**: يمثل الدين العلاقة بين الفرد و خالقه،حيث يفرض عليه مجموعة من الضوابط و القواعد و التعاليم الدينية التي يجب أن يلتزم بها (الحلال و الحرام)، لذلك فإن قيام الفرد بمخالفة الضوابط و القواعد الدينية تعتبر مشكلة اجتماعية في نظر الملتزمين بالشرع و الضوابط الدينية (تعتبر مخالفة للقيم السائدة في المجتمع).

- **القانون** : وهو في الغالب يستمد من الدين السائد في المجتمع ،إذ يعمل على منع الخروقات القانونية و الانحرافات و الجرائم أكثر من كونه قانونا عقابيا (تعزيز النظام الأخلاقي و الأدبي في المجتمع).

- الصحف: تكشف الصحف عن العديد من المشكلات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع ،كما أنها تعمل على ابراز معاناة الناس و همومهم و المطالبة بمعالجتها و ايقاع العقوبات على المتسببين فيها (لفت الانتباه نحو المشكلات الاجتماعية السائدة في المجتمع).

---

[1]- على عبد الرزاق جلبي، **مرجع سابق** ،ص 18.

[2]- عصام توفيق قمر و (اخرون)، **المشكلات الاجتماعية المعاصرة** ،دار الفكر ، الاردن، ط 3 ، 2015 ، ص 20.

[3]- هند الميزر، **مشكلات اجتماعية** ، جامعة الملك سعود ،المملكة العربية السعودية، 2009، ص6.

[4]- معن خليل عمر ، **مرجع سابق** ، ص ص 26- 27.

– **الأدب الفني:** وهو يتمثل في الأعمال الدارمية و المسرحيات و الأعمال الأدبية والتي تعبر عن الظلم و عدم العدالة الاجتماعية و فقدان المساواة بين فئات المجتمع.

6/– أنواع المشكلات الاجتماعية :

وقد صنف " انكلز " المشكلات الاجتماعية المتكررة التي تواجه أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات أساسية تتعلق كل منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع حقائق الحياة الاجتماعية ، و هذه المجموعات الثلاث هي :

- المجموعة الأولى : المشكلات الناجمة عن التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية و الإنسانية على السواء.
- المجموعة الثانية : المشكلات المتعلقة باشباع الاحتياجات الإنسانية الفردية لأعضاء المجتمع .
- المجموعة الثالثة : المشكلات الناجمة عن التكيف مع ظروف الحياة الجمعية التي يتحتم على كل مجتمع مواجهتها والعمل على حلها .

فيما حدد "كلير دراك " خمسة أنواع للمشكلات الاجتماعية على النحو التالي :

- المشكلات التي تتضمن الاهتمام المتزايد الذي ينبثق عن الخبرة الجماهيرية مثل مشكلة البطالة.
- المشكلات التي تتضمن مجال اهتمام واسع المدى مثل مشكلة إنحراف الأحداث .
- المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة يهددها المجتمع الكبير.
- المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية.
- المشكلات التي تتضمن أنشطة جماعات الصفوة المختارة و المديرين الذين تصل إليهم المعلومات عن طريق أوضاعهم الاستراتيجية في البناء الاجتماعي مثل مشكلة الفساد الإداري و المالي .

ويضيف الدكتور فاروق العادلي أربع أصناف للمشكلات الاجتماعية على النحو التالي :[1]

- مشكلات أساسية : وتتعلق بعدم كفاية الخدمات المتوفرة في المجتمع من إشباع الحاجات بالنسبة لأفراد هذا المجتمع بشكل متكامل مثل نقص المدارس أو المستشفيات .
- مشكلات تنظيمية : و تتعلق بالخلل في توزيع الخدمات بالرغم من توفرها و كفايتها بسبب غياب العدالة الاجتماعية.
- مشكلات مرضية : مثل مشكلات الإجرام و التشرد و السرقة و التسول.
- مشكلات مجتمعية : والتي تنشأ بسبب سوء العلاقة بين الجماعات المختلفة في المجتمع و عدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم و ترك أمر هذه المشكلات للظروف .

[1]– هند الميرز، **مرجع سابق**، ص 16.

7/– أسباب المشكلة الاجتماعية : لايمكن حصر المشكلة الاجتماعية تحت سقف سبب واحد بل عدة أسباب متفاعلة في بلورة مشكلة تخص مجموعة من الأفراد تصدع أو تعيق أو تحرف سلوكهم أو قيمهم،ومن بين هذه الأسباب مايلي:

- الهجرة الخارجية من بلد إلى أخر.
- صعوبة التكيف في مواجهة متطلبات التغيرات الاجتماعية.
- عدم مسايرة النظم الاجتماعية للتطورات الحديثة في المجتمع .
- الاحتدام القائم بين المتطلبات و التوقعات الاجتماعية للمجتمع مع قدرات شريحة عمرية معينة.
- عجز المؤسسات الاجتماعية في تحقيق أو انجاز أهدافها و غاياتها.
- التغير الاجتماعي و الحروب .[1]
- التصنيع و التأثير الذي يخلفه على الانسان و البيئة المحيطة به مما يتسبب في ولادة أنماط جديدة من العلاقات المبنية على العمل بحد ذاته و هذا ينكر ثقافة المجتمعات أو مواقع ومكانات الأفراد قبل التصنيع.
- ضعف وسائل الضبط الاجتماعي و عدم قدرتها على السيطرة على أفرادها.
- **الصراع القيمي**: أن تغير المجتمع يصاحبه تغير أو تعديل القيم القديمة و احلال قيم جديدة محلها، مما ينتج عنه صراع بين القيم القديمة و القيم الجديدة.[2]
- الانفتاح الشديد على المجتمعات الأخرى و النقل الحصاري منها .
- عدم القدرة على اشباع احتياجات أفراد المجتمع، هذه الاحتياجات قد تكون اجتماعية، نفسية ، اقتصادية، بيولوجية، صحية أو تعليمية.
- عدم تفهم المجتمعات لحاجات الشباب و عدم اشباع هذه الحاجات بالطرق المشروعة ، اضافة إلى الفجوة الثقافية بين الأجيال.[3]
- **العوامل الوراثية**: وهي تتعلق بالفرد و تلعب دور في حدوث المشكلة ك: الامراض العقلية و العصبية، و الميولات الاجرامية ،النفعية و تحقيق المصالح.

---

[1]– معن خليل عمر ، **مرجع سابق** ، ص ص 97– 107.

[2]- سمير عبد الرحمن هائل الشميري ،**مرجع سابق**، ص 27.

[3]– عصام توفيق قمر و (اخرون)، **مرجع سابق** ، ص ص 23– 24.

8/- أفكار خاطئة عن المشكلات الاجتماعية :[1]

ليس جميع أفراد المجتمع يمتلكون نفس الدراية والمعرفة عن المشكلة الاجتماعية السائدة في المجتمع ، بل تتباين هذه المعرفة بحسب القرب و البعد من المشكلة ، و لا شك أن أكثر الناس لديهم بعض الأفكار الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية نظراً لعدم درايتهم و معرفتهم بها ،و من بين هذه الأفكار نجد :

- ✓ ماهو متفق عليه بين بعض الناس على أنه يمثل مشكلة لا يكون هذا مع جميعهم .
- ✓ المشكلات الاجتماعية ما هي سوى حالات طبيعية محتومة يتعذر اجتنابها وهي حالة غير سوية .
- ✓ تتسبب المشكلات الاجتماعية من قبل الأشرار و السيئين من الناس.
- ✓ تتسبب المشكلات الاجتماعية من كثرة الحديث عنها .
- ✓ أماني الناس في عدم رغبتهم في حل المشكلات الاجتماعية وذلك للأثر السلبي للحل عليهم حسب نظرتهم.
- ✓ الاعتقاد بأن الزمن سيحل المشكلة الاجتماعية .
- ✓ عندما تصبح المشكلة الاجتماعية حقيقية تكون محلولة .
- ✓ يمكن معالجة المشكلات الاجتماعية بعيداً عن تغير المؤسسات الرسمية.

[1]- معن خليل عمر ، **مرجع سابق** ، ص ص 43 - 48.

المحاضرة (02): دراسة المشكلة الاجتماعية

تمهيد:

تعد المشكلات الاجتماعية من أبرز مناحي اهتمام علم الاجتماع و العلوم الاجتماعية الأخرى، كما أنها محور اهتمام الساسة و القادة الاجتماعيين و النظم الاجتماعية المختلفة، لذا فإن دراستها من أولويات التي يجب الاهتمام بها. ولدراسة المشكلة الاجتماعية يصعب الارتكاز على جانب معين و اهمال الجوانب الأخرى، فهناك مداخل متعددة لدراسة المشكلة الاجتماعية من زاوية تاريخية و نفسية و اجتماعية، فهذه المداخل تساعد الدارس على الالمام بالمشكلة الاجتماعية وعدم التشبث بالمداخل الأحادية التي لا تجعل القضية في متناول اليد ولا تقدم صورة مكتملة المعالم لماهية المشكلة الاجتماعية و العناصر المكونة لها و العوامل الرئيسية و الثانوية لها.

1/– أهمية دراسة المشكلة الاجتماعية :

تمكننا الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية من فهم الظروف التي تؤثر في وجودها و استيعابها، و بالتالي نكون قادرين بشكل أفضل على فهمها، مواجهتها وحلها، و أن الخطوة الأولى في حل أي مشكلة هو الشعور و الاعتراف بها، و معرفتها،و يجب أن نلتزم بالبحث العلمي العميق في كل خطوات مواجهة المشكلة سواء في وجود الظاهرة و درجة انتشارها أو الجهات التي تصيبها و الزمان و المكان أو في تأثيرها و خطورتها و العوامل المسببة لها و الحلول الممكنة و الامكانات المطلوبة و الاجراءات اللازمة، كذلك فإنه بعد اقتراح الحلول و تنفيذها يجب تقديم و فحص كفاءة الاجراءات التي اتبعت في حل المشكلة لأنه لا يكفى أن نعالجها و لكن يجب أن تكون المعالجة صحيحة و فاعلة.[1]

2/– أهداف دراسة المشكلة الاجتماعية: إن الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية تهدف إلى:

تفسير السلوك: عندما نسعى للإجابة على السؤال (لماذا) تصرف فرد ما أو جماعة من الأفراد بطريقة معينة، فنحن ندخل في مجال هدف التفسير للسلوك، وإن فهم أي ظاهرة يبدأ بمحاولة التفسير، ثم استخدام هذا الفهم لتحديد سبب التصرف.[2]

إن قضية التفسير و التعليل تتبعها قضايا مركزية في الفكر الانساني منذ الاف السنين، و هي تدور حول الحتمية و الحرية الانسانية و القضايا، و القوى المؤثرة في السلوك والعقل الانساني.

---

[1] –أحمد العموش و حمود العليمات، **مرجع سابق** ، ص 26

[2] –أحمد السيد كردي، **إدارة السلوك** ،(ب. .د.. ن)،(ب.ب)،2011، ص 3

– **التنبـؤ بالسـلوك:** إن التنبـؤ غايـة علميـة معرفيـة و هـدف انسـاني، و هـو مـرتبط بـافتراض الانتظـام و بحسـن ملاحظة الظواهر و اكتشاف سلوكها، حيث أن دقة الوصف و التفسير و موضوعيته يؤدي إلى تنبؤ جيد [1].

يهـدف التنبـؤ إلى التركيـز علـى الأحـداث في المسـتقبل، فهـو يسـعى لتحديـد النـواتج المترتبـة علـى تصـرف معـين اعتمادا على المعلومات و المعرفة المتوافرة .

– **السـيطرة والـتحكم فـي السـلوك:** يعـد هـدف السـيطرة والـتحكم مـن أهـم وأصـعب الأهـداف، وهـو عمليـة اجتماعية هادفة تعنى الانتفاع بنتاج المعرفة الانسانية لمصلحة الفرد، وتحويلها إلى وسائل و أدوات تسهل حياته و تمنع الضرر عنه.

وعليه فإن دراسة المشكلة الاجتماعية تهدف إلى :

- ✓ معرفة الأسباب الكامنة وراء ظهور المشكلات الاجتماعية
- ✓ التعرف على العوامل و الظروف المؤثرة فيها داخل المجتمع.
- ✓ تتبع التطور السوسيوتاريخي للمشكلة الاجتماعية.
- ✓ دراسـة الاثـار و النتـائج المترتبـة علـى انتشـار المشـكلة الاجتماعيـة علـى المسـتوى الفـردي و الجمـاعي و المجتمعي.
- ✓ محاولة وضع برامج و سياسيات للتقليل من الاثار الناجمة عن المشكلات الاجتماعية.

3/– مسـتويات دراسـة المشـكلة الاجتماعيـة: هنـاك مسـتويات لدراسـة المشـكلات الاجتماعيـة مـن خـلال مستويين أساسيين يهدفان إلى تحقيق أهداف علاجية أو وقائية وهما:[2]

- **المدخل العلاجي:** وهو مستوى يستهدف القضاء على مشكلات قائمة بالفعل، ويعاني منها السكان. وإذا لم يستطع القضاء على المشكلات تماما أو نهائيا، فهو على الأقل يحاول التخفيف منها قدر المستطاع. وهذا المستوى هو الشائع بين معظم المجتمعات، حيث يبدأ الاهتمام بالمشكلة بعد أن تظهر فعلا وتتضح مظاهرها، أي أنه يتعامل مع الأعراض والنتائج دون الحاجة للرجوع للمسببات.
- **المـدخل الوقـائي:** وهـو الـذي يتوقـع فيـه المسـؤولون عـن المجتمـع حـدوث المشـكلات ، نتيجـة لعلمهـم بأسبابها مقدما، وبالظروف التي تؤدي إليها ومن ثم يبدأون في اتخاذ العدة لذلك قبل وقوع المشكلة، وتكون النتيجة السليمة هي قلة الخسائر . ويعتمد على نتائج العلوم الأخرى وعلى معطياتها مثل : علم النفس ، علم الاجتماع، علم الإحصاء .

---

[1] – أحمد العموش و حمود العليمات ، **مرجع سابق** ، ص 25.

[2]- عصام توفيق قمر و (اخرون)، **مرجع سابق** ، ص 34.

- يمكن لكل من المستويين العلاجي والوقائي أن يسيرا جنبا إلى جنب في نفس الوقت، بحيث تكون معالجة آثار المشكلة الاجتماعية سائرة في الوقت الذي تكون فيه أمور الإعداد للوقاية من تكرارها. أو زيادتها واستفحال انتشارها.

4/- تقسيم المشكلة الاجتماعية: اتفق عدد من العلماء على تقسيم دراسة مشكلات المجتمع إلى:[1]

- دراسة السلوك الانحرافي كما يظهر في المرض العقلي و تعاطي المخدرات و الانتحار و الدعارة.
- دراسة المشاكل المتعلقة بالتفكك الاجتماعي.

و يتمثل دور عالم الاجتماع في دراسة المشكلات الاجتماعية في :

- ✓ أن يساعد على توضيح حقيقة المشكلة حتى تصبح تفاصيلها حقائق يمكن مناقشتها.
- ✓ أن يقوم بالبحث المطلوب ليجعل من كل حقيقة من هذه الحقائق موضوعا معتمدا يمكن الاهتداء به عند الحكم.

قد لخص جورج لندبرج الاتجاه العلمي في دراسة المشاكل الاجتماعية فيما يلي:[2]

- ✓ تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك الانحرافي.
- ✓ تقدير الدرجة التي يمتثل فيها سكان المجتمع للقاعدة التي سوف تكون بمثابة المقياس.
- ✓ دراسة السلوك الانحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف إلى حساسية بالنسبة لقواعد المجتمع.

5/- نظرة علم الاجتماع للمشكلات الاجتماعية: يقوم علم الاجتماع على حكمة مضمونها أن الأفراد ينتمون إلى جماعات، و هذه الجماعات تؤثر في اتجاهاتهم و سلوكاتهم، ويركز علماء الاجتماع على الأنماط السلوكية في الجماعة ويهتمون خاصة بأنماط مختلفة مبنية على الأثنية و العرق و النوع الاجتماعي و العمر و الطبقة الاجتماعية و الدين. ويستخدم علماء الاجتماع نظريات متباينة و مناهج لدراسة المشكلات الاجتماعية على أساس علمي.[3]

- إن نظرة علم الاجتماع إلى المشكلات الاجتماعية منبثقة من نظرته إلى المجتمع الانساني، حيث أن علم الاجتماع تأسس على افتراض إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع ،و بالتالي الوصول إلى استنتاجات عن المجتمع

---

[1]- سمير عبد الرحمن هائل الشميري، **مرجع سابق**، ص ص 23- 24

[2]- محمد عاطف غيث و إسماعيل على سعد، **المشكلات الاجتماعية –بحوث نظرية و ميدانية**، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،2011 ، ص ص 17- 18

[3]- على عبد الرزاق جلبي، **مرجع سابق**، ص 18.

و بنائه و وظائفه .فالمجتمع كيان ونظام متسق الأجزاء و العمليات و يؤدي كل جزء فيه وظيفة محددة رئيسية، ويؤدي مجموع مكونات النظام الاجتماعي الوظيفة الكبرى في استمرار و بقاء المجتمع الانساني .

- فعلم الاجتماع يدرس المجتمع ليعرف مكوناته المختلفة و العلاقة بينها و كيف تؤدي وظائفها، و كيف تعمل لتحافظ على سلامتها ويعرف مواطن الخلل أن وجدت، ومن هنا يأتي الاهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية باعتبارها خلل في المجتمع، يعنى بالبحث في الجدور و العوامل التي تكمن في البناء الاجتماعي العام للتعرف على الظروف التي مهدت لحدوث المشكلات الاجتماعية بمستوياتها و أنواعها كافة.[1]

6/– الطريقة السوسيولوجية في فهم و تحليل المشاكل الاجتماعية: عند الدراسة السوسيولوجية يجب مراعاة الاعتبارات الأتية:[2]

- ✓ النظم الاجتماعية مترابطة ترابطاً عضويا.
- ✓ المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطاً عضويا.
- ✓ حل المشاكل الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تغير كلي لطابع الحياة الاجتماعية.
- ✓ الحل الاشتراكي ليس حلا مثاليا.
- ✓ المشاكل الاجتماعية تعكس التوجه القيمي للمجتمع، ولذلك تعتبر دراسة القيم مدخلا أساسيا لفهم طابع المشكلة و امتدادها و مبلغ عمقها.
- ✓ يجب أن نميز بين المشاكل الاجتماعية ومشاكل علم الاجتماع.
- ✓ تتغير مقاييس الخطأ والصواب والخير والشر في الزمان والمكان، وأن يكون احتمال هذا التغير ماثلا عند كل الباحثين في المشاكل الاجتماعية.
- ✓ يجب ألا تتم دراسة المشكلات الاجتماعية بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع باعتبار أن المجتمع جسم تتكامل وظائفه بناء على وجود وظائف ضرورية.
- ✓ تؤدي الحياة الاجتماعية إلى انحرافات في أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للتصدعات التي تصيب البناء الاجتماعي.
- ✓ ليست هناك حتمية في أن تكون المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية في كل أنحاء المجتمع لتكون أهلا للدراسة.

ويتطلب من الباحث في الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية:

- ✓ الالتزام الدقيق بالمنهج العلمي الذي يؤدي إلى التسليم بتسلسل العوامل المسببة و الطابع الانتشاري للمشكلة الاجتماعية ولطبيعة انتشارها ، وهذا يترتب عليه التسليم بأن المشاكل الكبرى في المجتمع هي

[1]– أحمد العموش و حمود العليمات ، **مرجع سابق** ، ص ص 28– 29.

[2]– محمد عاطف غيث و إسماعيل على سعد، **مرجع سابق**، ص ص 39– 41.

مشاكل تعكس تناقض أجزاء البناء الاجتماعي، بينما يمكن أن تكون بعض المشاكل الصغرى معبرة عن اختلال في الوظيفة.

- ✓ التوجيه الأيديولوجي والخلقي والقيمي الذي يعتبر أمر حيويا لاختيار المشكلة وطبيعة دراستها ومنطق حلها.

7/- **مزايا التناول الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية:** يمتاز علم الاجتماع عن غيره من العلوم بموضوعه الشامل و منهجه المتكامل و باهتمامه بالقضايا و الاسئلة التي تواجه الفكر الانساني ،مما يجعله من مشكلات الانسان و اهتماماته الفكرية و الاجتماعية، وتبرز مزايا التناول الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية في :[1]

- **المنهج العلمي في الدراسة:** يستخدم علم الاجتماع مناهج و أدوات متعددة في دراسته فهو يستخدم المناهج الكمية و الكيفية للتعامل مع المستويات المختلفة الحقيقة الاجتماعية سواء أمكن قياسها كما أو نوعا.
- **شمول الدراسة و تعدد مستوياتها:** أن التحليل الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية يأخذ بالاهتمام جميع المستويات الممكنة (فردية و شخصية، جماعية، على المستوى النظم و المؤسسات، أو على المستوى المجتمعي أو العالمي)، فهو يبحث في الجذور الاجتماعية للمشكلات بأنواعها كافة.
- **عمق التحليل و تعدد أطره النظرية:** إن التحليل الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية يهتم بالبعد الواقعي و المبدئي لها، ثم إن هناك عدد من التوجهات النظرية التي تتناول المشكلات من زوايا مختلفة (دراسة المشكلة من جوانب مختلفة يؤدي إلى فهم أفضل و أعمق لها).

8/– الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية:[2]

- تعقد المواقف الاجتماعية بسبب أنها تشابك و تتعقد في مجال العلوم الاجتماعية ، إضافة صعوبة ضبط المواقف والتحكم فيها، فكثير من الاحيان يصعب عزل أحاسيس الباحث عن الموضوع الذي يبحث فيه أو يحاول أن يحل مشكلته.
- صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية بسبب تشابك العوامل التي تؤدي إلى حدوث المشكلة الاجتماعية ،كما أنها تمتاز بالتفرد.
- تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية نظرا لصعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية.

---

[1] – أحمد العموش و حمود العليمات، **مرجع سابق** ،ص ص 29– 30.

[2] - عصام توفيق قمر و (اخرون)، **مرجع سابق** ، ص ص 34– 37.

- صعوبة تجنب الباحث للنواحي الذاتية لأن الباحث لا يستطيع عزل أحاسيسه عن المشكلة وبالتالي فإن نتائج البحث لا تخلو من الأحكام الشخصية التي تعكس شخصيته. فمهما حاول الباحث أن يحقق قدرا من الموضوعية والحياد فإن اختياره للمشكلة وكذلك دراستها وتحليلها ومحاولة علاجها يتأثر بعدة عوامل (خبراته وانتمائه الإيديولوجي، وضعه الطبقي).
- استحالة دقة المقاييس الاجتماعية يرجع السبب للفردية في الشخصيات وفي المجتمعات، وكذلك تفرد المواقف الاجتماعية وتفرد العوامل الاجتماعية والثقافية وتفرد الاستجابة البشرية نحو تلك المشكلات الاجتماعية.
- الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية .مثل :
  - ✓ عدم الاتفاق بين الناس على ما يعتبر مشكلة اجتماعية وهذا راجع لقناعات الأفراد.
  - ✓ اعتبار المشكلة شيئا طبيعيا، و أمرا لا يمكن تجنبه و الذي يساعد على وجودها كثرة الحديث عنها.
- عدم كفاية المعلومات عن بعض المشكلات.
- صراعات القيم و المصالح.
- النقص في تكامل الحلول إن كثرة المشكلات الاجتماعية واتساعها لتشمل قطاعات كبيرة من المجتمعات المعاصرة. قد جعل تكامل الحلول المتعلقة بها أمرا متعذرا سواء بالنسبة للحكومات أو المؤسسات التي تسعى وراء هذه الحلول

المحاضرة (03): النظريات المفسرة للمشكلات الاجتماعية

تمهيد:

تمثل النظرية السوسيولوجية تفسيرا للعلاقات الاجتماعية و العمليات و الترتيبات التي يمكن فحصها باستخدام مناهج البحث، و يجعل استخدام هذه الأساليب علماء الاجتماع قادرون على التنقيب فيما وراء المشكلات الاجتماعية التي يتم بحثها على أساس منسق و في العمق متجنبين الفهم الشائع و المضلل و غير الدقيق أو غير المكتمل، و يمكن لعلماء الاجتماع استخدام النظرية و المنهج من أجل فهم أفضل للمشكلات الاجتماعية على مستويين مختلفين : مستوى الوحدة الصغرى و مستوى الوحدة الكبرى.

1/– النظرية التطورية:

قامت نظرية التطور على افتراضات أساسية تتمثل في:[1]

- ✓ يتكون المجتمع من مجموعة من لأجزاء المترابطة فيما بينها و المعتمدة على بعضها البعض اعتمادا مباشرا.
- ✓ تحدث الصورة الاجتماعية الجديدة عن طريق التداخل أو الاستعارة من مجتمعات أخرى، فالأفراد ينشدون دائما الوسائل للوصول إلى أهدافهم القيمة.
- ✓ يمر المجتمع بسلسلة من التغيرات و يحدث هذا التغير تفاضلا متزايد و تخصصا لبعض الأجزاء.
- ✓ تتبع الثور الاجتماعية الجديدة التي تساعد أفراد المجتمع على تحقيق أهدافهم بفاعلية و التي لا يقاومها الاخرين، و تنتشر هذه الصور في المجتمع فيصبح أكثر تعقيدا و يتخلى أفراد المجتمع عن الصور الاجتماعية الأقل فاعلية.

2/– البنائية الوظيفية:

اعتبرت البنائية الوظيفية المجتمع الحديث نسقا عاما يشمل مجموعة من النظم الاجتماعية و الثقافية المرتبطة بطبيعة الافعال الاجتماعي التي تكرس من أجل خدمة الانسان ، وقضاء حاجاته الاساسية، كما أن عملية اتمام هذه الخدمات تتطلب درجة عالية من ترابط المشاعر و القيم و الأخلاقيات المشتركة التي تحدث نوع من التضامن الاجتماعي.[2]

---

[1] – محمد أحمد بيومي، **مرجع سابق**، ص 28

[2] – عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع النشأة و التطور**، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 1999،ص 116.

أهم افتراضات النظرية البنائية الوظيفية :

- المجتمع يشبه جسم الكائن الحي، الذي يتكون من مجموعة من الأعضاء التي تؤدي وظائف مختلفة تعتمد على بعضها البعض، كذلك المجتمع يتكون من مجموعة من النظم المختلفة.
- لكل نظام من هذه النظم وظيفة هامة يؤديها تساعد على استمرار البناء.
- الاستناد على مفاهيم متعددة مثل : البناء و الوظيفة و التضامن الاجتماعي و العلاقات الاجتماعية التي تعمل على المحافظة على النسق أو البناء الاجتماعي دون حدوث أي خلل في مكونات كل من بناءاته و وظائفه.
- كل نظام يتكون من مجموعة من الجماعات ولكل جماعة هدف أو أهداف تسعى إلى تحقيقها.
- كل جماعة تتكون من مجموعة من المكانات والتوقعات من الأفراد عليهم القيام بها ويكتسب الفرد هذه التوقعات من المجتمع المحيط به.
- هناك نوع من التضامن والاعتماد المتبادل بين أجزاء البناء الاجتماعي، وأي خلل في جزء ينعكس على الأجزاء الأخرى وظهور أي انحرافات في المجتمع يعني وجود خلل في البناء الاجتماعي.
- الوظيفة أكثر عرضة للتغير من أجزاء البناء ومعظم التغيرات التي تحدث في النظم تكون في وظائف النظام لا في بنائه.
- لا يمكن فهم الأسرة ووظائفها بمعزل عن النظم الاجتماعية الأخرى فهي تؤثر وتتأثر بهم.

وتؤكد هذه النظرية على أن المجتمع في ظل الظروف المثالية يميل إلى التوازن و الاستقرار، حيث تنتظم عناصره المختلفة في نعومة ويسر من أجل تحقيق هذا الاستقرار، ويرى أنصار الوظيفية أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى تزعزع هذا التوازن والاستقرار الاجتماعي، الذي ينتج عنه مشكلات اجتماعية وتتمثل هذه الأسباب في:

إن أجزاء المجتمع تتميز بالترابط و أي تغير في جزء منها يستتبع بالضرورة تغيرا في الأجزاء الأخرى، وهذا التغير في حد ذاته لا يسبب مشكلات اجتماعية طالما أنه يحدث ببطء، ولكن عندما يتعرض المجتمع لحالة من التغير السريع والمفاجئ، فإن المجتمع يفقد توازنه ،لأن تنظيمات المجتمع لم يتح لها الوقت الكافي لتستجيب بصورة ملائمة ، وبالتالي يصاب المجتمع بالاضطراب أو ما يسمى بالخلل الوظيفي، و قد تظهر المشكلات الاجتماعية عندما يفشل الأفراد في الامتثال لقيم المجتمع المتفق عليها.

ويرى الوظيفيون أيضا أن المشكلات الاجتماعية يمكن أن تنتج عن الاحتياجات الوظيفية للمجتمع عندما تصاب هذه الاحتياجات بما يسمى بالأداء الوظيفي الزائد عن الحد المطلوب وبصفة عامة فإن النظرية الوظيفية

ترى أن ظهور المشكلات الاجتماعية أمر حتمي في المجتمع، وبالتالي فإن دور علم الاجتماع هو تحديد هذه المشكلات وتفسير سبب ظهورها وتحديد النتائج المترتبة عن وجودها.فتحليل الوظائف التي يقوم بها أحد تكوينات المجتمع يتطلب منا أن نبين الدور الذي تلعبه في استمرار وجود المجتمع ودوام عافيته، من خلال النجاح في أداء الدور ،والمدرسة الوظيفية تشدد على أهمية الاجماع الأخلاقي في الحفاظ على النظام والاستقرار في المجتمع، ويتجلى الاجماع الأخلاقي عندما يشترك أغلب الناس في المجتمع في القيم نفسها.[1]

وعليه فقد نظرت النزعة الوظيفية للمشكلات الاجتماعية على أنها اضطرابات عرضية أو تمزقات في العمل المعتاد للمجتمع ،وهي وضع سيء أو معوق وظيفي للمجتمع في جملته و ليس فقط بالنسبة للأفراد الذين يعانون منه.

3/– نظرية المعوقات الوظيفية: حاول ميرتون وضع أسس التحليل و المصادر الاجتماعية للانحراف ، وانطلق من تحليل البنية الاجتماعية، محاولا اكتشاف الكيفية التي تدفع بعض الأفراد إلى السلوك المنحرف.[2]

حيث أكد ميرتون أن مصدر الانحراف يرد إلى البناء الاجتماعي ،و أن البناء الاجتماعي يولد الانحراف عندما يحدث انفصال بين الأهداف المحددة ثقافيا و الوسائل المجازة اجتماعيا (أساليب السلوك) من أجل انجاز هذه الأهداف، فالأهداف المحددة ثقافيا للنجاح هي التي يتم انجازها بواسطة العمل الشاق و الانجاز العلمي غير أن هذه الوسائل ليست متوافرة على أساس متساوي أمام الجميع .[3]

ويعتمد ميرتون في تفسيره لطبيعة الانحراف على أسس نظرية ثلاثة و هي:[4]

- ✓ الطموحات و الأهداف التي يتلقنها الأفراد و يؤمنون بها من خلال الثقافة التي يعيشون فيها.
- ✓ المعايير الاجتماعية التي تحكم مسيرة الأفراد في تحقيق طموحاتهم و أهدافهم.
- ✓ الوسائل المؤسسية التي يهيئها المجتمع لأفراده من خلال جميع مؤسساته لتحقيق أهدافهم و طموحاتهم.

لاحظ ميرتون أن هناك تفاعلا بين هذه النقاط ، ذلك أن " الوسائل المتاحة لبلوغ الأهداف تختلف باختلاف المكانات الاجتماعية، فهي تقل عند الطبقات الدنيا، و هذا ما يسبب التوترات، بل إن الانفصام بين الوسائل و الأهداف و ما يؤدي إليه من توترات يفضي بدوره إلى حالة اللامعيارية".[5]

---

[1] –سليمة عبد السلام و عمر بوسكرة، **الاتجاهات الفكرية المفسرة للمشكلات الاجتماعية**، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة العربي التبسي، تبسة ، المجلد 04، العدد04 ، ديسمبر 2019، ص 111.

[2] - فتيحة كركوش ، **ظاهرة الانحراف الأحداث في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 80.

[3] – على عبد الرزاق جلبي، **مرجع سابق**، ص 21

[4] – فتيحة كركوش، **مرجع سابق** ،ص 80.

[5] - Françoise Lombard. **Cours de Criminologie** : **Aspects Sociologiques** , Politiques et Sociales, Faculté des Sciences Juridiques , Université de Lille II, Lille , 1999-2000, p 83.

عليه يرى ميرتون أن انتهاك المعايير سوف يبدو من الأمور الطبيعية لبعض أفراد أو جماعات المجتمع فكل مجتمع يتضمن مجموعة محددة من الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية المشروعة لتحقيق هذه الأهداف وفي كل مجتمع يوجد أفراد أو جماعات تعجز عن تحقيق هذه الأهداف والتساؤل الذي حاول" ميرتون "الإجابة عليه :هو كيف يسلك الأفراد عندما يواجهون الأهداف الثقافية المشروعة بوسائل غير متاحة أو في أفضل الأحوال عاجزة عن تحقيق هذه الأهداف؟ و يطرح "ميرتون "للإجابة على هذا التساؤل ما أطلق عليه أنماط التكيف إزاء ما يسود المجتمع من تناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية.

و يطرح ميرتون خمسة أنماط من الاستجابة هي تتمثل في:

- ✓ **نمط الاستجابة التوافقية** :يمثل تقبلا لقيم المجتمع ومعاييره وبالتالي لا يمثل أي مشكلة ولا يعد سلوكا منحرفا.
- ✓ **نمط الاستجابة الابتكارية** :وتمثل تلك الاستجابة تقبل الأفراد لقيم المجتمع السائدة ولكن الوسائل الشرعية لتحقيق هذه القيم غير متاحة لهم، وبالتالي يبحثون عن وسائل أخرى بديلة لتحقيق هذه القيم.
- ✓ **نمط الاستجابة الشعائرية** :يتسم هذا النمط بالاستسلام والرفض لقيم المجتمع السائدة، ولكن ذلك الرفض للقيم لا يطرح قيما بديلة فأعضاء الاستجابة الشعائرية لا يسعون إلى تحقيق أي طموح اجتماعي، هذا بالرغم من التزامهم بمعايير ووسائل تحقيق قيم المجتمع.
- ✓ **نمط الاستجابة الانسحابية** :يمثل هذا النمط من الاستجابة رفض قيم المجتمع ومعاييره فأعضاء الاستجابة الانسحابية لا يرفضون قيم المجتمع، فحسب بل أنهم يرفضون أيضا وسائل تحقيق هذه القيم حتى ولو كانت تلك الوسائل متاحة للجميع بصورة عادلة و يعيش الأفراد الانسحابيون منعزلين عن المجتمع .
- ✓ **نمط الاستجابة التمردية** :يمثل هذا النمط من الاستجابة رفض قيم المجتمع ومعاييره مع ايجاد قيم بديلة ومعايير أخرى، وذلك كمحاولة لتغيير البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع وتمثل الثورات أصدق نموذج لذلك النمط من الاستجابة التمردية ،أو الثورية.

و يقوم تفسير الاتجاه الانحرافي للمشكلات الاجتماعية على المسلمات الأتية: [1]

- يتوافق معظم أفراد المجتمع مع المعايير الاجتماعية معظم الوقت ولكن بعض الأفراد قد ينتهكون بعض المعايير الهامة في المجتمع.

[1]- سليمة عبد السلام و عمر بوسكرة، **مرجع سابق** ،ص 114

- ينظر باقي أفراد المجتمع إلى هذا الانتهاك على أنه مشكلة اجتماعية لأنه ينتهك قيم الثقافة السائدة و يهدد التوقعات الاجتماعية للسلوك السوي.
- تركز جهود حل المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الانحراف إما على الحد من الانحراف أو إعادة تعريف السلوك المنحرف ، ويتخذ سلوك المنحرف شكلين أساسين:

-الشكل الأول :يتضمن انتهاكا صريحا للمعايير الاجتماعية أي يتوفر عامل القصد وتعمد الانتهاك للمعايير.

-الشكل الثاني :يتضمن سلوك الأفراد الغير مقبول اجتماعيا

يرجع هذا الاتجاه الفكري أسباب السلوك المنحرف إلى ثلاثة أسباب هي:

* جهل المعايير وعدم إدراكها وبالتالي انتهاكها عن غير قصد.

*الرغبة في تحقيق النجاح.

* يعد الوصم من أهم مصادر الانحراف على اعتبار أن سلوك الفرد لا يعد سلوكا منحرفا لحظة ارتكابه.

يقوم علاج هذه المشكلة على إعادة تنشئة الفرد من خلال ما تم اكتسابه من سلوكيات منحرفة، و يغرس مكانها مقومات خلقية و أدبية معيارية تقوم على سلوكه في الحياة العامة لتجعله أكثر تكيفا للحياة السوية، على أن يتم تلطيف أو تليين النسق الاجتماعي من خلال الاكثار من الأهداف الاجتماعية التي تخدم عيش الفرد بهناء و رفاهية و اقلال متاعبه أو تقليص ارهاقه في كسب سبل عيشه داخل مجتمعه.[1]

4/- نظرية الصراع:

ينظر نموذج الصراع الى المجتمع باعتباره منقسما بسبب اللامساواة و الصراع، و أن الترتيبات الأساسية و الخصائص الثقافية للنسق الاجتماعي تنتج و تقدم مميزات للبعض من الناس، بينما تحرم الاخرين.[2]

ويمكن تلخيص أفكار الرئيسية المتعلقة بالصراع كما يلي:

- ✓ يتكون المجتمع من فئات عديدة و جماعات تختلف أهدافها و قيمها عن بعضها البعض.
- ✓ هذه الفئات و الجماعات تواصل اهتماماتها بالتنافس مع الفئات الأخرى ،حينما تحاول أن تحقق أهدافها. [3]
- ✓ ينشأ الصراع غالبا من مثل هذه المنافسات حينما تناضل كل جماعة أو فئة للوصول إلى أهدافها.

---

[1]- معن خليل عمر ، **مرجع سابق** ، ص 64.

[2]- على عبد الرزاق جلبي، **مرجع سايق**، ص 21.

[3]- محمد أحمد بيومي، **مرجع سابق**، ص 35.

- ✓ أن الصراع الطبقي يكشف حقيقة و واقع التناقض الذي يعيشه المجتمع الرأسمالي و طبقاته المختلفة.
- ✓ يجب أن تقوم الطبقة العمالية و تأخذ بزمام المبادرة من أجل السيطرة على المجتمع و لو لزم الامر أن يكون مصدر السيطرة عن طريق الثورة و ليس بالوسائل السلمية.
- ✓ إن جملة التناقضات و الصراع و النسق الايديولوجي في المجتمع الرأسمالي ممكن أن يكون مصدر لهدم النظام.[1]

نظرية الصراع تحدد بوضوح أن سبب المشكلات الاجتماعية هو ذلك التباين بين أفراد المجتمع والاضطهاد الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون القوة والسلطة في المجتمع، وبالتالي فإن الاضطهاد والظلم سوف يؤدي إلى ظهور الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، بل إن الصراع في رأي أنصاره سوف يصبح سمة مميزة للحياة الاجتماعية والوسيلة الأساسية والمصدر الرئيسي لإحداث التغير في المجتمع.فالتحليل الصراعي للمشكلات الاجتماعية. يعتمد على المسلمات الآتية: [2]

- يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح و قيم متباينة، وكل جماعة تدافع عن مصالحها، وبالتالي فإن نجاح جماعة ما يعني وجود مشكلة لجماعة أخرى.
- إن أي جهد أو فعل لحل المشكلات الاجتماعية يتضمن محاولات من جانب الجماعات المقهورة لإحداث تغيرات لانتزاع حقوقها من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القوة.

و تظهر المشكلات الاجتماعية نتيجة الصراعات الموجودة في المجتمع ففي بعض الحالات الصراع يعزف هؤلاء الذين يخسرون في الصراع عن متابعة القواعد التي تضعها الفئات المتسلطة في المجتمع ،و ينتج عن ذلك أن بعض الجماعات سوف تنحرف عن المعايير و التوقعات التي تحددها الجماعة المتسلطة، وسوف تجد هذه الجماعات السائدة هذه السلوكات التي تسلكها جماعات الأقلية التي خسرت الصراع سلوكات منحرفة و غير معتدلة لأنها تنتهك معايير المجتمع .[3]

5/–النظرية التفاعلية الرمزية:

تعنى هذه المدرسة بالقضايا المتصلة باللغة و المعنى ، و يزعم ميد أن اللغة تتيح لنا فرصة لنصل مرحلة الوعي الذاتي و ندرك ذاتنا و نحس بفرديتنا، كما أنها تمكننا من أن نرى أنفسنا من الخارج كما يراها الاخرين ،كما أن البشر

---

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص ص 121- 122.

[2]- سليمة عبد السلام و عمر بوسكرة، **مرجع سابق** ،ص 112.

[3]- محمد أحمد بيومي، **مرجع سابق**، ص 36.

يعتمدون على رموز و تفاهمات و مواضعات مشتركة في تفاعلهم ببعضهم بالبعض ،و إن البشر يعيشون في عالم زاخر بالرموز فان جميع عمليات التفاعل بين الافراد تشتمل على تبادل الرموز.[1]

ترى التفاعلية أن سلوك الفرد نتاج لعلاقاته الاجتماعية، و إن عملية التنشئة الاجتماعية تشكل أساس التفاعل الانساني، أي أن الأفراد هم نتاج عملية التفاعل في اطار كل من العلاقات الاجتماعية و الثقافية التي يشتركون فيها، والأفراد يشكلون نظرتهم عن الحياة عن طريق مشاركتهم في ثقافتهم الخاصة فهم يتعلمون التفكير و التصرف بتفاعلهم في حياتهم اليومية لذلك فهم دائمو التغيير ، و بالتالي فأي خلل في شخصية الفرد أو سلوكه هو نتاح خلل في عملية التفاعل الاجتماعي.[2]

يكن تلخيص أهم الأفكار الأساسية لنظرية التفاعل الرمزي كما يلي:[3]

- ✓ المجتمع في جوهره نظام له معاني مشتركة، و يشارك أفراد المجتمع في هذه المعاني التي ترتبط برموز اللغة، و التي من خلالها يتم الاتصال بينهم، ومن خلال هذه التفاعلات المتداخلة يطورون توقعات مشتركة يسترشدون بها في سلوكهم في أنماط ثابتة يمكن التنبؤ بها.
- ✓ يستخدم أفراد المجتمع معاني مشتركة لتفسير كل الحقائق الاجتماعية و الطبيعية و تساعد التفاعلات الرمزية في فهم هذه الحقائق و تفسيرها.
- ✓ تقوم القوى الاجتماعية التي تعمل على تضامن الافراد أو تفككهم على مجموعة من الأفكار و المعتقدات التي لديهم عن أنفسهم و هذه المعتقدات الذاتية أهم من حقائق الحياة الاجتماعية.
- ✓ يسترشد السلوك الفردي في مواقف محددة بالعلاقات التي تعطى لهذه المواقف و المعاني التي تثيرها، من ثم فالموقف أو السلوك ليس استجابة الية تلقائية للمؤثرات الخارجية بل هو نتاج ابنية ذاتية عن النفس والأخرين و المواقف الاجتماعية المشتركة.

6/- نظرية التفكك الاجتماعي:

مفهوم التفكك هو" عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المرتبطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية"

يرى هذا الاتجاه الفكري أن المشكلات الاجتماعية هي نتيجة لانهيار شبكة القيم والمعايير الاجتماعية في المجتمع، لأن ثبات ورسوخ أي مجتمع يعود إلى اجماع أفراد واتفاقهم على معايير السلوك وقواعده التي اختاروها لأنفسهم وفق معطيات اجتماعية و ثقافية تتحكم في هذا السلوك، وبالتالي يصبح الجميع

---

[1]- أنتوني غدنز ، **علم الاجتماع**، تر: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ط 1 ، 2005،ص76.

[2]- أحمد العموش و حمود العليمات، **مرجع سابق**، ص 71.

[3]- محمد أحمد بيومي ، **مرجع سابق** ، ص 37

متكيفين بشكل طبيعي ومتزن في حياتهم، مما يحقق الاستقرار الفردي والاجتماعي، فالفرد السوي داخل المجتمع يحقق أهدافه و يعيش حالة من الاتزان النفسي والاجتماعي ، ولكن حين يهتز اجماع هؤلاء الأفراد لسبب أو لأخر و حينما لا تصبح قواعد السلوك الموجودة متماسكة ،أو حينما تتحدى هذه القواعد قواعد أخرى جديد ة يصبح المجتمع حينئذا في حالة تفكك .[1]

إن أهم مميزات منظور التفكك الاجتماعي في دراسة المشكلات الاجتماعية ،هو أن لا يتطلب أن يقرر الفرد أن هذه الحالة الاجتماعية صحيحة أو مرضية، فهؤلاء يعتمدون على الاحكام القيمية في تعريف المشكلة الاجتماعية .[2]

7/- نظرية الوصم الاجتماعي:

ترى هذه النظرية أن اطلاق التسميات و الصفات على الأفراد تؤدي إلى انغماسهم في السؤ نتيجة هذه التوصيفات التي أطلقها عليه المجتمع أو الهيئات النظامية الضبطية.

وهي تفسر لماذا أو تحت أي ظرف تتحقق أفعال اجتماعية معينة و تحدد على أنها منحرفة و تشكل مشكلة اجتماعية، و كيف يستجيب المجتمع للفعل الاجتماعي الذي يعده منحرفا عن معاييره أو قواعده أو قيمه الاجتماعية ، لأن المجتمعات تختلف في هذا الاعتبار، و بالتالي تتباين في وصفها للسلوكيات الخارجة عن معاييرها، وعندما يوصم المجتمع فردا خارجا عن معاييره فإن الفرد يخضع لطابع غير شرعي الأمر الذي يدفعه للانخراط بعمق في عدة سلوكيات منحرفة مرتبطة ببعضها.[3]

حاول بكر التعرض للنتائج المترتبة عن الفعل المنحرف على المنحرف نفسه، ذلك أن ضبط شخص يقوم بفعل منحرف و وصمه بأنه منحرف أمر له " نتائج على المشاركة المستقبلية في الحياة الاجتماعية، و على تطور صورة الذات لدى الفرد .فالنتيجة الأساسية هي تغير في هوية الفرد في نظر الآخرين، فبسبب الخطأ المرتكب يكتسب مكانة أو وضعية جديدة، إذ يوصم لاحقا بأنه مدمن مخدرات، أو مغتصب أو سارق...إلخ .[4]

---

[1]- سليمة عبد السلام و عمر بوسكرة، **مرجع سابق** ،ص 117.

[2]- محمد أحمد بيومي ، **مرجع سابق** ، ص 40.

[3]- معن خليل عمر ، **مرجع سابق** ، ص 65

[4] - Françoise Lombard, **Op.cit**, p 93.

فالفرد إذا تم وصمه باعتباره منحرفا أو غير سوي ،فإن ذلك يؤدي إلى نمط سلوكي معين يكون في اتجاه تشكيل أو صياغة سلوك متفق مع المسمى الذي الصق به، وعلى هذا فالانحراف ينظر إليه باعتباره نتج لما يعكسه فعل المنحرف ذاته و كذلك لما يلصقه الاخرون به من صفات.[1]

8/- نظرية التغير الاجتماعي

يعرف انطوني سميث للتغير الاجتماعي " هو نوع من الأحداث المتلاحقة والذي ينتج عنه بمرور الوقت ، تعديل و احال لأنماط معينة أو وحدات التي تحدث عليها عمليات التغير".

و يميز عالم الاجتماع الامريكي نيل سملسر عدة أنواع من التغير :

- **تغير العملية الاجتماعية**: حيث يتصور أن أبسط أنواع التغير هو ما يحدث في بناء اجتماعي معين عن طريق تغير أنساق المكافأة و الجزاءات أو تغير مكانة الأفراد، و قد يصحب ذلك تغير في العلاقات الاجتماعية المؤقتة، دون تغير في العلاقات الاجتماعية الاساسية التي تشكل البناء الاجتماعي.
- أما النوع الثاني من الحراك هو الذي يحدث عن طريق تكرار العملية الاجتماعية مثل الحراك الاجتماعي حيث يحدث عن طريق انتقال الأفراد من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي اخر ،دون أن يصحب هذا الانتقال تغير في التركيب الطبقي.
- **التغير البنائي**: هو نوع من التغير الأساسي لأنه يحدث تغيرا ملحوظا و عميقا على جميع بناءات المجتمع و نظمه و ظواهره و علاقاته، و يشمل أيضا جميع أنماط سلوك النشاط و العلاقات الاجتماعية التي توجد في المجتمع الحديث.[2]

و يشير التغير الاجتماعي هنا إلى تغير أنماط التفاعل داخل المجتمع مثل :تغير العادات و التقاليد و التكنولوجيا المستخدمة، وقد تبنى علماء الاجتماع فكرة مؤداها ان التغير الاجتماعي هو السبب الأصلي و المبدئي للمشكلات الاجتماعية و لقد حاولوا أن يربطوا ذلك تحديد مع معدل التغير، فبينما قال بعضهم أن السرعة التغير هي وراء المشكلات الاجتماعية ، قال بعضهم الأخر أن اختلاف معدل التغير بالنسبة لأجزاء معينة من المجتمع هو السبب في التغير.

---

[1]- سمير عبد الرحمن هائل الشميري، **مرجع سابق**، ص 20

[2]- عبد الله محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق** ، ص ص 351- 352.

والفكرة الأساسية خلف هذا التصور هي أن معدلات التغيرات المختلفة عن بعضها (التخلف الثقافي أو الفجوة الثقافية) هي التي تؤدي إلى حدوث المشكلات الاجتماعية.[1]

9/– نظرية اللامعيارية :

تنطلق نظريته من أن هناك أزمات اقتصادية شديدة وهي عبارة عن إفلاس أو ثراء فيتغير المجتمع فجأة ولذلك يضطرب اجتماعيا (اللامعيارية) و ترفع القيود عن طموحات الناس، فتزداد هذه الطموحات وحينئذ تسيطر الشهوات وتصل اللامعيارية إلى أقصى مداها، فتتجاوز الطموحات إمكانية التحقق، ويستمر التهيج بدون إشباع ويبدأ التسابق نحو الهدف وينمو الصراع وهنا تضعف الرغبة في الحياة التي تؤدي إلى الانتحار.[2]

ولقد لخص دوركايم في دراسته عن التغير الاجتماعي بالمجتمعات الانسانية للقول "الكثافة السكانية في منطقة ما تؤدي إلى تنوع المهن و تعدد الأدوار ، والعامل الذي يؤدي الى تكوين تشكيلة مغايرة نوعيا للتركيبة الاجتماعية السابقة للمجتمع ،و في هذه الحالة من التغير فإن المعايير الثقافية في المجتمع يحدث أن تبهت و تضعف في قدرتها على ضبط سلوك الافراد و توجيههم".

فاللامعيارية عند دوركايم تعني انهيار المعايير الاجتماعية المسؤولة عن تنظيم العلاقات بين الأفراد في ظل المجتمع الواحد .فاللامعيارية تشير إلى غياب القيم والمعايير الاجتماعية المتحكمة في السلوك الاجتماعي للأفراد، فالفرد في ظل الوضع لا يفرق بين المشروع وغير المشروع وبذلك ينحرف الأفراد مشبعين حاجاتهم دون قيد أخلاقي.

وعليه فإن نظرية دوركايم تقوم على فرضيتين هما:

- كلما زاد التماثل بين أعضاء الجماعة زاد تماسكهم معا.
- كلما قوي التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للسلوك المنحرف.

و عليه فسبب المشكلة الاجتماعية يرجع إلى وجود أفراد وجماعات تصر على أن تسلك سلوكا ينحرف على المعايير و القيم السائدة ،وبالتالي يستند سلوكهم على معايير خاصة تتعارض مع التوقعات السائدة في المجتمع عن السلوك السوي.

---

[1] – عصام توفيق قمر ،**مرجع سابق** ، ص 28.

[2] - محمد العربي مخلوف، **السلوك الانحرافي لدى تلاميذ المرحلة الثانوية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006 -2007 ، ص 20.

محاضرة (04): الانحراف و الجريمة

تمهيد

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات الانسانية و عانت منها على مر الزمن وذلك لارتباطها بعوامل متعددة اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، دينية ،سياسية ....، و تنبع أهمية الجريمة كمشكلة اجتماعية في كونها اعتداء على الاستقرار و الأمان النفسي و الاجتماعي للأفراد، فانتشار الجريمة داخل المجتمع يؤدي إلى اختلال توزانه و بناءه .

1/- مفهوم الانحراف و الجريمة

1.1- مفهوم الانحراف:

يعرف الانحراف من الناحية الاجتماعية على أنه" السلوك الذي يخالف قواعد ومعايير و توقعات السلوك لجماعة أو مجتمع ما".[1]

كما يعرف من الناحية النفسية الاجتماعية على أنه" اعتداء على قوانين المجتمع، ونظمه بسلوك يعبر عن اضطراب الشخصية (اجتماعيا، ونفسيا)، يدفع إلى الفعل اللاسوي ويقضي بمعاقبة مرتكبه، ليتم إيداعه بفعل سلوكه في مؤسسة إعادة التربية لإعادة تأهيله."

يعرفه بول تابان **Tappan. Paul** بأنه :" الفعل الذي يضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع ، ويهدد كيانه، نتيجة عدم التزام من يأتيه بالقيم والمعايير التي تطبق في المجتمع، والتي تقيمها الجماعة وتحرص للحفاظ عليها".[2]

إن الانحراف له علاقة بخروج الفرد أو مجموعة أفراد عما هو متعارف عليه في المجتمع من قواعد وضوابط وقيم ومعايير وأخلاق وقوانين، والتي تجلب ردود فعل سلبية من قبل المحيطين بهم، باعتبارها تشكل تهديدا أو تحديا للنسيج الاجتماعي وأمنه وسلامته، وهو ما قد يستوجب العقاب الاجتماعي والقانوني.

-المنحرف :"هو ذلك الشخص الذي يسلك سلوكا سيئا مرتبط إلى حد ما بالمخالفات الخطرة ،و لا يرجع سبب ارتكاب تلك المخالفات إلى انخفاض مستوى الذكاء ولا إلى قصور بيولوجي أو مرض

[1]- أحمد العموش وحمود العليمات، **مرجع سابق**، ص 257.

[2]- خالد عبد السلام، **عوامل الانحراف الاجتماعي لدى الشباب الجزائري و استراتيجيات التكفل و العلاج**، مجلة دراسات نفسية و تربوية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد3، ديسمبر 2014، ص 113.

نفسي أو إلى اختلال نفسي أو عضوي، كما لا تعد تلك المخالفات اغترابا عن الثقافة التي نشأ فيها"[1]

2.1- مفهوم الجريمة: تعريف حان جاك روسو "" هي كل فعل أو عمل يسهم في تفكيك روابط العقد الاجتماعي".[2]

كما تعرف على أنها" كل فعل له بعد مادي خرج بوعي عن القواعد القانونية الجنائية المعمول بها في المجتمع، و بهذا الخروج يكون مساس بأمن و سلامة و استقرار المجتمع".[3]

أما من الناحية الاجتماعية فإن الجريمة تتمثل في :[4]

- كل فعل يتعارض مع قيم و أفكار المجتمع و مبادئه الخلقية.
- هي اعتداء على مصالح المجتمع المتعددة التي بني عليها.

3.1- مفهوم السلوك الاجرامي : "هو أي سلوك مضاد للمجتمع، وموجه ضد المصلحة العامة، أو هو أي شكل من أشكال مخالفة المعايير الأخلاقية التي يرتضيها المجتمع و يعاقب عليها القانون ،و إذا كانت الجريمة هي مسمى الفعل الاجرامي فإن السلوك الاجرامي هو ممارسة هذا الفعل ".[5]

و يتسم السلوك الاجرامي بعدة خصائص منها: إلحاق الضرر بالأخرين أو بممتلكاتهم و أن يكون هذا الضرر محدد بنص قانوني ، ويتوفر عنصر القصد لدى مرتكب الفعل.[6]

- إن مفهوم الانحراف أوسع من مفهوم الجريمة ، و ذلك لأن قواعد السلوك و أعرافه ليست جميعها مسجلة قانونيا، فإن هناك مجالا واسعا من الانحرافات الاجتماعية التي تحوي السلوك الاجرامي و تتعداه، فالفعل الاجرامي هو كل فعل نصت عليه القوانين الجزائية و أقرنته بعقاب ،كما أن الاجرام له ردة فعل اجتماعية صارمة ترجم بعقوبة جزائية قياسا إلى الخطورة التي يتعرض لها الأفراد و المجتمع، و عليه يمكننا القول أن كل جريمة هي انحراف ،و ليس كل انحراف جريمة.

---

[1]- عدلي السمري وزملائه، **علم اجتماع الجريمة و الانحراف** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، ط 2، 2014، ص 128.

[2]- اسماعيل محمد الزيود، **مرجع سابق**، ص 171

[3]- بسام محمد أبو عليان، **الانحراف الاجتماعي و الجريمة- علم اجتماع الجريمة**، جامعة الأقصى، (ب.ب)،ط 3، 2016، ص 16

[4]- معمر داود، **مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري- دراسة بعض الملامح السوسيونفسية و الاقتصادية** ، دار طليطلة ، المحمدية ، الجزائر، ط 1 ، 2009، ص 193

[5]- عصام توفيق قمر(و اخرون)، **مرجع سابق**،ص 164

[6]- سهام العزب، **مشكلات اجتماعية**، مكتبة ابن سينا ، جدة، (ب.ت)، ص 60

2/– علامات السلوك المنحرف: تختلف علامات السلوك المنحرف من مجتمع إلى أخر و تختلف في المجتمع الواحد من زمان إلى أخرى و من منطقة إلى اخرى، و من أهم هذه العلامات:

- ✓ العدوان و ارتكاب المحرمات.
- ✓ ترك الواجبات مع القدرة عليها.
- ✓ الشعور بعدم الارتياح.
- ✓ الغرابة وعدم المعقولية.
- ✓ الشعور بعدم الكفاءة. [1]

3/- **التصنيف الاجتماعي للمجرمين:** يتم التصنيف في ضوء تحديد القوى الاجتماعية التي تؤدي إلى خلق المجرمين في ضوء ثقافة خاصة تسمو على العوامل الفردية، و يشمل هذا التنصيف ثلاث أنواع من المجرمين وهم:[2]

– المجرم العادي: و يضم هذا الأسلوب الاجرامي أغلب المجرمين الذي يكسبون عيشهم بارتكابهم الجرائم التقليدية، وينشأ أغلب هذه الفئة في أسر فقيرة و يعيشون في أحياء شعبية ينقصها الكثير من الخدمات و اهتمام المسؤولين.

– المجرم المحترف: يستخدم المجرم المحترف وسائل أكثر تعقيدا وكفاية و فاعلية لتنفيذ جرائمه، كما أن نشاطه واسع و متعدد الجوانب، وله من الناس من يساندونه و يشعر بانتمائه الطبقي إلى فئة معينة، والمحترف أقل استخداما للعنف و أكثر استخداما للعقل. ويندرج ضمن فئة المحترفين: سرقة المتاجر و البنوك، التزوير، الابتزاز.

– **المجرم المنظم:** و هو يعمل في اطار جماعة اجرامية منظمة أساس تنظيمها تركيز الزعامة و التدرج في المراكز الاجتماعية و الإدارة المعقدة و الضوابط الاجتماعية المنوعة و تعدد مجالات العمل الاجرامي و تقسيمه و التخصص فيه، و يرتكز نشاط المجرم المنظم في عرض و توزيع السلع و الخدمات التي يحرمها القانون، مثل : القمار ، الدعارة، المخدرات و التهريب.

4/– خصائص المجرم: من بين الخصائص و السمات التي يتميز بها الشخص المنحرف مايلي:[3]

- ✓ الانطوئية و عدم القدرة على اقامة علاقات سوية مع الأخرين.

---

[1]– جابر عوض سيد و أبو الحسن عبد الموجود، **الانحراف و الجريمة في عالم متغير**، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2004، ص ص 28- 29.

[2]– محمد شحاته ربيع (واخرون) ، **علم النفس الصناعي و المهني** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن ، ط 2 ، 2015 ، ص ص 158- 159

[3]– جابر عوض سيد و أبو الحسن عبد الموجود، **مرجع سابق** ، ص 35.

- ✓ عدم نضج الضمير الأخلاقي نضجا سليما.
- ✓ العدوان والميل للتخريب و الاستيلاء على ممتلكات الغير.
- ✓ عدم الاتزان الانفعالي و ضعف القيم الدينية و المعايير الأخلاقية.
- ✓ المعاناة من الاضطرابات السلوكية و الشعور بالنقص و التوتر و القلق.
- ✓ الاخفاق المهني و عدم الاحساس بالسعادة و الراحة.
- ✓ الأنانية و التمركز حول الذات و الانغماس في أحلام اليقظة.
- ✓ روح عالية من المخاطرة و شدة حب المنافسة.
- ✓ يعانون مشاكل أسرية.
- ✓ تنطوى نفوسهم على مشاعر مريضة تقوم على الحقد ،الكراهية و السخط، القسوة و عدم الاخلاص.

5/– أركان الجريمة: تنقسم أركان الجريمة الى ثلاث أركان وهي :[1]

1.5. الركن المادي: يقصد به أن يقع المجرم الأمر المادي أو العمل العضلي المكون للجريمة، سواء كان ايجابيا أو سلبيا، و يتألف الركن المادي من ثلاث عناصر أساسية وهي:

1-السلوك الاجرامي:هو السلوك الذي يخرج النية و التفكير في الاجرام إلى حيز الوجود.

2-النتيجة: ويقصد به الأثر المترتب على السلوك الاجرامي.

3-الرابطة السببية بين السلوك الاجرامي والنتيجة: أي أن السلوك الاجرامي هو الذي أدى إلى إحداث النتيجة الاجرامية، **و** أن تكون هذه الأخيرة قد وقعت بسبب السلوك الاجرامي .

2.5. الركن المعنوي: أي أن تتوفر في المجرم مسؤوليته عن هذا الأمر الذي وقع منه، وهو يضم عنصرين وهما:

1-العلم : يقصد به أن يكون الجاني يعلم بأركان الجريمة التي اقترفها.

2- **الارادة** : وهي حالة نفسية تذهب إلى تحقيق الفعل الاجرامي .

3.5. الركن القانوني: أي وجود نص يحد من الجريمة و يبين الجزاء العقابي المترتب عليها.

[1] – ريمي عقبة ، **أثر المتغيرات الاقتصادية ، الاجتماعية والديموغرافية على معدلات الجريمة في الوطن العربي** ،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ،2014 -2015 ، ص ص 16. 18.

6/– أنواع الانحراف و الجريمة:

1.6.أنواع الانحراف: يصنف الانحراف إلى ثلاثة أنماط من الناحية الوظيفية وهي:

–الانحراف الفردي: ويمكن النظر إلى ذلك النمط من الانحراف على أنه ظاهرة شخصية تنتج عن تفاعل بعض السمات و الخصائص الشخصية للفرد (العامل البيولوجي و العامل الوراثي) مع المؤثرات الاجتماعية.

– الانحراف بسبب الموقف:و يفسر هذا الانحراف على أنه نتيجة لعدة ظروف تتواجد في الموقف الخارجي، و قد تبلغ هذه المواقف حدا كبير من القوة القهرية لدرجة يمكنها أن تدفع الفرد إلى خرق القوانين و القيم و العادات المتفق عليها بين أفراد المجتمع.[1]

–الانحراف المنظم: يظهر الانحراف المنظم كثقافة فرعية أو كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له أدوار و مراكز و أخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى ،و التنظيم الاجتماعي الانحرافي يظهر تلقائيا في بعض المجتمعات الرأسمالية.[2]

كما يميز روبرت مرتون بين نوعين من الانحراف السلوكي وهما:[3]

– السلوك غير المتماثل: في هذا النوع من السلوك يخفى الفرد خروجه عن المعايير الاجتماعية و يهرب من مواجهة الأسوياء. بحيث أنه يعترف بشرعية المعايير التي انحرف عنها ،الا أن انحرافه لا يعدو مجرد تعبير عن مخالفته للمعايير التي لا يتماثل معها و لا يطالب بتغييرها.

– السلوك المنشق(المعارض): هنا يعلن الفرد انشقاقه و انحرافه عن معايير و قيم المجتمع ، و لا يهرب من مواجهة الجانب الأخر من الواقع الذي يعارضه و لا يخفى معارضته له. ويميل المنشق إلى تغيير المعايير التي يرفضها بواسطة الممارسة و الافصاح العلني عنها و عن البدائل لها.

---

[1]– عدلي السمري و زملائه، **مرجع سابق**، ص 127.

[2]–جابر عوض السيد و أبو الحسن عبد الموجود، **مرجع سابق**، ص 34.

[3]– معن خليل عمر ، **مرجع سابق** ، ص ص 173– 174 .

2.6. أنواع الجريمة:[1]

– الجـرائم التقليديـة: وهـي الجـرائم الـتي يـتم فيهـا الاعتـداء علـى الأشـخاص أو علـى الأمـوال، وهـي منتشرة و واضحة لأفراد المجتمع، ومن أبرز هذه الجرائم نجد:

- ✓ جـرائم العنـف : و هـي الجـرائم الواقعـة علـى الأشـخاص ومنهـا: القتـل ، الاغتصـاب ، السرقة المسلحة ، العدوان على الأشخاص.
- ✓ جـرائم الأمـوال: و هـي الجـرائم الواقعـة علـى الأمـوال إمـا بسـرقتها أو اختلاسـها، أو نشـلها أو اتلافهـا أو تـدميرها و افسـادها ، وهـي تأخـذ عـدة أشـكال منهـا: السـطو، سـرقة السيارات، الاتلاف و التدمير و تخريب الممتلكات.

-جـرائم الصـفوة و المؤسسـات و المهـن: "هـي كـل فعـل غـير شـرعي يعاقـب عليـه القـانون، و يرتكـب أثنـاء القيـام بعمـل شـرعي أو مهنـة مـن قبـل أشـخاص ذوي مكانـة اجتماعيـة عاليـة، أو مـن قبـل أشـخاص لمصـلحة مؤسسـات و منشـأة مختلفـة"، كمـا أنهـا تتطلـب مهـارة وقـدرة فائقـة علـى الاحتيـال و التخفـي، كما أنها في الغالب أكثر كلفة مادية و أكثر ضررا اجتماعيا.

– الجـرائم المنظمـة: "هـي النشـاط الاجرامـي الـذي تقـوم بـه منظمـة رسميـة نشـأت وتفرعـت للحصـول علـى المنفعـة مـن خـلال وسـائل غـير شـرعية"، و الجريمـة المنظمـة لهـا خصـائص التنظيمـات الرسميـة: تقسـيم العمل و التخصص، تنسيق المهمات و تحديدها بواسطة قواعد و اجراءات لتحقيق أهدافها المحددة.

– **الجـرائم الأخلاقيـة:** ومـن بـين هـذه الجـرائم: تعـاطي المخـدرات و المسـكرات، القمـار و المسـير، البغاء، الرذيلة و الفواحش.

7/– العوامل التي يؤدي إلى السلوك الاجرامي:

- ✓ اتباع الأساليب الخاطئة في التنشئة الاجتماعية و وجود بعض المنحرفين في الأسرة.
- ✓ التصدع الأسري و غياب الرقابة الأسرية على الأبناء.
- ✓ اختلاف المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و التعليمي بين الزوجين.[2]
- ✓ تدني المستوى الاقتصادي.

---

[1]– أحمد العموش و حمود العليمات، **مرجع سابق** ، ص ص 263– 269

[2]– بسام محمد أبو عليان ، **مرجع سابق**، ص 94

- ✓ الجـزاءات الضـعيفة سـواء بالنسـبة للامتثـال أو الانحـراف تـؤدى إلى خلـق حالـة متميعـة عنـد الأفراد، فيظن بعصهم أن سلوكه في المجتمع كفرد لا يعنى أحد.
- ✓ ضعف الرقابة بسبب نقص القوى العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي.
- ✓ سـهولة التبريـر و يحـدث هـذا عنـدما تحـاول بعـص الجماعـات التقليـل مـن حـدة الارتـداء علـى المعيار أو تلمس المعاذير.
- ✓ سيطرة القيم المادية وغياب القيم الروحية والإنسانية :حيث سيطرة على الشباب عقلية الربح وامتلاك الثروة بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، خاصة مع انتشار مظاهر الاحتيال والغش في المجتمع والربح السريع، وفق قاعدة الغاية تبرر الوسيلة.
- ✓ ضعف الخطاب الديني وعدم تجاوبه مع مشكلات الشباب واهتماماته الفعلية، مع ضعف مؤسسة المسجد في استقطاب وتوجيه وتأطير الشباب، نتيجة لضعف ونقص الرؤية الاستراتيجية لدى المسؤولين عليها في تبني مشاريع وبرامج تربوية واجتماعية تستثير اهتمامات الشباب وتدفعه للانخراط فيها.[1]
- ✓ عدم التعاون مع أجهزة الضبط الاجتماعي و تجمد بعض القواعد القانونية.
- ✓ قـوة الجماعـات الإنحرافيـة بحيـث تضـع لنفسـها ثقافـة خاصـة تـزين الانحـراف و تجعلـه قانونيـا و تخلـق في نفس الأفراد المنتمين لها مشاعر متعددة و قوية من الولاء.[2]
- ✓ **العوامـل العضـوية:** إن التكـوين الغـير طبيعـي يولـد لـدى الفـرد شـعورا بـالنقص ، وقـد ينـتج عنـه عـدم تكيفـه مـع البيئـة الـتي يعـيش فيهـا ،و كثـيرا مـا يسـاهم المجتمـع في تفـاقم هـذه الحالـة عنـدما يعامـل هـذا الفـرد معاملـة تتسـم بالسـخرية أو القسـوة ممـا يشـعره بعـد الاسـتقرار و عـم الاطمئنـان للغير و فقدان الثقة بالنفس.
- ✓ **جماعـة الرفـاق:** إن الصـداقة تعـرض الفـرد لأنمـاط جديـدة مـن السـلوك، كمـا تسـاعده أن يجـرب أدوار جديـدة مـن السـلوك و اكتسـاب تصـورات مختلفـة، و غالبـا مـا تتنـاول هـذه الجماعـة المواضـيع الـتي لا تعطيهـا الأسـرة حقهـا مـن التلقـين، وتعلمهـم المهـارات الاجتماعيـة اللازمـة للمشـاركة في الحياة الاجتماعية.[3]

---

[1] – خالد عبد السلام ، **مرجع سابق** ،ص 123.

[2] – جابر عوض السيد و أبو الحسن عبد الموجود، **مرجع سابق**، ص ص 36- 37.

[3] – مبروك ابراهيمي، **دور الأسرة في ضبط السلوك الانحرافي للمراهق**، رسالة ماجستير في التغير الاجتماعي، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 120 .

- ✓ **وسائل الاعلام:** لا يمكن أن نلغي الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام في تنمية خبرات و معلومات الأفراد في مختلف مجالات الحياة (وسيلة للتعليم و التثقيف)، لكن المشكلة الأساسية تتعلق في عدم وجود الرقابة الأبوية على ما يتم عرضه من برامج و أفلام في مختلف القنوات و خاصة الاجنبية منها والتي يمكن أن تساهم في تشكيل السلوك الاجرامي.

8/– المبادئ التفسيرية لظاهرة الجريمة: هناك عدة مبادئ لتفسير الجريمة منها:[1]

1. التحضر و انتقال الفرد من الأنماط الريفية إلى الأنماط الحضرية في الحياة مما يؤدي إلى فسح المجال لأفكار جديدة من التنظيم الاجتماعي و السلوك و السلطة مما يدفع الأفراد إلى نبذ القيم القديمة.
2. التنمية الاقتصادية: إن النموذج الاقتصادي الذي طور في ظل السيطرة الاستعمارية يتسم بالتبعية و الاعتماد على المصادر الأجنبية سواء المساعدات أو القروض أو الديون ذات الفوائد المرتفعة مما يثقل كاهل هذه البلدان و يعيق التنمية فيها ،كما أن الهزات الاقتصادية و أثر الحروب و الركود الاقتصادي بسبب النزاعات الاقليمية كلها تؤدي إلى توفير البيئة للجريمة.

المحاضرة (05): النظريات المفسرة للانحراف و الجريمة:

تمهيد:

قد نشط البحث في النظريات التي تبحث عن أسباب السلوك الاجرامي و عوامل تكوينه طوال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ،فتكونت مدارس عديدة تفرعت منها نظريات و أراء مختلفة يمثل كل منها تيارا فكريا خاصا ،وهذه المدارس المختلفة استندت كل منها على أساس نظري يؤلف اطار الارتكاز الذي يستند عليه في تفسير طبيعة السلوك الاجرامي و عوامل تكوينه و أساليب نشوئه. وقد كونت هذه المدارس نظريات مختلفة في تعليل الظواهر الاجرامية و أسباب السلوك الانحرافي.

[1]– اسماعيل محمد الزبود، **مرجع سابق**، ص 173 – 174.

أولا: النظريات المفسرة للسلوك الاجرامي

1/- النظريـــة التحليليـــة النفســـية :ربطـت هـذه النظريـة بـين مكونـات الشخصـية و الانحـراف، إذا اعتقـدت أن السـلوك الانسـاني يسـير علـى مجموعـة مـن العمليـات اللاشـعورية ، أي حالـة مـن الصـراع اللاشعوري.

و يـرى فرويـد أن الجـانح يرتكـب أفعالـه المضـادة للمجتمـع بحثـا عـن العقـاب وهـو يفعـل ذلـك لأنـه مـدفوع بمشـاعر ذنـب شـديدة ناتجـة عـن أنـا أعلـى مفـرط في قسـوته، كمـا يطالـب بالعقـاب بشـكل دوري لكـي يهدأ أو يعود بسبب نشأة هذا الأنا الأعلى العنيف في فشل عقدة أوديب.

ويفسـر أتبـاع هـذه النظريـة الجريمـة و السـلوك الانحـرافي علـى أسـاس ثـلاث مصـادر : فقـد يكـون المصـدر الأول سـببه ضـعف الأنـا الأعلـى الـذي لا يسـتطيع أن يسـيطر علـى نزعـات الهـوا، و الأشـخاص الـذين يفتقـرون إلى أنـا أعلـى متطـور غاليـا مـا يعرفـون باسـم السـايكوباثيين و يرتكبـون جـرائم الجـنس و القتـل و العنـف، أمـا المصـدر الثـاني للجريمـة فيتمثـل في مفهـوم الإبـدال و هـو يفسـر مجموعـة العمليـات الـتي يقـوم بهـا الشـخص لإبـدال شـيء مـا مكـان أخـر رمزيـا، أمـا المصـدر الثالـث لتفسـير الجريمـة فيـأتي مـن نزعـة المـوت ومـن صـورها التـدخين ، سـرعة القيـادة و غيرهـا ، وهـذه الأنشـطة الانسـانية الخطـرة يفسـرها رغبـة تحطـيم الذات التي تدفع الأفراد لارتكاب جرائم خطيرة.[1]

وعليـه فـإن فرويـد يشـير أن السـلوك البشـري هـو نتـاج لمجموعـة مـن العوامـل(لا وجـود للصـدفة) قـد مـر بهـا الفـرد في حياتـه الماضـية و تركـت أثـرا علـى تكوينـه النفسـي و الشخصـي، كمـا يفسـر السـلوك الجـانح علـى اعتبـار أنـه نتـاج الصـراعات الناجمـة عـن القـوى اللاشـعورية و القـوى الشـعورية، بحيـث يعجـز الانـا عـن تكييـف الميـول الفطريـة و النزاعـات الغريزيـة لـدى الشـخص، مـع متطلبـات الحيـاة المجتمعيـة و اخمادهـا في اللاشـعور، لانعـدام وجـود الانـا الاعلـى أو العجـز عـن أداء وظيفتـه في الرقابـة و الـردع و في كلتـا الحـالتين تنطلق الميولات الغريزية لتلتمس الاشباع عن طريق السلوك الاجرامي.[2]

[1]- فتيحة كركوش، **مرجع سابق**، ص ص 64- 65 .

[2]- فيروز مامي زرارقة ، **مشكلات و قضايا سوسيولوجية معاصرة**، دار الايام للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016 ،ص158.

2/– نظريــة التكــوين الاجرامــي(بينينــو دى توليــو): تــتلخص هــذه النظريــة في أن التكــوين الاجرامــي مــرادف للشخصــية الاجراميــة ، فــالإجرام ســلوك يكشــف عــن شخصــية صــاحبه ممــا يســتلزم فحــص شخصية المجرم و الاحاطة بكافة جوانبها ،و تدرس الشخصية من نواحي ثلاث و هي:

- ✓ أعضاء الجسم الخارجي و صفتها الطبيعية أو غير الطبيعية.
- ✓ وظائف الأعضاء الداخلية و أثرها على تكييف المزاج النفسي.
- ✓ الناحية النفسية (قياس غرائز النفس).

ويـرى دي توليـو أن الجريمـة تمثـل في جوهرهـا سـلوكا فرديـا بيولوجيـا اجتماعيـا في وقـت واحـد، فهنـاك بعـض الأفـراد لـديهم اسـتعداد أو ميـل إلى الجريمـة لا تتـوافر لـدى غـيرهم، و أن هـذا الاسـتعداد إلى الاجـرام لا يفضـى إلى الجريمـة بذاتـه بـل يلـزم لكـي تنشـأ أن توجـد مثـيرات خارجيـة منبهـة، و عليـه فـإن الجريمـة تصـدر في صــورة صــراع بــين العوامــل الاجتماعيــة (عوامــل خارجيــة) و العوامــل البيولوجيــة و الغريزيــة للفــرد (عوامل داخلية).

وعليـه فـإن الجريمـة يتوقـف ارتكابهـا حسـب دى توليـو علـى ضـعف قـوة الفـرد في التكيـف مـع مقتضـيات الحياة الاجتماعية نتيجة لخلل عضوي و نفسي يتمثل في الاستعداد الاجرامي.[1]

3/– النظريــة المعرفيــة: يــرى ويليــام فريــدمان أن النظريــة المعرفيــة تنطلــق في تفســيرها للســلوك عامــة والسـلوك الانحـرافي خاصـة مـن المكتسـبات السـابقة للفـرد و المعـارف و المعلومـات الـتي استخلصـها الفـرد مـن مراحـل سـابقة في حياتـه، فالسـلوك الانحـرافي سـلوك لا يخضـع لضـوابط و معـايير المجتمـع، و يلجـأ الفـرد لهـذا النـوع مـن السـلوك عنـدما تضـبط معـارف هـؤلاء الأفـراد و الـتي اكتسـبوها مـن المجتمـع، بمعـنى أنـه بقـدر مـا تتوافـق هـذه المكتسـبات مـع المسـتجدات الـتي تحـدث في المجتمـع بقـدر مـا يكـون سـلوك الفـرد ملائمـا لقـيم لمجتمـع. فـالفرد يكتسـب أنماطـا سـلوكية معينـة خاضـعة لمعـايير معينـة ومـع مـرور الوقـت تتغـير هـذه المعـايير ممـا يتطلـب علـى الفـرد أن يغـير سـلوكه وفـق المعـايير الجديـدة، وعنـدما لا يسـتطيع الفـرد ذلـك قـد يجد نفسه أمام سلوك انحرافي.[2]

[1]– حسين عبد الحميد رشوان ، **الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، ط 2 ، 2010، ص ص 108- 110

[2]– فتيحة كركوش، **مرجع سابق** ، ص 70.

4/– نظريـة الضـبط الاجتمـاعي: تعتقـد هـذه النظريـة أن الانحـراف هـو نتيجـة التحـرر النسـبي مـن المعـايير الاجتماعية و القواعد الأخلاقية التي تحكم و تضبط التفاعل الاجتماعي.

فالأصـل في سـلوك الأفـراد أن يكـون معتـدلا و سـويا ، و ينشـأ هـذا الاعتـدال مـن قـوة المعـايير و القـيم الاجتماعيـة و قـوانين المجتمـع ،لكـن لـو ألغـي القـانون و غابـت أو ضـعفت المعـايير الاجتماعيـة فـإن في هـذه الحالـة تضـعف سـلطة المجتمـع، و لـن يكـون الاعتـدال مـاثلا في سـلوك الأفـراد بـل سـيكون الانحـراف هـو السـمة الغالبـة علـيهم لتحقيـق هـواتهم و نـزواتهم بـدون وازع أو رقيـب، فـأفراد المجتمـع المتماسـك مـن ناحيـة العلاقـات القرابيـة و الانسـانية أكثـر طاعـة للقـانون و اتباعـا للقـيم الاجتماعيـة مـن أفـراد المجتمـع المتحلل اجتماعيا. ومن العوامل التي تساعد على منع وقوع الانحراف و الجريمة:

- ✓ الحفـاظ علـى العلاقـات القرابيـة ممـا يقلـل مـن فـرص الانحـراف وزيـادة شـعور الفـرد بالمسـؤولية الاجتماعية و الأخلاقية تجاه عائلته و أقاربه.
- ✓ انغماس الفرد في أنشطة مفيدة تستهلك طاقته الفكرية و الذهنية و الجسدية.
- ✓ استثمار الأفراد أموالهم في المصالح التجارية و المشروعات الاستثمارية في المجتمع.
- ✓ الالتزام الديني.[1]

5/– النظرية التكاملية: يرى أصحاب هذا النظرية أن الانحراف ما هو إلا حصيلة مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى عوامل بيولوجية، والبعض الآخر إلى عوامل نفسية ويرجع بعضها أيضا إلى عوامل اقتصادية و اجتماعية، وهم بذلك يأخذون بعين الاعتبار كل الظروف والعوامل المحيطة ، على اعتبار أن السلوك هو استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد كوحدة سيكوبيولوجية يعيش في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة والمدرسة والمؤسسات المهنية وغيرها، و يتأثر بعوامل متعددة كالعوامل الوراثية و النفسية و الاقتصادية و الاجتماعية، وغير ذلك من العوامل المتشعبة والمتداخلة.

ويرى أنريكو فيري أن الجريمة ترجع إلى ثلاث أنواع من العوامل :

- ✓ العوامل الأنتروبولوجية المتعلقة بالشخص المجرم و تسمى العوامل الداخلية.
- ✓ العوامل الطبيعية أو الخاصة بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية.
- ✓ العوامل الاجتماعية أو المتعلقة بالوسط الاجتماعي، وهي عوامل خارجية تنشأ من البيئة التي يعيش فيها المنحرف.

[1]– بسام محمد أبو عليان، **مرجع سابق** ، ص ص 62- 63.

و إن هذه العوامل جميعها عوامل دينامية فعالة تتداخل و يؤثر بعضها على البعض الأخر بدرجات متفاوتة و تظهر نتيجة لها حالة الانحراف التي قد يكون لأحد هذه العوامل الدور الأول و قد يكون لبعضها دورا ثانويا.[1]

6/– نظرية الاختلاط التفاضلي: إن نظرية الاختلاط التفاضلي أو الارتباط المتغاير تشرح كيفية انتقال السلوك الاجرامي بطريقة التعلم الاخرين أو من خلال الاختلاط بالمجرمين وتعلم الأنماط الاجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة حميمية.

وتقوم هذه النظرية على الافتراضات الأتية :[2]

- ✓ إن السلوك الاجرامي سلوك غير موروث يكتسبه الانسان بالتعلم أي لابد من وجود خبرة اجرامية.
- ✓ يتعلم الشخص السلوك الاجرامي عن طريق التفاعل مع أشخاص أخرين من خلال عملية التواصل اللفظي غالبا و بالإيحاء أو بالإشارة.
- ✓ أن عملية تعلم السلوك الاجرامي تحدث في اطار علاقات أولية ذات طبيعة شخصية حميمية.
- ✓ عملية التعليم للدوافع والميول تعتمد على الأشخاص المحيطين بالفرد، فإذا كانوا معادين للأنظمة كان تأثيرهم سلبيا، و اذا كانوا غير معادين الأنظمة في المجتمع فإن تأثيرهم يكون ايجابيا، وربما يكون معتدلا إذا كان الأشخاص حيادين لا يورطون انفسهم في الجريمة ولا يقفون ضدها.
- ✓ عندما يرجع الشخص أراء الذين يخالفون نظامية القانون، فإنه ينحرف، واذا كان لمن يؤيدون النظام فإنه لا ينحرف وهذا هو مبدأ نظرية الاختلاط التفاضلي.
- ✓ الاختلاط التفاضلي يخلو حسب التكرار، والاستمرارية و العمق وكلما تعرض الشخص للموقف أكثر من مرة أو اتصل بالأشخاص مدة أطول، وكلما زادت نسبة الاستجابة للنمط السلوكي.

و يضيف سثرلاند أنه ليست كل المخالطات على نفس الدرجة من الأهمية، فالبعض له أثر أو تأثير أكثر من غيره، و هذا يختلف باختلاف عدة عوامل هي :

- التكرار أو التواتر
- المدة أو الدوام
- السبق أو الأسبقية
- العمق أو الشدة. [3]

---

[1] – فتيحة كركوش، **مرجع سابق**، ص 81.

[2] – سعيدة بن ناصر، **الأطفال غير الشرعيين بين الجريمة و الاندماج الاجتماعي في المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الجنائي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة قاسم سعد الله ، الجزائر ،2015 – 2016 ، ص ص169 .171.

[3] - Françoise Lombard, **Op.cit**, pp 72-73.

وعليه فإن أهم الافكار التي جاءت بها هذه النظرية تتمثل في :

- يتأثر الانسان في ابدائه أي سلوك بما يسود في المحيط الاجتماعي وذلك من خلال التفاعل المباشر أو غير المباشر به.
- يختلف مقدار هذا التأثر بالوسط الاجتماعي بمدى قوة التفاعل والاتصال والانتماء لهذا الواقع.

7/ - **الاتجاه الاقتصادي:** تبرز أهمية العامل الاقتصادي في مجال الانحراف و الجريمة، باعتباره دافعا قويا لارتكاب الأعمال المنافية للقانون بهدف اشباع الحاجات الضرورية ،حيث بينت الدراسة التي قام بها عدلي السمري أن مستوى دخل الاسرة المنخفض لا يفي لإشباع متطلباتها ،الأمر الذي يؤدي إلى العوز أو المرض مما يضطر أحد أفرادها إلى ارتكاب بعض المخالفات.[1]

في حين ربط العالم الهولندي **وليم بنجر** الجريمة بأسباب مادية تتعلق بالأحوال الاقتصادية ، حيث ارجع السلوك الاجرامي إلى ظروف اجتماعية تترتب على الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي يفرزها النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي كثيرا ما يدفع الأفراد إلى الوقوع في الجريمة، خاصة المنتمين إلى الطبقة الفقيرة نتيجة معاناتهم من البطالة و ضعف القدرة الشرائية و الشعور بالاغتراب.[2]

كما يرى الماركسيون أن الجريمة في جوهرها نتاج طبيعي لاستغلال الرأسماليين للعمال و الطبقات الفقيرة الكادحة وعدم اهتمامهم بمطالب الطبقة البرجوازية ،و يرون أن الحد من معدلات الجريمة يكمن في تطبيق النظام الاشتراكي الذي يهدف إلى تحقيق العدالة و المساواة و تكافؤ الفرص و الحد من الصراع الطبقي. بينما يرى الرأسماليون أن النظام الرأسمالي يسعى إلى الربح و المنافسة الحرة دون حدود و التركيز على المصلحة الفردية التي تؤدي إلى الصالح العام ،وأن القصور ليس في النظام الرأسمالي بل إلى سوء التطبيق، حيث يستند الرأسماليون في ذلك أن تطبيق النظام الاشتراكي لم يمنع من ظهور الجريمة في الدول التي تعتنق هذا النظام.[3]

ثانيا: الوقاية من الانحراف و الجريمة: من أجل الوقاية من مخاطر و النتائج السلبية للانحراف و الجريمة ينبغي :

- ✓ توفير الأجواء الأسرية السليمة حتى تتحقق التنشئة الاجتماعية الصحيحة البعيدة عن الاضطرابات النفسية و الاجتماعية و السلوكية.
- ✓ الاكتشاف المبكر لاستعدادات وميول الفرد نحو الانحراف الاجتماعي و ارتكاب الجريمة، لأنه في المرحلة المبكرة يمكن تعديل السلوك و المعتقدات و معالجة القضية من البداية ومن جذورها.

---

[1]- فيروز مامي زرارقة، **مرجع سابق** ، ص163.

[2]- معمر داود ،**مرجع سابق** ، ص 215.

[3]- عصام توفيق قمر (و اخرون)،**مرجع سابق** ،ص ص 174 .175.

- ✓ بيـان الضـرر العـام و الخـاص الـذي يصـيب الأفـراد و المجتمـع نتيجـة الجريمـة ،مـن خـلال حمـلات التوعية الهادفة عن طريق المؤسسات التربوية و التعليمية و الاعلامية و الدينية.
- ✓ اشـغال الفـراغ الفكـري للشـباب و تـوجيههم و تـوعيتهم توعيـة دينيـة اعلاميـة كافيـة، عـن طريـق افتتـاح مراكـز شـبابية تهـتم و تتبـنى مهـارات و ابـداعات الشـباب و العمـل علـى تنميتهـا و تطويرها.[1]
- ✓ تفعيل أدوار المؤسسات التربوية من أجل رفع المستوى التربوي والتكويني للشباب وتحصينه أخلاقيا علميا ومهنيا وثقافيا ليستطيع التكفل بنفسه وبمشاريعه المستقبلية.
- ✓ اتباع إستراتيجية بناء شخصية متوازنة من جميع جوانبها الجسمية النفسية العقلية والروحية والاجتماعي ،و تدعيم المسابقات والمنافسات العلمية ،الرياضية والثقافية والأدبية كـ : المسرح والشعر والقصة والرسم والمجموعات الصوتية..... الخ،و جعل كل المرافق التربوية والجامعية في متناول الجمعيات والنوادي المتنوعة لتنشط في أوقات الفراغ والعطل.
- ✓ توفير فرص العمل والانخراط في مؤسسات المجتمع ونشاطاته الاجتماعية، الثقافية التربوية والرياضية . و تعزيز مؤسسات الشباب ولجان الأحياء بمختصين في مختلف العلوم النفسية والاجتماعية ذوي الكفاءة العلمية والنزاهة الأخلاقية .
- ✓ تدعيم المنظومة التشريعية بنصوص قانونية تتجاوب مع تطورات أشكال الجريمة و تعقيداتها وضرورة تبني العقاب الردعي ضد المجرمين المنتهكين للقواعد الاجتماعية. [2]
- ✓ ضرورة توافر قاعدة بيانات عامة تضم المعلومات و الاحصائيات الدقيقة عن مظاهر الانحراف والاجرام و أسبابه و صوره مع رصد تطوراته و أماكن تواجده، حتى يمكن للجهاز الأمني التخطيط و وضع السياسات و البرامج لمواجهة شتى صور الانحراف.
- ✓ ضرورة الأخذ بالأسلوب العلمي و التقني في مواجهة الجريمة دراسة و تشخيصا و علاجا.
- ✓ التواصل بين جهود رجال الأمن و المواطنين وكذلك السلطة الاجتماعية (القيادات الشعبية) و السلطة التشريعية (المجالس التشريعية) و السلطة التنفيذية (رجال الامن) لتحقيق التناغم في الاصلاح و الرحمة و القانون في ردع المجرمين ومكافحة الجريمة بشتى صورها.[3]

---

[1]- بسام محمد أبو عليان، **مرجع سابق** ، ص 210.

[2]- خالد عبد السلام ،**مرجع سابق** ، ص 128.

[3]- عصام توفيق قمر (و اخرون)، **مرجع سابق** ، ص180.

✓ القيام بالدراسات و الأبحاث بغية الكشف عن عناصر الثقافة التي تبعد الفرد و تعزله عن مجتمعه، والتي تكون غاليا سبب مشجع للإجرام، ومعالجة ذلك من خلال برامج اعلامية منظمة.[1]

محاضرة (06): الادمان

تمهيد :

يستخدم مصطلح الادمان في العديد من السياقات لوصف الاعتياد النفسي اللإرادي أو الافراط على : المخدرات، العاب الفيديو، الجريمة، العقار، الحاسوب ...الخ

1/– مفهوم الادمان:

يعرف الادمان من الناحية الطبية على أنه" اضطراب عصبي بيولوجي مزمن يؤثر على كل الجوانب الجينية و النفسية و الاجتماعية و البيئية، ويكون الادمان مصحوبا بسلوكيات منحرفة كـ: السرقة، تزوير الوصفات الطبية للحصول على المخدرات، كما تستخدم كلمة الادمان بالمعنى الايجابي للإشارة إلى شخص لديه شغف بشيء مثل: قراءة الكتب، الأنترنت..."[2]

كما يعرف كذلك على أنه" هو الحالة التي تنتج عن تناول عقار، وتسبب شعور بالارتياح و تولد الدافع النفسي، و الرغبة الملحة لتكرار تعاطيه تجبنا للقلق و التوتر و تحقيقا للذة".

ويعرف الادمان من الناحية الاجتماعية على أنه" شكل من أشكال التكيف الانسحابي غير المتوافق مع المعايير و القيم السائدة في المجتمع فهو نتيجة لاضطراب ما في شخصية المدمن، كما أنه له أثاره الضارة على الفرد و المجتمع ".

وتعرف منظمة الصحة العالمية الادمان بأنه" حالة من التخذر الوقتي أو المزمن، تضر بالفرد و المجتمع يحدثها الاستهلاك أو الاستعمال المتكرر للعقار أو المخدر الطبيعي أو المركب ، وتتسم بالرغبة الغالبة

[1] – معمر داود ، **مرجع سابق** ، ص 224

[2] – دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان ،**مرجع سابق**، ص 141

و الحاجة القهرية إلى الاستمرار في تعاطي المخدر و الحصول عليه بأية وسيلة و الميل إلى زيادة الجرعة و الاعتماد نفسيا و بدنيا عليه ".[1]

و ينظر للإدمان على أنه مشكلة اجتماعية لها جوانب متعددة فهي:[2]

- **مشكلة قانونية:** لأن أفراد المشكلة (متعاطين / تجار) يصطدمون بالمجتمع، فالقانون ينظر إلى تعاطى المواد المخدرة و الاتجار بها باعتبارها جريمة في حق المجتمع .
- **مشكلة بدنية ونفسية** :إن المخدر أيا كان نوعه يؤثر على أجهزة البدن المختلفة ،كما يؤثر على الجانب السيكولوجي، فالبعض يرى أن الادمان يؤدي إلى حالة من الاضطراب العقلي المؤقت ،كما أنه يؤثر على الوظائف العقلية للفرد من حيث الإدراك و التذكر و التخيل ، وما يترتب على ذلك من تكيف الفرد مع نفسه و مع غيره من الناس.
- **مشكلة اقتصادية:** فالدولة تنفق أموالا في المكافحة و المحاكمة و العقاب ،فكان يمكن أن تستغل هذه الأموال لرفع المستوى الاقتصادي لأفراد المجتمع، كما أن الفرد المدمن خسارة على نفسه و على المجتمع باعتبار أنه قوة عاملة معطلة عن العمل و الانتاج.
- **مشكلة سياسية:** يعد الادمان مشكلة سياسية مرتبطة بالاستعمار و أتباعه، فالاستعمار يعمل على نشر هذه المخدرات بهدف اضعاف الشعوب حتي يصبحوا في حالة لا تسمح بالمقاومة أو التحرر، وكذلك أتباع الاستعمار لهم نفس المصلحة في أنت يظل الشعب في حالة التخدير التي تسمح لهم بتحقيق مصالحهم.

تعريف المدمن :" هو ذلك الشخص الذي ربط حياته بعقار من العقاقير و تعود عليه، أو على مادة أخرى من المواد المخدرة أو المنبهة و التي لا يستطيع الامتناع عنها و عن تعاطيها بل و يبحث عنها ، و في حالة وجودها يعجز عن ممارسة حياته و عمله العاديين و يعيش حياة نفسية سيئة مضطربة"[3]

2/– خصائص المدمنين: إن العديد من الدارسات و الأبحاث التي أشارت إلى وجود سمات التي تميز الشخص المدمن و هي:

---

[1]– سعيد بن حميد بن سعيد الحرملي ،**دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة الادمان** ،(ب. د. ن)، سلطنة عمان، 2007، ص 33.

[2]- محمد سلامة غباري، **الإدمان خطر يهدد الأمن الاجتماعي** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الاسكندرية ، ط 1 ، 2007 ، ص ص 17 18.

[3] – خالد حمد المهندي ، **المخدرات و أثارها النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، مركز الدراسات و البحوث ، قطر ،2013، ص 56.

- الغير ناضجين انفعاليا. [1]
- المتهورين .
- أقل تحمل للإحباط و التوتر.
- أقل قدرة على تحمل الألم و الشعور بالذنب و الحزن.
- الغير قادرين على مواجهة المشكلات بطريقة مباشرة.
- يجدون صعوبة في تأخير إشباع حاجاتهم.

وعليه فقد اتفق علماء النفس و الاجتماع و الخدمة الاجتماعية على أن الإدمان ينتشر بين أربعة من الشخصيات و هي:

- ✓ **الشخصية الاكتئابية**: يعانى المدمن من الخجل و الهلع و يحتاج هذه العقاقير ليستطيع الاختلاط و الاندماج بالمجتمع و التخفيف من معاناته و ألامه.
- ✓ **الشخصية الفصامية**: تبتسم بالخجل و يفضل صاحبها العزلة و الهروب من التجمعات و لا يقوى على مواجهتهم و التعبير عن رأيه و يشعر باضطراب شديد عند تعامله مع الناس في ظروف اضطرارية.
- ✓ **الشخصية المكروبة**: تتسم هذه الشخصية بالقلق و التوتر و سهولة الاستثارة و العصبية و الاندفاع و عدم الصبر مما يعرضه للخطر . و هو دائما في عجلة من أمره، وغالبا ما يدمن الشخص المكروب ليقلل من مشاعر القلق و التوتر ليحل محلها الاسترخاء و الطمأنينة. [2]
- ✓ **المضادة للمجتمع**: يتسم صاحبها بالكذب و السرقة و الهروب من المدرسة مع اقتراف جرائم مختلفة طوال فترة حياته، وعدم تحمل المسؤولية ومحاولة اشباع الذات بطريقة فورية.[3]

[1] – دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان ،**مرجع سابق**، ص 153.

[2] – خالد حمد المهندي ، **مرجع سابق** ، ص 58.

[3] – أحمد عكاشة (و اخرون)، **تعاطي و ادمان المخدرات بين الحقيقة و الوهم** ، المركز القومي لمكافحة و علاج الادمان ، القاهرة ، 2008، ص 51

3/- خصائص الادمان:

- **الاستمرارية**: أي أن الادمان لا يتطور بين يوم و ليلة، وهو عبارة عن عملية تحول تحتاج إلى ظروف مناسبة و معلومات وجهود كثيرة، و وقت و تضحيات، إذ أن مرة واحدة لا تجعل الفرد مدمنا مع أنه الكثير من المدمنين أشاروا إلى أن تلك المرة ساعدتهم على التعاطي.[1]
- **التطور المتطرف**: ونعنى بالتطور: تطور نحو التدهور و الهلاك الجسدي و الصحي.

  ونعنى بالتطرف الاستخدام المفرط الذي يبدو و كأنه ليس له حدود.
- **حياه استهلاكية مدمرة**: ان خسائر الادمان لا تقتصر على المدمن فقط، بل تمتد إلى كل ما هو عزيز عليه (الادمان أكبر مستهلك للوقت فهو يسرف حياة الأفراد و أموالهم).
  - استهلاك صحي: ويتمثل في التدهور الصحي و تغير عادات النوم و الأكل.
  - استهلاك فكري: يتمثل في مبادئ و قيم و معايير ومعتقدات مدمرة.
  - استهلاك عاطفي :يتمثل في أحاسيس سلبية مثل: الخوف ،الغضب، القلق...
  - استهلاك روحي: تلاشي الالتزامات الدينية.
  - استهلاك اجتماعي : الانعزال عن الاسرة و كل العلاقات الطيبة و المهمة و استبدالها بعلاقات مع أناس منحرفين.
- **التدرج**: زيادة الجرعة بصورة متزايدة لتعود الجسم على العقار.[2]
- الاعتماد النفسي و العضوي على العقار.

4/- أنواع الادمان:

1.4- الادمان النفسي: وهو يتعلق بالاعتماد النفسي و تعود الشخص على الاستمرار في تعاطى عقار ما (طبيعي أو اصطناعي) ، لما يسببه من الشعور بالارتياح و الاشباع و لتجنب الشعور بالقلق و التوتر، ومن المخدرات التي تسبب اعتماد نفسيا : التبغ ، الحشيش، والقات ، الكافيين، الكوكايين و هو أشهرها تأثيرا.

---

[1]- جواد فطاير، **الادمان :أنواعه ،مراحله، علاجة ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001** ، ص ص 59 .61.

[2]- طارق كمال و أنور حافظ، **المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر (الادمان. البطالة)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009 ، ص 88

2.4- الادمـان العضـوي: وهـو يتعلـق بالاعتمـاد العضـوي و انحـراف الأعمـال الوظيفيـة الطبيعيـة لجسـم الشـخص بسـبب اسـتمراره في اخـذ عقـار مخـدر، بحيـث أصـبح تنـاول العقـر بشـكل دائـم ضـرورة ملحـة لاستمرار حياة الشخص و توازنه بشكل طبيعي و يصبح العقار المخدر ضروريا له كالطعام و الشراب.

5/- أسباب الادمان:

1.5- أسباب تعود للفرد:

- ضعف الوازع الديني.
- مجالسة أو مصاحبة رفقاء السوء.
- السـفر للخـارج مـع وجـود كـل وسـائل الاغـراء و أمـاكن اللهـو و هـدم وجـود رقابـة علـى الأمـاكن التي يتم فيها تناول المخدرات.
- الشعور بالفراغ نتيجة عدم وجود اماكن صالحة التي تمتص طاقة الشباب كالنوادي و المتنزهات.
- حب التقليد السهر خارج المنزل.
- الهموم و المشاكل الاجتماعية
- توفر المال بكثرة.
- انخفاض المستوى التعليمي.[1]
- هناك شخصيات لها استعداد للإدمان.[2]

2.5- أسباب تعود للأسرة:

- القـدوة السـيئة مـن قبـل الوالـدين ترجـع إلى ظهـور الوالـدين بصـورة مخجلـة تتمثـل في اقـدامهم علـى تصـرفات سـيئة و هـم تحـت تـأثير المخـدر، ممـا يسـبب لهـم صـدمة نفسـية تـدفعهم إلى محاولـة تقليدهم.
- انشـغال الوالـدين عـن تربيـة أبنـائهم بالعمـل أو السـفر للخـارج و عـدم متـابعتهم أو مراقبـة سـلوكهم يجعل الأبناء عرضة للضياع و الوقوع في مهاوي الادمان.
- الخلافات الاسرية الشديدة و المستمرة.

[1]- سعيد بن حميد بن سعيد الحرملي ،**مرجع سابق**، 52.

[2]- طارق كمال و أنور حافظ، **مرجع سابق** ،ص 89.

- شعور الابناء أنهم غير مرغوبين من أباءهم أو التقتير في الانفاق دون دواعي الحاجة أو البذخ الشديد.[1]
- القسوة الزائدة على الأبناء و الضغط الاستمرار على الاولاد من أجل التفوق الدراسي.

3.5- الأسباب التي تعود للمجتمع:

- سهولة الحصول على العقاقير و زراعة هذه النباتات.
- وجود تناقضات اجتماعية بين الأغلبية و الأقلية ،او بين جيل و جيل أخر بسبب عدم الاقتناع بالنظام و القوانين.[2]
- الانفتاح الاقتصادي أدى بالأفراد إلى الاتجار و تهريب المخدرات بطرق غير مشروعة .
- غياب الدور المتوقع و المأمول من وسائل الاعلام المختلفة.[3]

6/- نظريات الادمان:

1.6- نظرية التحليل النفسي: ترى مدرسة التحليل النفسي أن سيكولوجية الادمان تقوم على أساسين هما :[4]

- ✓ صراعات نفسية ترجع إلى:
  - الحاجة إلى الاشباع الجنسي النرجسي الذي يرجع إلى اضطراب علاقات الحب و الاشباع و خاصة في المرحلة الفمية.
  - الحاجة إلى الامن و اثبات الذات و تأكيدها.

و تكرار التعاطي يعنى الفشل في كل تلك الصرعات و اشباع هذه الحاجات

- ✓ الاثار الكيميائية للمخدر و هو الذي يميز مدمن المخدرات عن غيرهم.

و تكون الصورة العامة للمدمن و الادمان على المخدرات في ضوء التحليل النفسي كالاتي:

- ينظر للإدمان على المخدرات في المستوى القهري.

---

[1] - أحمد عكاشة (و اخرون)، **مرجع سابق** ، ص 35.

[2] - طارق كمال و أنور حافظ، **مرجع سابق**، ص 89.

[3] - سعيد بن حميد بن سعيد الحرملي،**مرجع سابق** ،ص 56.

[4] - محمد سلامة غباري، **مرجع سابق** ، ص 60

- أن الإدمان شيء من الاضطراب الذي لا يرقى إلى المرض و الشذوذ.
- إن مدمني المخدرات تنطوي نفوسهم على اضطراب نفسي عميق.
- ينكر التحليل النفسي أن مدمني المخدرات يندرجون تحت السيكوباتية في اضطراب الشخصية، فالمدمن في حله لصراعات اللاشعورية يستعمل عمليات لاشعورية في حلها، و يصب عدوانه على ذاته لا على العالم الخارجي.
- أن مظاهر الإدمان تتمثل في: نوبات من المرح و الانبساط، اضطراب جنسي ، تدهور عقلي و خلقي و اجتماعي و مهني.

2.6- الاتجاه الاجتماعي للإدمان: ويفسر هذا الاتجاه ظاهرة الإدمان تفسير اجتماعيا يقوم على عملية التعلم الاجتماعي ، و يعتبر أي سلوك انساني ما هو إلا نتيجة تتابع الخبرات الاجتماعية التي من خلالها يكتسب مدركات و أحكام معينة عن المواقف التي تجعل النشاط ممكنا و مرغوبا فيه ،كما أنها عملية تعلم ينشأ من خلالها الدافع إلى السلوك و يكون تحقيق اللذة هو الدافع الذي يؤخذ من أجله المخدر.

و يقول بيكر أن المتعاطي كان لديه الرغبة في تجربة المخدر، و يعرف أن غيره يتعاطونها للوصول إلى حالة اللذة ،و لا يعرف هذا الشخص ماهية هذه الحالة و يدفعه حب الاستطلاع للتعرف على هذه الخبرة، و بالانغماس في خطوات التجربة يصبح راغبا في استعمال المخدر من أجل الحصول على اللذة.[1]

7/- أنواع المخدرات:[2]

1.7- المواد المخدرة الطبيعية: مثل: الحشيش، الأفيون، بنات الكوكا، والقان

2.7- المواد المخدرة الصناعية: مثل الهيروين هو أحد مشتقات الأفيون و أقوى من المورفين بخمس (05) مرات ، ويسيطر على الفرد بسرعة.

3.7- المخدرات التخليقية، و قد صنفتها هيئة الصحة العالمية عام 1979 إلى ثلاث أنواع و هي:

- العقاقير المنبهة: تؤدي إلى التنبيه الشديد.

[1]- محمد سلامة غباري، **مرجع سابق** ، ص 61.

[2] - دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان ،**مرجع سابق**، ص ص 144 .145.

- العقاقير المهدئة:
- العقاقير المهلوسة: تؤدي إلى تنشيط الإدراك و الانتقال و التفكير و سرعة الحركة ،إضافة إلى مواد مخدرة أخرى مثل : الخمر، التبغ، الكافيين.

8/- مراحل الادمان: يمر المدمن بمراحل متعددة منذ أن يغرر به رفقاء السوء و يستهويه زملاء الانحراف إلى أن يصبح مدمنا. وتتمثل هذه المراحل في: [1]

1.8- مرحلة الاستهواء: و تبدأ بتأثير الصحبة السيئة و رفاق الانحراف و الضياع، فيبدأ في مجاراتهم و الانصياع إليهم حيث يغرونه بشتى المغريات، و يقنعونه و يؤثرون عليه بمختلف الوسائل.

2.8- مرحلة التجريب :تلى مرحلة الاستهواء حيث يدعونه للمشاركة و التجريب لمجرد التجربة و حب الاستطلاع و يقدمون له المواد المخدرة مجانا كرمزا لصداقتهم و تشجيعا لمجاراتهم، بعد أن تم استهواءه و ظهر عليه رغبته وميوله لمجاراتهم و اقتنع بما يقولون و أعجب بما يفعلون ،و قرر أن يسايرهم و يجرب معهم.

3.8- مرحلة التقليد: يكون الارتباط بجماعة رفقاء السوء قد صار قويا ، بما لهم من شدة التأثير و قدرة الاقناع ، فيجد الفرد نفسه مضطرا لمجاراتهم و تقليدهم حتي يدعم انتماءه لهم و يظهر أمامهم بأنه أصبح واحد منهم و لا يشعر بالدونية وهو معهم.

4.8- مرحلة الاعتماد: يعرف الاعتماد على أنه نمط غير تكيفي لاستخدام عقار يؤدي إلى إضطراب أو عطب واضح اكلينيكيا، و يظهر مصحوبا بثلاثة أو أكثر من الأعراض الأتية :

- الحاجة إلى الزيادة الملحوظة في كميات العقار للوصول إلى التأثير المرغوب.
- النقص الملحوظ لتأثير المادة المخدرة مع استمرار تعاطيها بالكمية ذاتها.
- الرغبة في تناول المادة أو ما يشبهها لتخفيف أو تجنب أعراض الانسحاب.
- قضاء أوقات كثيرة في نشاطات تتعلق بالحصول على المادة.
- الإقلال أو التخلي عن النشاطات الاجتماعية و المهنية و الترفيهية.
- يستمر تعاطى المادة رغم المام المتعاطي بوجود مشكلات ملحة جسمية و نفسية ناجمة عن التعاطي.

[1] - محمد سلامة غباري، **مرجع سابق**، ص ص 53. 58

5.8– مرحلة التعود: يتعود المدمن على المواد المخدرة المختلفة ، وتقل قدرة المدمن على الاستجابة للمخدر حيث ينقص درجة ملحوظة تأثير المادة مع استمراره في تعاطيها بالكمية نفسها، ويصبح المدمن في حاجة إلى زيادة كمية المادة للوصول إلى التأثير المرغوب و يضطر المدمن إلى تعاطى كميات أكبر لفترات أطول مما كان مقصودا، وعندئذ تتحكم مادة التعاطي في المدمن و يصبح عاجزا عن التحكم في هذه العادة القاتلة.

6.8– مرحلة الادمان: تعرف هذه المرحلة بحالة تسمم دوري مزمن و ضار بالمدمن نتيجة الاستعمال المتكرر لهده المواد المخدرة، سواء كانت طبيعية أو صناعية، و يشعر المدمن بحاجته للمخدر مهما كان الثمن، لأنه فعلا فقد سيطرته على إرادته تجاه المخدر. و هنا تبدأ المشكلات الصحية تتراكم على المريض من شحوب الوجه و انخفاض الوزن، كما ينتج عنها أفات اجتماعية كالسرقة و التخريب وكل ما هو ضد المجتمع

9/– أثار الإدمان: من الثابت علميا أن تعاطي المخدرات يضر بسلامة جسم المتعاطي و يؤثر على وظائفه العقلية كالانتباه و الادراك و الذاكرة، وإن الفرد المتعاطي يكون عبئا و خطرا على نفسه و على أسرته و جماعته ، وكذلك أمن و مصالح مجتمعه، و تتمثل أثار الادمان في : [1]

1.9– الآثار العضوية و النفسية:

- ✓ يؤدي تعاطي المخدرات إلى فقدان المتعاطي شهيته للطعام مما يؤدي إلى النحافة والضعف العام المصحوب باصفرار وشحوب الوجه.
- ✓ يؤدي التعاطي إلى اضطراب في الجهاز الهضمي والذي ينتج عنه سوء الهضم، كما يؤدي التعاطي إلى إتلاف الكبد .
- ✓ يؤدي إلى التهاب في المخ وتحطم وتآكل ملايين الخلايا العصبية التي تكون المخ مما يؤدي إلى فقدان الذاكرة و اضطراب في القلب، وارتفاع في ضغط الدم ، وانفجار الشرايين.
- ✓ كما أن المخدرات هي السبب الرئيسي في الإصابة بأشد الأمراض خطورة مثل: السرطان.
- ✓ يؤدي الادمان إلى اختلال الوظائف النفسية.

[1]– خالد حمد المهندي ،**مرجع سابق** ، ص ص 77 .105

2.9- الأثار الاجتماعية:

- ✓ الادمان يجعل من الشخص المتعاطي إنسانا كسولا ذا تفكير سطحي، يهمل أداء واجباته ولا يبالي بمسؤولياته ويفتقر للكفاية و الحماس وينفعل بسرعة ولأسباب تافهة مما يدفع المسؤولين عنه بالعمل إلى طرده من عمله أو تغريمه غرامات مادية تتسبب في اختلال دخله.
- ✓ عندما يلح متعاطي المخدرات على تعاطي مخدر ما، ولا يتوفر للمتعاطي دخل ليحصل به على الجرعة الاعتيادية، فإنه يلجأ إلى الاستدانة أو إلى أعمال منحرفة مثل: قبول الرشوة، والاختلاس والسرقة والبغاء وغيرها .
- ✓ يؤدي الادمان إلى سوء العلاقة الزوجية والأسرية، مما يدفع إلى تزايد احتمالات وقوع الطلاق، و انحراف الأطفال
- ✓ الفرد المتعاطي يفقد توازنه ويختل تفكيره، ولا يمكنه إقامة علاقات طيبة مع الآخرين، ولا حتى مع نفسه، مما يتسبب في سيطرة الفوضى على حياته، وعدم التكيف وسوء التوافق والتواؤم الاجتماعي على سلوكياته، وكل مجريات حياته.
- ✓ مع زيادة الإنفاق على تعاطي المخدرات، يقل دخل الأسرة الفعلي مما يؤثر على نواحي الإنفاق الأخرى، ويتدنى المستوى الصحي، والغذائي والاجتماعي والتعليمي وبالتالي الأخلاقي

3.9- الاثار الاقتصادية:

- ✓ يؤدي إلى إعاقة تنمية المهارات العقلية والنتيجة هي انحدار الإنتاجية لذلك الشخص وبالتالي للمجتمع الذي يعيش فيه كما وكيفا.
- ✓ يؤدي كذلك تعاطي وانتشار المخدرات إلى خسائر ماديه كبيره بالمجتمع ككل وتؤثر عليه وعلى إنتاجيته وهذه الخسائر المادية تتمثل في المبالغ التي تنفقها لمكافحة تهريب المخدرات.

4.9- الأثار الدينية : الإدمان يفسد علاقة الفرد بربه و يلهيه عن دينه ،بعد أن أتلفت المواد المخدرة عقله فنسى دينه و مجتمعه و أسرته و نفسه، و يؤدي الادمان أيضا إلى انهيار القيم الدينية و الأخلاقية فتنهار العقيدة و تضعف الذات العليا و تفشل في تكوين الضمير و غرس الوازع الديني : كما يدفع الادمان إلى تحطيم القواعد و المعايير الخلقية و الدينية و يجعل المدمن لا يستطيع التفرقة بين الحلال و الحرام و لا التمييز بين الطيب و الخبيث.[1]

[1]- محمد سلامة غبارى،**مرجع سابق** ،ص 162

10/- أهمية مواجهة الادمان:

1.10- أهمية مواجهة الادمان: تبرز أهمية التصدي لهذه المشكلة من عدة اعتبارات و أهمها:[1]

- إن ظاهرة الادمان من الظواهر التي تهدد أمن المجتمع و استقراره كما تؤدي إلى تعطيل الطاقات الشابة مما يؤثر على تنمية المجتمع.
- إن مشكلة الادمان من المشكلات المجتمعية ذات أبعاد متعددة.
- أن الدراسات العلمية أشارت إلى أن الأسرة من الأجهزة الهامة التي تساعد على حدوث الادمان لذلك كان من الضروري الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية و علاقتها بالإدمان.

2.10- مواجهة الادمان:

- **محاربة المخدرات:** من خلال منع انتاجها و توزيعها و استهلاكها، وهذا يتطلب جهود شاملة ودولية كما يتطلب تضافر جهود مختلف فئات المجتمع.
- **علاج المتعاطين و المدمنين:** من خلال اتباع الطرق التالية:
  - مساعدة المريض على التوقف عن استخدام العقار بشكل تدريجي و التعامل مع أعراض الانسحاب.
  - **العلاج الدوائي:** باستخدام **المثادون** وهو عقار مضاد في عمله للمخدرات، يعمل عمل الهيروين، المورفين، الأفيون، و هو يمتاز بسهولة التوقف عن استخدامه و بأقل قدر من المضايقات.
  - **العلاج السلوكي:** وهو محاولة إجراء تعديلات في سلوك الشخص لا لتعديل شخصيته و الفكرة الأساسية هو في التحكم في بيئة الفرد لتعديل سلوكه على افتراض أن السلوك متعلم و مكتسب (يمكن تعديله). [2]
  - **العلاج النفسي:** للتخفيف من العوامل التي عملت على تهيئة المريض للاعتماد على العقاقير وما نشأ عنده من اكتئاب أو احساس بدونيته أو كراهيته للمجتمع.

---

[1] - طارق كمال و أنور حافظ، **مرجع سابق** ، ص 101.

[2] - أحمد العموش و حمود العليمات، **مرجع سابق** ، ص 274

- **العـلاج الجمـاعي**: ويـتم دون اسـتخدام الأدويـة عـن طريـق شـغل وقتـه بصـورة منتظمـة بحضـور جماعـات العـلاج، و يسـمح لـه بـأن يظـل في هـذه الجماعـات إلى أن يـتخلص مـن الادمان و يتم تأهيله ليتولى عملا أو حرفة ليعود لحياته الطبيعية.

وعليـه فإنـه توجـد ثـلاث مسـتويات مـن الوقايـة المسـتوى الأول يتضـمن الـتحكم في الظـروف البيئيـة المؤديـة للإدمـان و محاولـة تقليـل أثرهـا مثـل: التـدخين المبكـر، رفقـاء السـوء، التفكـك الأسـري و انخفـاض المسـتوى التعليمـي... ،أمـا المسـتوى الثـاني مـن الوقايـة فالمقصـود بـه الكشـف المبكـر لحـالات الادمـان ومـن ثم العـلاج المبكـر سـواء مـن خـلال معالجـة أعـراض الانسـحاب أو الأمـراض النفسـية و الطبيـة المصـاحبة للإدمـان. في حـين أن المسـتوى الثالـث يتضـمن تأهيـل المـدمن بعـد شـفاء أعـراض الانسـحاب، بحيـث يتمكن من العودة بأمان إلى مجتمعه و أسرته و أن يعيش حياته العادية كفرد منتج.[1]

محاضرة (07) : العنف

تمهيد:

يعتبر العنف مشكلة اجتماعية ذات أبعاد خطيرة تعيق التفاعلات الاجتماعية و تهدد استقرار المجتمع و استمراره، وهي ظاهرة تمس مختلف المجتمعات البشرية لكن حدتها و تكرار تجلي مظاهرها يختلف من مجتمع لأخر و من فترة زمنية لأخرى، تبعا للظروف الاجتماعية و الاقتصادية الثقافية السائدة.

للعنف أشكال متعددة فقد يمارسه الفرد ضد نفسه أو ضد آخرين، أو تمارسه جماعة ضد جماعة أخرى، و قد تمارسه المؤسسات ضد بعضها. وأيا كان شكل العنف الممارس فإن له انعكاسات نفسية و اجتماعية سياسية على المجتمع ،مما دفع الباحثين و المفكرين في أوائل القرن التاسع عشر إلى الاهتمام بدراسة العنف ومظاهره وأنماطه محاولة التصدي لهذه المشكلة و مواجهتها.

1/- تعريف العنف:

1.1- **لغة:** جاء في لسان العرب: عنف : العنف: الخرق بالأمر و قلة الرفق و هو ضد الرفق.[2]

كما يعنى: الكراهية ، التعيير، اللوم ،التوبيخ، الشدة، القساوة.

---

[1]- أحمد عكاشة (و أخرون) ،**مرجع سابق** ، ص 50

[2]- مسعود بوسعدية ، **ظاهرة العنف في الجزائر و العلاج المتكامل**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر، ط 01، 2011، ص 06.

2.1- **اصطلاحا:**

يعرف العنف على أنه "مجموعة من السلوكات التي تهدف إلى الحاق الأذى بالنفس أو بالأخر، و يأتي بشكلين إما بدني مثل: الضرب ، التدمير ، اتلاف الاشياء...، و العنف اللفظي مثل: التهديد، الفتنة، النكتة اللاذعة، وهو في الأخير يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى إلحاق الأذى".[1]

كما يعرف "بأنه استخدام الضغط و القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون، و العنف يعنى التأثير على إرادة فرد ما".[2]

كما يعرفه نيوبرج بأنه" أفعال التدمير و التخريب و إلحاق الأضرار و الخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة، أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات والتي تكون أثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحوي سلوك الأخرين في موقف المساومة، و التي لها نتائج على النظام الاجتماعي"[3]

كما عرفته منظمة الصحة العالمية سنة 2002 بأنه" الاستعمال المتعمد للقوة المادية أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص أخر أو ضد مجموعة أو مجتمع ، بحيث يؤدي إلى حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان" [4]

للعنف عدة معاني حسب مصطفى حجازي وهي:[5]

- العنف هو الوسيلة الأخيرة في يد الانسان للإفلات من خطر الاندثار الداخلي .
- العنف هو السلاح الاخير للإنسان لإعادة شيء من الاعتبار المفقود للذات.
- العنف هو لغة التخاطب الأخيرة حين يحس المرء بالعجز عن ايصال صوته بوسائل الحوار العادية.
- العنف هو الوسيلة الأكثر شيوعا لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر.

---

[1] – بلقاسم سلاطنية و سامية حميدي، **العنف و الفقر في المجتمع الجزائري**، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر،2008، ص 08

[2] – دلال ملحس استيتية و عمر موسى سرحان ، **مرجع سابق**، ص 51

[3] – جمال معتوق، **مدخل إلى سوسيولوجيا العنف** ،دار الكتاب الحديث، القاهرة ، ط1 ، 2012 ، ص 22

[4] – ربحي مصطفى عليان، **العنف الجامعي**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن ، 214 ، ص 30.

[5] – دلال ملحس استيتية و عمر موسى سرحان ، **مرجع سابق** ص ص 52 .53

- العنف قد يكون عشوائيا مدمرا أو يكون بناء يوظف في تغيير الواقع.
- العنف هو الاستجابة التي تعقب الاحباط والذي يراد به الحاق الأذى بفرد أخر أو حتى بالفرد نفسه.

2/- بعض المصطلحات المرادفة للعنف:

1.2- العنف و العدوان:

تعريف العدوان: "هو سلوك يصدره فرد أو جماعة صوب أخر أو أخرين أو صوب ذاته لفظيا كان أم ماديا، ايجابيا كان أم سلبيا ،مباشرا أو غير مباشر ،أملته مواقف الغضب أو الاحباط أو الدفاع عن الذات و الممتلكات أو الرغبة في الانتقام أو الحصول على مكاسب معينة ترتب عليه إلحاق أذى بدني أو مادي أو نفسي، بصورة معتمدة بالطرف الاخر"[1]. أي أن العدوان هو "نشاط يقوم به الشخص لإلحاق الأذى بشخص أخر سواء عن طريق الجرح الفيزيقي أو عن طريق السخرية".[2]

و يختلف مفهوم العنف عن فهوم العدوان رغم أوجه الارتباط و التماثل بين المفهومين ،ذلك أن العنف هو في حد ذاته صورة من صور العدوان غير أن الاختلاف بينهما يكون في :[3]

- ✓ العدوان أشمل و أوسع من العنف.
- ✓ العنف يستهدف الإيذاء بينما لا يستهدف العدوان بالضرورة ذلك.
- ✓ يتشابهان في أنهما غريزتان تخصان الانسان و تنتجان عن الإحباط و الحرمان بمختلف أنواعه.

2.2- التعصب و العنف:[4]

التعصب هو "تلك المعتقدات و الاتجاهات المتعلقة ببعض المساوئ التي يراها فرد أو جماعة في أقلية عنصرية أو أقلية قومية" ، لذلك فإن العنف هو أحد أشكال التعبير عن التعصب.

---

[1] - بلقاسم سلاطنية و سامية حميدي، **مرجع سابق**، ص 10.

[2] - Moser gabriel, **l àgression**.**coll que-sais-je**.paris.1978,p11.

[3] - معمر داود، **مرجع سابق**، ص 21.

[4] - دلال ملحس استيتية و عمر موسى سرحان ، **مرجع سابق**، ص 56

3.2- الغضب و العنف: هو انفعال يتميز بدرجة عالية من النشاط في الجهاز العصبي و بشعور قوي بعدم الرضا، و يستجيب الشخص للانفعال (الغضب) بتوجيه العنف إلى العقبات التي تعوق إشباع دوافعه أو تحقيق أهدافه.

3/- تاريخ ظاهرة العنف: كثير من الباحثين يرجعون البدايات الأولى للعنف إلى بني أدم، عندما قتل قابيل أخاه هابيل ، و لكن في الحقيقة البدايات الأولى ترجع إلى إبليس عندما استكبر و مارس العنف المعنوي تجاه أدم، حيث احتقره و أدعى الأفضلية عليه، ثم توعد بني أدم بالغواية و التي من مظاهرها الافساد في الأرض و ممارسة العنف. وبعد بداية الصراع و العداوة بين أدم و ابليس ،انتقل الصراع هذه المرة إلى ابني أدم حيث اتبع قابيل أخيه هابيل أسلوب "لأقتلنك" و نفذ وعيده فكانت أول جريمة قتل فوق الأرض.[1]

3/- خصائص السلوك العدواني:[2]

- تعمد الايذاء حتى و إن كان لم يحدث.
- قد يكون العدوان فرديا يمارسه فرد ضد أخر أو ضد نفسه أو فرد ضد جماعة أو عدوانا يمارس من طرف جماعة.
- يكون العدوان ذا طابع مادي أو ذا طابع لفظي.
- يمكن للعدوان أن يكون ايجابيا أو سلبيا.
- يكون العدوان موجها بشكل مباشر نحو الموضوع الأصلي المثير للاستجابة العدوانية أو غير مباشر حيث يوجه إلى أحد رموز الموضوع الأصلي.
- يكون العدوان استجابيا حين يحدث كرد فعل لأحد أشكال المضايقات من الطرف الأخر.
- يمكن أن يكون العدوان مشروعا اجتماعيا (تماشي مع قواعد المجتمع)، أو يكون غير مشروع يشكل انتهاك لقواعد المجتمع.

4/- أسباب العنف:

1.4- أسباب فكرية: الفهم الخاطئ للدين اضافة إلى عدم فعالية المؤسسات الدينية.

---

[1] - مسعود بوسعدية ،**مرجع سابق** ، ص ص 11. 12.

[2]- بلقاسم سلاطنية و سامية حميدي، **مرجع سابق**، ص ص 11 .12.

2.4- أسباب اجتماعية و ثقافية: و هي تتمثل في :

- عدم فعالية الضبط الاجتماعي و يظهر ذلك من خلال عدم انقياد الأفراد للمبادئ و القيم الاجتماعية و القوانين السائدة.
- جماعة الرفاق: تؤثر جماعة الرفاق عن طريق العدوى الاجتماعية.
- غياب التوجيه الاجتماعي مما يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية و التباعد بين الأجيال المختلفة.
- سيادة الثقافة السلبية على حساب الثقافة الايجابية.

3.4- أسباب اقتصادية:[1]

- الفقر و ضيق سبل العيش و انتشار البطالة.
- انهيار قيمة العمل و الكسب غير المشروع.
- سوء توزيع الثروات و عدم وجود مشاريع اقتصادية كفيلة بإعطاء أمل لأفراد المجتمعات الفقيرة.

4.4- أسباب تربوية:

- **عوامل و أساليب التنشئة الاجتماعية:** تساهم أساليب التنشئة الاجتماعية في ظهور العنف و من أهم هذه الأساليب: [2]
  - أسلوب القسوة و التسلط.
  - أسلوب التذبذب في المعاملة.
  - أسلوب التسامح المفرط و تجاهل العدوان.
  - أسلوب النبذ و الاهمال.
  - أسلوب التدليل و العناية المفرطة.
- سيادة الاتجاه التسلطي في المؤسسات التعليمية (ممارسة العنف المادي و المعنوي اتجاه التلاميذ و غياب الحوار الهادف).

[1] – مسعود بوسعدية، **مرجع سابق**، ص ص 62 .64

[2] – معمر داود ، **مرجع سابق** ، ص ص 22 . 24

5.4- **أسباب اعلامية** :و تتمثل في عرض موضوعات و برامج مشبعة بالعنف، و فقدان مصداقية وسائل الاعلام و اعطائها صورة قاتمة للوقع و متشائمة مما يسبب الاحباط و يولد العنف.[1]

6.4- أسباب شخصية: تتمثل في تحقيق الطموحات الشخصية و الحصول على مكاسب مادية.

5/- أنماط (أنواع)العنف : للعنف عدة أنماط هي:

1.5- العنف الفردي: هو قيام فرد بأفعال ظاهرة تعبر عن العدوان اتجاه الاخرين، و يتمثل في اعتناق الفرد أفكارا خاطئة و عدم اتباع نصائح الغير من الزملاء و الأخرين المحيطين به، مع اقتراف بعض مظاهر العدوان البدني و اللفظي.

2.5- العنف الجماعي: وهو قيام جماعة من الأفراد بأفعال عدوانية ظاهرة تجاه فرد أو جماعة و يأخذ شكل التمرد و العصيان أو التظاهر السلبي، مما يمثل الخروج عن القوانين و النظم المتعارف عليها و تخريب ممتلكات الغير خاصة تخريب ممتلكات و مصادر السلطة و رموزها المختلفة [2].ويقسم إلى ثلاث أقسام هي:

- ✓ عنف اجتماعي : فقد يراد من وراء العنف الجماعي التعجيل ببرنامج اجتماعي خاص مثل جرائم الكراهية المرتكبة من قبل مجموعات منظمة والأعمال الإرهابية وعنف العصابات الإجرامية .
- ✓ عنف سياسي : ويشمل المعارك الحربية والعنف المرتبط بها وعنف الدول والأعمال المشابهة التي تنفذ بوساطة مجموعات أكبر.[3]
- ✓ عنف اقتصادي :وتشمل هجمات المجموعات الأكبر بدوافع مكاسب اقتصادية كالهجمات التي تنفذ بهدف تعطيل الفعاليات الاقتصادية وتعطيل تحقيق الخدمات الأساسية، أو إنشاء تقسيمات أو تجزئة اقتصادية.

---

[1] - مسعود بوسعدية، **مرجع سابق**، ص 66

[2] - تماني محمد عثمان منيب و عزة محمد سليمان، **العنف لدي الشباب الجامعي** ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2007 ، ص ص 29. 28

[3] - صاحب أسعد ويس الشمري، **أسباب العنف لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين و المعلمات** ،مجلة دراسات تربوية، العدد 18، أوت 2012 ، ص 229.

3.5– العنف الموجه للذات : ويقسم هذا النمط إلى: [1]

- ✓ سلوك انتحار يتضمن الأفكار الانتحارية ومحاولات الانتحار والذي يدعى في بعض الدول أيضاً " الانتحار التظاهري " أو " الإصابة الذاتية المدروسة " والانتحار التام.
- ✓ انتهاك الذات : ويشمل أعمال كالتشويه الذاتي.

5.4– العنف بين الأشخاص : والذي يقسم إلى:

- ✓ العنف العائلي وبين القرناء وثيقي الصلة : ويقع هذا النوع من العنف عادة في المنزل ولكن ليس بشكل مطلق ، مثل انتهاك الأطفال وعنف القرناء وثيقي الصلة وانتهاك المسنين.
- ✓ العنف المجتمعي : وهو العنف الذي يقع بين أفراد لا قرابة بينهم ، وقد يعرفون بعضهم أو لا يعرفون ، ويقع بشكل عام خارج المنزل ، مثل عنف العصابات والأعمال العشوائية من العنف أو الاغتصاب بوساطة الغرباء والعنف في المؤسسات كالمدارس وأماكن العمل والسجون .

6/– مظاهر العنف: يتخذ العنف عدة أساليب نظرا لطبيعة العنف المعقدة، وأهم هذه الاساليب:

1.6– العنف المادي: وهو سلوك يتسم بالحاق الاذى المادي أو البدني للذات أو الاخرين[2] ،وهو ينقسم إلى :

- ➢ عنف مادي موجه نحو الممتلكات: و هو عنف يهدف إلى الحاق الضرر بالثروة المادية الخاصة بالأفراد أو الجماعات أو بالدولة مثل : التهديم ، الحرق، السرقة.[3]
- ➢ عنف مادي موجه للأشخاص: و هو العنف الذي يلحق بالأشخاص و ينجم عنه أثار ظاهرية مثل: الجروح ، القتل .

2.6– العنف المعنوي (النفسي): وهو سلوك يعمل على الحاق الأذى بالذات أو بأشخاص أخرين عن طريق السب ، اللوم، النقد، السخرية، التهكم أو توجيه ألفاظ غير مرغوب فيها. هذا النوع من العنف يكون ضحيته خاصة الشخص الخجول والطفل.[4]

3.6– العنف الرمزي :وهو العنف اللامرئي و المخفي و المقنع ، وهو عنف غير مباشر في أغلب الأحيان و هو الأخطر على الاطلاق لأن الأنواع الأخرى مشاهدة و يتمكن الفرد من مقاومتها و التصدي لها، بينما هذا

---

[1] – صاحب أسعد ويس الشمري، **مرجع سابق** ، ص 228 .

[2] – ربحي صطفى عليان ، **مرجع سابق** ، ص 34.

[3] – زوبيدة بن عويشة، **ظاهرة العنف لدى الشباب الجزائري**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع: كلية العلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008 -2009 ،ص 110.

[4] - Chesnais, jean claude, Histoire de la violons, édition de laffont , Paris,1994,p 12.

النوع هو يزداد يوما بعد يوم دونما يشعر به غالبية أفراد المجتمع [1].ويرى بورديو أن الافراد الذين يمارسون هذا العنف هم أفراد ضائعون داخل النسق المسيطر عليهم.[2]

7/- النظريات المفسرة للعنف :

1.7- المدرسة البيولوجية: يؤكد الفيلسوف الاجتماعي هوبز على تأصيل السلوك العنيف في جسم الانسان لحل الصراع داخله (للتنفيس عن النزاعات الداخلية)، أي أن الانسان عدواني بطبيعته يعيش نحت الظروف المدنية لابسا القناع الاجتماعي ليخدع الأخرين بمظهره و يغطى عن طبيعته الحيوانية، كما يدعم معظم علماء النفس التفسير الذي يقول" أن الانسان يولد حيوانا بيولوجيا باحث عن حاجاته الخاصة به و متمتعا بقدرة سلوكية عنيفة وخلال تنشئته الاسرية و الاجتماعية تتحور هذه القدرة السلوكية لتوزان بين عواطفه و رغباته فيصبح بعدئذ غير عنيف أو يتجنب السلوك العنيف و يتعلم مشاركة الأخرين أهدافهم العامة أكثر من تحقيق أهدافه الخاصة، و كلما برزت الأهداف المشتركة و المساندة مع أهداف الأخرين قل ميله للصراع و إن وقع فإن حدته تقل.[3]

ومن جهة أخرى يرى الفيلسوف الاجتماعي هوبز بيدان لوك أن الطبيعة البشرية مسالمة و قنوعة و بخاصة عندما يكون الانسان حرا طليقا بشكل كامل لينظم فعله الاجتماعي ضمن حدود قانون الطبيعة خاصة الفعل الذي لا يعتمد على الأخر، فالأقلية عندما تشعر باضطهاد الأغلبية لها تميل إلى استعمال السلوك العنيف .

2.7- نظرية الثقافات الفرعية:

قدم مارفن وولفجونج Marvin Wolfgang هذه النظرية عام 1967 ، حيث يرى أن الاتجاهات نحو العنف تختلف من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع نفسه. كما يرى إلى أن هناك ثقافة فرعية للعنف تظهر بشكل واضح بين الأقليات الإثنية و الطبقات الدنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتميز هذه الثقافة الفرعية باتجاهات ايجابية نحو العنف، و أن هذه الاتجاهات تشجع على ظهور سلوك العنف في كثير من الظروف.[4]

---

[1]- عادل بوزيد، **العنف و سبل مواجهته،محاولة في سوسيولوجيا العنف في المجتمع التونسي**،مجلة جيل العلوم الانسانية و الاجتماعية،مركز جيل البحث العلمي،،العدد45، سبتمبر 2018، ص 42

[2] - Chesnais. jean claude .**op**.**cit**.p 12

[3]- معن خليل عمر، **مرجع سابق** ، ص ص 178. 179

[4]- جمال معتوق ، **مرجع سابق** ، ص 223

و تركز نظرية ثقافة العنف على افتراض أساسي مؤداه أن سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبني قيم الثقافة الخاصة للعنف، و أن أعضاء ثقافة العنف يتصرفون بشكل أكثر عنفا من الأخرين لخضوعهم لمعايير و اتجاهات و قيم هذه الثقافة " .

تبرز أهمية هذه النظرية في ضبط المعايير الاجتماعية للسلوك الإنساني . و دور الأسرة في تعليم أبنائها القيم و المعايير التي تضبط أهدافه و طموحاته و تعليمه سبل الوصول إليها من خلال الطرق و الأساليب المشروعة (دور القيم و المعايير في ضبط سلوك الفرد).

وعليه فإن الفرد الذي ينشأ في أسرة متماسكة تحافظ على القيم و المعايير يتكيف أبنائها مع النظام العام للمجتمع، عكس الأبناء الذين ينشؤون في أسرة مفككة و لا تحترم القيم و المعايير العامة فإنهم و بحكم التقليد يميلون إلى ارتكاب أعمال العنف.

3.7– نظرية الاحباط و العدوان: من أشهر علماء هذه النظرية دولارد و زملائه ، نيل ميلر ،روبرت سيزر، ليونارد دوب ، انصب اهتمام هؤلاء العلماء على الجوانب الاجتماعية للسلوك الانساني و قد بنيت هذه النظرية على فرض مؤاده وجود ارتباك بين الاحباط و العدوان (الاحباط كمثير و العدوان كاستجابة)

فعلاقة بين الاحباط و العدوان صلة سهلة التوضيح ففشل الفرد في الحصول على ما يريده يثير الاحباط لديه، كما أن الطاقة التي يولدها الاحباط تدفعه إلى الاعتداء على العائق الذي يعتقد أنه حجبه عن أهدافه و حين يعجز الفرد عن الاعتداء على هذا العائق فإنه يوجد تلك الطاقة العدوانية إلى هدف أخر من خلال استبدال الاستجابة أو استبدال الهدف، فعندما يوجد الاحباط مصحوبا بالمثبطات قوية فيمكن إعادة توجيه النزعة العدوانية أو ازاحتها نحو شخص أخر أو شيء أخر أكثر راحة و أيسر منالا و أقل تهديدا، و الازاحة أو النقل هي أسلوب دفاعي يتم بمقتضاه نقل المشاعر و الرغبات المحضورة التي لا يقرها المجتمع من موضوعها الاصلي إلى موضوع أخر يمكن توجيه هذه المشاعر إليه.

كما أن درجة الحفز السلوك العدواني تتباين بشكل مباشر مع درجة الاحباط ، وهناك ثلاثة عوامل حاسمة وهي: [1]

- القيمة التدعيمية (أهمية الهدف الذي تم إحباطه)
- درجة التدخل باستجابة المحيط.

[1]– بلقاسم سلاطنية و سامية حميدي، **مرجع سابق**، ص 43.

- عدد الاستجابات المحيطة كلما زادت درجة الاغواء للسلوك العدواني.

أن الاحباطات البسيطة التي يبررها الانسان قد تؤدي إلى القليل من العدوان و حتى الاحباطات الكبيرة غير المبررة قد لا تؤدي مباشرة إلى العدوان إذا وجدت عوامل مثبطة قوية. كما يقترح دولارد ثلاث فرضيات مكملة و هي: كبت العدوان / انتقال العدوان / تصريف الانفعال.[1]

كما تعتقد نظرية الاحباط و العدوان أن الشخص الذي يتم احباطه لا يشترك بالضرورة دائما في اعتداءات بدنية أو لفظية ضد الاخرين، حيث يمكن أن تكون استجاباته مختلفة تتفاوت بين الاستسلام و اليأس إلى محاولات ايجابية للتغلب على العقبات القائمة أي انه ليس حتما أن يعمل شخص محبط على إيذاء شخص أخر بهدف خفض أو التخلص من الدافع العدواني، فالتخيلات العدوانية يمكن أن يكون لها تأثير في خفض التحفيز على العدوان. كما يعتبر كف السلوك العدواني في المواقف الاحباطية بمثابة احباط اخر يؤدي إلى زيادة ميل الفرد للسلوك العدواني ضد مصدر الاحباط الاساسي و عوامل الكف التي تحول دونه و السلوك العدواني.[2]

أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه النظرية:[3]

- تختلف شدة الرغبة في السلوك العدواني باختلاف كمية الاحباط الذي يواجهه الفرد.
- تزداد الرغبة في العمل العدائي في المواقف الإحباطية ضد ما يدركه الفرد على أنه مصدر لإحباطه ،و يقل الميل للأعمال الغير عدائية حيال ما يدركه الفرد على أنه ليس مصدر لإحباطه.
- يعتبر كف السلوك العدواني في المواقف الإحباطية بمثابة احباط اخر، يؤدي إلى ازدياد ميل الفرد للسلوك العدواني ضد المصدر الاساسي و عوامل الكف التي تحول حوله و السلوك العدواني.
- إن العدوان الموجه ضد الذات لا يظهر إلا إذا تغلب على ما يكف توجيهه و ظهوره ضد الذات، و لا يحدث هذا إلا إذا واجهت أساليب السلوك العدواني الموجه نحو مصدر الاحباط الأصلي عوامل كف قوية

4.7- نظرية التعلم بالتقليد "التعلم بالنمذجة" " التعلم بالملاحظة":

يعود الفضل في ظهور هذه النظرية إلى باندورا وقبله إلى كل من دولادر و ميلر، و الاطار النظري لهذه فيتمثل في حدوث التعلم كتغير في الاداء نتيجة لملاحظة سلوك الاخرين و تقليدهم.

---

[1] - Moser gabriel,**op**.**cit**.p80.

[2] - بلقاسم سلاطنية و سامية حميدي، **مرجع سابق**، ص 43.

[3] - جمال معتوق، مرجع سابق ، ص 183

يرى باندورا أن التحليل الشامل للسلوك العدواني يتطلب مراعاة ثلاث قضايا وهي :

- ✓ الطريقة التي يتم بها اكتساب السلوك.
- ✓ العوامل التي تحفز على قيام هذا السلوك.
- ✓ الظروف التي تساند أدائه.

حسب **باندورا** فإن الكشف عن السلوك العدواني يتم من واقع عوامل عدة مثل :الاستشارة المباشرة من الاخرين، التعرض لنماذج عدوانية، درجة عالية من الاستشارة الفسيولوجية ، الظروف البيئة التي تجعل الفرد مهيأ للاستجابة العدوانية من خلال تأثيرها على بعض وظائفه الحيوية مثل: كالسمع و نبض القلب. كما أن الشخصية لا تفهم إلا من خلال السياق الاجتماعي و التفاعل الاجتماعي و السلوك عنده يتشكل بملاحظة سلوك الاخرين .فالعمليات المعرفية مثل: الانتباه، التذكر، التخيل ، التفكير لها القدرة على التأثير في اكتساب السلوك ،كما أن قدرة الانسان على توقع النتائج قبل حدوثها يؤثر على توجيه سلوكه.

يكتسب الفرد استجابات عدوانية من خلال أساليب معينة و احد هذه الأساليب تلك الخبرات التي يتم الاثابة عليها بشكل مباشر، فالعدوان الذي يحظى بالمكافأة هو أكثر احتمالا لأن يتكرر أما العدوان الذي لا يعزز يسقط و ينطفئ.[1]

وقد اهتم باندورا بقضية تعميم العدوان أي نقل نفس الاستجابة لموقف معين إلى مواقف أخرى مماثلة، كما يميز بين اكتساب الاستجابة و الحفاظ عليها، حيث يرى أنه اذا تم اكتساب نمط سلوكي معين من خلال التعلم بالملاحظة، فإن الحفاظ على هذا النمط من الاستجابة يتبع قوانين التعلم العامة (التدعيم)، و التدعيم هو من المحددات القوية للعدوان و هناك علاقة طردية ما بين التدعيم الايجابي و السلوك العدواني. كما أن الموافقة على العدوان اللفظي يدفع الشخص إلى ممارسة العدوان البدني لأنه لم يجد العقاب الضروري حتي يوقف عن مثل هذا التصرف.

5.7- نظرية الضبط الاجتماعي:

تفسر هذه النظرية العنف إلى اخفاق المجتمع في التحكم في أفراده من خلال القيود التي وضعها (المعايير الاجتماعية)، وهي من افتراض مؤداه أن الدافع للانحراف و العنف شيء طبيعي يوجد لدى جميع الأفراد، كما تذهب إلى أن الطاعة و الامتثال هي الشيء الذي يجب أن يتعلمه الفرد. و هناك ثلاث أنماط من الضبط و هي:

[1] – بلقاسم سلاطنية و سامية حميدي، **مرجع سابق**، ص 53

- الضبط المباشر: وهو أسلوب ظاهري يشير إلى الضوابط التي توضع أمام الفرد مثل القوانين الرسمية التي تحرم أنواعا معينة من السلوك أو صورا للعقاب المختلفة.
- الضبط غير المباشر: وهو يركز أساسا على الارتباط العاطفي بالوالدين و بأشخاص محافظين.
- الضبط الذاتي: يشير إلى الشعور الذي يكون لدى الفرد، و الذي يعمل على توجيه سلوكه فعندما تندمج القواعد والقوانين في نفس الفرد تصبح جزءا منه، وبذلك يطيع القوانين باعتبارها الشيء الصحيح الذي يجب أن يتمسك به.

- ✓ ويؤكد أصحاب نظرية الضبط الاجتماعي إلى أن خط الدفاع الاجتماعي الأول بالنسبة للمجتمع يتمثل في معايير الجماعة التي لا تشجع على العنف و ترفضه لأنه سلوك غير مقبول و مستهجن اجتماعيا، وعليه وجب تفعيل مؤسسات الضبط الاجتماعي من أول مؤسسة ألا و هي الأسرة وصولا إلى المؤسسات الضبطية الخاصة بالدولة، حتي يتم حصر و مضايقة السلوكات العنيفة و غير السوية و العمل على ردعها حتى لا تتفاقم و ينقلب الوضع مستقبلا. كما يؤكد أصحاب هذه النظرية على أن التدخل للتعامل مع حالات العنف يمكن أن يتم على المستوى الفردي و المجتمعي من خلال تعلم أفراد الأسرة حل الخلافات دون اللجوء إلى استخدام القوة و العنف و توفير المساندة الأسرية و المجتمعية و تخفيف الضغوط الأسرية. وأن علاج مشكلة العنف ينبغى أن يركز على تحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي: [1]
- ✓ خفض حجم المكافأة التي يحصل عليها الشخص نتيجة ممارسته للعنف.
- ✓ زيادة حجم تكاليف (العقوبة) العنف.
- ✓ تعزيز عمليات الضبط الاجتماعي.

8/- خطورة العنف:[2]

- أصبح العنف سببا لتحقيق المكاسب و الوصول للغايات غير المشروعة عندما تكون الطرق المشروعة مغلقة أو أنها غير مثيرة.
- تطور العنف و أصبح أكثر شدة من ذي قبل مما دفع البعض إلى استخدامه لتحقيق الغايات و حسم الخلافات.

---

[1] - جمال معتوق، **مرجع سابق**، ص 212.

[2] - عباس أبو شامة عبد المحمود، **مرجع سابق** ، ص ص 48 .49.

- العنف يؤدي إلى اهتزاز ثقة المواطنين في الدولة و الأجهزة الأمنية نتيجة لعدم مقدرة الدولة على حمايتهم مما يؤدي إلى اعتماد البعض على أنفسهم للتصدي له .
- انتشار العنف ربما يسئ إلى سمعة الدولة و هذا يؤثر على العلاقات الاقتصادية وحجب الاستثمارات الخارجية.
- انتشار العنف و الخلافات الاجتماعية و القبلية و الأسرية يؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي.
- يؤثر العنف في الاستقرار الاجتماعي.

9/- علاج العنف:[1]

1.9- الحوار الهادف: أن الحوار الهادف و المنافسة الجادة و المناظرة العلمية كفيلة لرد الممارسين للعنف، وذلك لسببين:

- أن الحوار يزيل الجهل المركب الذي بسببه يمارس العنف.
- أن الحوار يدحض الشبهات التي تدفع للممارسة العنف.

2.9- تفعيل دور المؤسسات التعليمية : من خلال:

- استعمال الطرائق الحديثة في التدريس كالمقاربة بالكفاءات ،التدريس بالتمكين.
- استعمال الوسائل الحديثة في العملية التعليمية.
- التكوين المستمر للمعلمين و الأساتذة.
- اسناد التدريس للمتخصصين علميا و تربويا.
- ربط الدروس بالحياة اليومية و بيان دورها في علاج المشكلات الاجتماعية.

3.9- تفعيل دور الأسرة:

- تربية الأطفال بالقدوة الحسنة و على المبادئ الاسلامية.
- تشجيع الحوار داخل الأسرة و استبعاد العدوان.
- العدل بين الأولاد وعدم تفضيل أحدهم على الأخر في المعاملة و العطايا.
- تشجيع الأطفال و تدريبهم على حل مشاكلهم بالطرق السلمية و تعزيز السلوك الايجابي ماديا و معنويا.
- نشر ثقافة الوعي بين أفراد المجتمع.

[1] – مسعود بوسعدية، **مرجع سابق**، ص ص 79 .98

4.9- احلال قنوات الحوار العقلاني و الانصات إلى كافة الفئات والجهات دون اقصاء أو تهميش و التوزيع العادل للثروات و الخيرات و توسيع دائرة المشاركة السياسية، و التصدي لكل أشكال الفساد الاداري و المالي و الحث على ممارسة السلوك التطوعي ضمن المشاركة الاجتماعية ،و تنمية الوعي الديني و الالتزام بالقيم الأخلاقية وتغيير المعتقدات حول العنف، و العمل على انشاء المزيد من جمعيات مساندة ضحايا العنف و تقديم يرامج الارشاد النفسي لضحايا العنف حتي نتمكن من ازالة الأثار السلبية له.[1]

محاضرة (08) : الطلاق

تمهيد:

يعتبر الطلاق من بين المشكلات الاجتماعية الأكثر انتشارا في المجتمعات الانسانية، حيث أن ارتفاع نسبة الطلاق يعد مؤشرا على تفكك المجتمع و انحلاله ، ودليلا على تغير النسق الأسري و انهيار الوحدة الأسرية و نمزق نسيج الأدوار الاجتماعية داخلها.

1/- مفهوم الطلاق و اركانه :

1.1- مفهوم الطلاق:

لغة: هو رفع قيد النكاح

اصطلاحا: "هو فض لعقد الزواج الشرعي ، و انهاء العلاقات الزوجية بطريقة قانونية و شرعية".[2]

كما عرف الطلاق على أنه "حل الرابطة الزوجية الصحيحة من جانب الزوج بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه بالحال أو المال"[3]

المفهوم الاجتماعي للطلاق: "هو عبارة عن انهيار الوحدة الاسرية و انحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها ، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية".[4]

و قد صنف وليام قود الأشكال الرئيسية للتفكك الأسري وفق المؤشرات التالية:

---

[1] - عادل بوزيد، **مرجع سابق**، ص46.

[2] - سمير عبد الرحمن هائل الشميري،**مرجع سابق** ، ص 113.

[3] - الحاج بلقاسم، **العوامل السوسيوسياسية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري**، كتاب أعمال المؤتمر الدولي المحكم : **التفكك الاسري**، طرابلس .لبنان، 21 .22 /3./ 2018 ، ص 107.

[4] - ناجي بلقاسم علالي ، **الطلاق في المجتمع الجزائري** ،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 29.

- ✓ **أسـرة القوقعـة الفارغـة**: أي عنـدما يعـيش الأفـراد تحـت سـقف واحـد، ولكـن تكـون علاقاتهمـا في الحـد الأدنى مـن الاتصـالات ببعضـهما و خاصـة ناحيـة تبـادل العواطـف أو الاسـتخفاف بمسـؤولية الأولاد.
- ✓ **أحـداث خارجيـة طارئـة**: مثـل الغيـاب المتكـرر لـرب الأسـرة أو بسـبب غيـاب مفـاجئ لاحـدهما كالموت أو دخول السجن أو اصابة أي منهما بمرض مزمن.
- ✓ **الرحيـل الارادي**: أي تـأثير الانفصـال و الهجـر و الطـلاق و الابتعـاد المعتمـد عـن المنـزل الـذي يقوم به الزوج بحجة الانشغال بالعمل.[1]

2.1– أركان الطلاق: للطلاق ثلاث أركان أساسية وهي :

- ✓ **المطلـق**: يثبـت الطـلاق للـزوج بمجـرد عقـد الـزواج الصـحيح ، لأن عقـد الـزواج الفاسـد يفسـخ و لا يحـل بـالطلاق، و يصـدر الطـلاق مـن الـزوج أو وكيلـه أو القاضـي، و يشـترط أن يكـون الـزوج عاقلا، بالغا، مطوعا عير مكروه.
- ✓ **المطلقة**: وهي الزوجة التي يقع عليها فعل الطلاق.
- ✓ **صيغة الطلاق**: تختلف ألفاظ الطلاق فمنها ما يأتي بألفاظ صريحة واضحة أو كناية أو كتابة.

2/– تـاريخ الطـلاق: الطـلاق قـديم قـدم الـزواج فجميـع الأمـم السـابقة عرفـت الطـلاق، و وضـعت شـرائع لتنظيمـه و يعتـبر كثـير مـن البـاحثين أن حمـو رابي صـاحب أشـهر القـوانين في التـاريخ ،كـان أقـدم المشـرعين الـذين سـنوا لـوائح الطـلاق حيـث نصـت شـريعته علـى حـق الـزوج في تطليـق زوجتـه في حالـة العقر(عـدم الانجـاب)، و أن للمـرأة حـق الانفصـال الـدائم عـن الـزوج في حالـة الكراهيـة بعـد أن يفصـل القضـاء في ذلـك ،أمـا عنـد الاغريـق يعـد الطـلاق مـن سـلطات الـزوج يوقعـه لأي سـبب يـراه و في أي وقـت يشـاء كمـا يحـق لـه تـزويج مطلقتـه لشـخص أخـر، و لا تسـتطيع الزوجـة أن تطلـق زوجهـا إذا كـان عقيمـا إلا أن زوجهـا الحـق في دعـوة أحـد أقاربـه للاتصـال بزوجتـه و معاشـرتها (الاستبضـاع). أمـا في العصـر الرومـاني الكلاسيكي أصبح للمرأة الحق في تطليق الزوج بدون قيود و بلا سبب.[2]

و فيمـا يتعلـق بالـديانات السـماوية فـإن اليهوديـة أعطـت الرجـل الحـق في طـلاق زوجتـه عنـدما يعلـم أنهـا سـيئة السـلوك أو عنـد رغبتـه في الاقـتران بـإمرأة أخـرى و تحـرم عـودة الزوجـة المطلقـة إلى زوجهـا مـرة ثانيـة

---

[1]– مأمون طربيه ،**السلوك الاجتماعي للأسرة مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة** ،دار النهضة العربية ،بيروت ، لبنان ، ط 1، 2012، ،ص 86

[2]– بهاء الدين خليل تركية، **علم الاجتماع العائلي**،دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1 ،2015، ص 262.

حتي و إن طلقها زوجها الثاني أو مات عنها. و ليس للمرأة الحق في طلب الطلاق من زوجها وهو الامر الذي تغير في العصر الحالي حيث أصبح يحق لها طلب الطلاق بعد نظر المحكمة في الأمر.

أما المسيحية فهناك اختلاف حول الطلاق فالمسيح عليه السلام حرم الطلاق بموعظة، أما الكاثوليكية فإن الطلاق محرم لأي سبب استدلالا، أما البروتستانت فإنهم يجيزون الطلاق في حالتين فقط وهما الزنا و تغيير الدين.

أما الإسلام فأباح الطلاق عندما تتعذر العلاقة الزوجية السليمة ،إلا أن الطلاق أبغض الحلال إلى الله حيث لا يتم اللجوء إليه إلا عند الضرورة القصوى، بسبب ما يترتب عليه من نتائج سلبية تتعلق بتفكك الأسرة، وهناك بعض الخطوات لابد من اتباعها قبل إيقاع الطلاق تتمثل في :

- الموعظة الحسنة و النصح.
- الهجر في المضاجع.
- الضرب غير المبرح.
- التحكيم (توسيط الأهل).
- ترقب طهر جديد قبل ايقاع الطلاق (يطلقها بطهر لم يمسها فيه).
- الطلاق الرجعي الأول.
- الطلاق الرجعي الثاني.
- الطلاق الثالث و الأخير.[1]

3/– أسباب الطلاق: أسباب الطلاق كثيرة و متنوعة، اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و قيمية و اخلاقية و دينية و سلوكية و نفسية و يمكن حصر هذه الأسباب في:

- ✓ **الفقر**: مع ازدياد القيم الاستهلاكية في المجتمع و ازياد الطلبات الضرورية و الغير الضرورية و ازدياد الاستهلاك الغير العقلاني لأفراد المجتمع، فبعض الزوجات يطلبن طلبات فوق طاقة الزوج فلا يستطيع تلبية الطلبات مما يؤدي الى مشاحنات عنيفة بين الزوجان تؤدي إلى الطلاق.
- ✓ **العنف الأسري**: إن استخدم القوة غير المبررة ضد الزوجة و الأطفال و القسوة المفرطة و تكرار مشاهد العركات الاسرية ما بين الزوج و الزوجة و الاطفال من العوامل المؤدية للطلاق.[2]

[1] – بهاء الدين خليل تركية ، **مرجع سابق** ، ص 264

[2] – سمير عبد الرحمن هائل الشميري ،**مرجع سابق**، ص 119

- ✓ عدم التوافق الجنسي بين الزوجين يؤدى الى ازدياد درجة الخلافات و وصولها إلى نقطة يصعب معها التوفيق، إضافة إلى الحب الرومانتيكي الذي يسبق الزواج فكثير من الشباب لا يخططون لمستقبل علاقتهم تخطيطا واقعيا وعندما يصطدمون بضرورات الحياة يصعب عليهم التكيف معها[1] ، و يؤكد علماء الاجتماع على أهمية الفترة الأولى من الحياة الزوجية إذ تعتبر فترة التكيف الجنسي والملاحظ أن نسب الطلاق ترتفع خاصة في المراحل المبكرة من الزواج باعتبارها أدق وأخطر مراحل الحياة الزوجية.[2]
- ✓ **خروج المرأة للعمل وتحقيق استقلالها الاقتصادي:** إن الاستقلالية المادية للمرأة بخروجها إلى ميدان العمل المأجور وتقلدها لمختلف المسؤوليات السياسية والاقتصادية، وقد ساعدها في ذلك ارتفاع مستواها التعليمي وتفوقها على الرجل في التحصيل الدراسي ، واكتسابها وعيا بحقوقها التي منحها إياها القانون، الأمر الذي جعلها أكثر جرأة باعتقادها أنها قادرة على تسيير حياتها ورعاية أبنائها دون الحاجة إلى رجل.
- ✓ **عدم التجانس:**انعدام التجانس بين الزوجين يعمق الخلافات بينهما لينتهي بالانفصال التام بينهما، ويقصد بالتجانس هو التشابه في الانتماء الاجتماعي والمستوى المادي والثقافي وحتى في السن، حيث نجد في كثير من الأحيان تتعدد حالات الطلاق عند النساء اللائي تم تزويجهن بغير إرادتهن أو بشخص لا ترغبن فيه، مما يجعلها في حالة توتر، تتعقد تبعا لذلك علاقتها بزوجها لتنتهي بالطلاق. هذا وتشكل الخلافات الجنسية وعدم التوافق الجنسي بين الزوجين من أكثر مسببات الطلاق ، حيث ينتج عن ذلك مكبوتات جنسية للزوجين وعدم الإشباع العاطفي بينهما، فتكبر الهوة وتزيد الخلافات وتنشأ الكراهية ويصير الطلاق مطلبا شرعيا للطرفين.[3]
- ✓ **الخيانة الزوجية:** تعتبر أحد الأسباب المؤدية الى الطلاق في غالب الأحيان، وقد ساعد على هذه الظاهرة انتشار مواقع التواصل الاجتماعي والتعامل معها عن طريق الهواتف الخلوية كأداة رئيسة للاتصال.

---

[1] – ابراهيم جابر السيد، **العنف الأسري و أسبابه**، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية، 2014، ص 105.

[2] - Jacques Comaille et Patrick Fasty , **Le divorce en Europe occidentale**, Edition service de la diffusion de l'INEP, Paris 1983 ,pp 115- 116.

[3] – الحاج بلقاسم ،**مرجع سابق**، ص 112

- ✓ **أزمة السكن:** إن الكثير من النساء تطالب بالاستقلال السكني بعد الزواج وترفض السكن في المنزل العائلي، فضلا عن الخلافات حول المستوى المعيشي للعائلة.هذا وتلعب التقاليد الاجتماعية دورا رئيسا في الصراع بين الزوجين حول الاستقلالية السكنية، ففي حين تطالب الزوجة سكنا مستقلا بعيدا عن الرقابة الاجتماعية للعائلة الكبيرة، تجد الزوج أكثر تمسكا بالعيش مع عائلته الكبيرة أو على الأقل بالقرب منها، حيث يشعر بالأمان خاصة في سفر و في مراقبة أبنائه، وهنا يحدث الخلاف وتتسع الهوة بين الطرفين.
- ✓ **تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة:** إن إفراط الفرد في التعامل معها ليقضي الجزء الأكبر من وقت الفراغ في متابعة وسائل التواصل الحديثة، أدى إلى نسيان مسؤولياته وواجباته تجاه أسرته.
- ✓ الاكتفاء الشخصي الذاتي التي ينشدها الرجال و النساء من مؤسسة الزواج،مما قد يدفع أحد الطرفين أو كليهما إلى التخلي عن هذه الرابطة و السعي إلى علاقة بديلة.[1]
- ✓ **من ناحية الزوجة:** الكراهية، الزواج بأخرى، عجز الزوج و مرضه، سوء المعاملة، كبر سن الزوج، ادمان الزوج (قمار ، خمر ، مخدرات)، إهماله لواجباته كزوج و أب .
- ✓ **من ناحية الزوج:** الكراهية ، العقم و المرض، إهمال الزوجة لواجباتها.
- ✓ **ضعف الوازع الديني:** حيث لاحظ الباحثون في علم الاجتماع أن الطلاق مرتبط بدرجة كبيرة مع الانتماء الديني ومستوى التدين لدى الأفراد [2]، حيث أن تبنى الأفراد قسما و أفكار غريبة تحررية، إضافة إلى الابتعاد عن تعاليم الشريعة الاسلامية التي تمجد الرابطة الزوجية و تبغض الطلاق،
- ✓ الشعور بالهم و الكأبة نتيجة لما تزخر به الحياة في وقتنا الحاضر من صراعات و مشاكل تؤدي إلى إصابة الفرد بالقلق و عدم الاطمئنان، وهذا الوضع ينعكس على المعاملة القائمة بين الزوجين مما يؤدي إلى كثرة المشاحنات و الشجار و توتر العلاقة فيما بينهم.
- ✓ الاهانات و ذبح المشاعر و المواقف المنكدة مما يؤدي إلى تأزم الأمور و فقدان السيطرة على الانفعالات تؤدي إلى الضرب و الاهانة ، كما أن فقدان الاحترام بين الزوجين يؤدي إلى فقدان الحب.

---

[1]- مأمون طربيه ،**مرجع سابق**، ص 90.

[2] - Jacques Comaille et Patrick Fasty ,**op.cit**, pp 113 -114.

- ✓ غياب الدور التوجيهي للآباء و الأمهات: يظن بعض الآباء و الأمهات أن دوره التربوي أو التوجيهي ينتهي بزواج ابنه أو ابنته، ناهيك عن بعض التوجيهات الخاطئة التي تدمر الأسرة من خلال تحريض أحد الطرفين على مشاكسة الاخر .[1]

4/– الحكمة من جعل الطلاق بيد الرجل لا المرأة: الحكمة من جعل الطلاق من حق الزوج دون الزوجة مع أنها شريكته في عقد الزواج تتمثل في:

- ✓ يترتب على حل عقد الزواج أثار خطيرة في حياة الاسرة و المجتمع.
- ✓ الزوج يستطيع أن يقدر العواقب و يزن الأمور بميزان العقل غير متأثر برغبة عارضة أو غضب جامح، على عكس المرأة فهي سريعة الغضب و التأثر و الانقياد لحكم العاطفة.
- ✓ يترتب على الطلاق تبعات مالية يلتزم بها الازواج كالصداق و النفقة ،كما يحتاج إلى مال جديد لإقامة حياة زوجية جديدة، وعليه فإن هذه النفقات تجعل الزوج يفكر طويلا قبل ايقاع الطلاق.[2]

5/– أقسام الطلاق: ينقسم الطلاق إلى ثلاث أنواع وهي :

1.5– تقسيم الطلاق من حيث تنجيز و تعليق و اضافة:

1.1.5– الطلاق المنجز أو المعجل : و هو ما يقصد به من اصداره وقوع الطلاق في الحال كأن يقول الزوج لزوجته أنت طالق أو مطلقة أو طلقتك، و هو يقع في الحال متى صدر من أهله.

2.1.5– الطلاق المعلق: وهو ما جعل الزوج فيه حصول الطلاق معلقا على شرط. و التعليق قسمان :

- ✓ **التعليق القسمي** : يقصد به ما يقصد من القسم للحمل على الفعل أو الترك أو تأكيد الخبر ،مثل أن يقول لزوجته إن خرجت فأنت طالق.[3]
- ✓ **التعليق الشرطي:** و يكون القصد منه ايقاع الطلاق عند حصول الشرط، مثل أن يقول لزوجته إن ابرأتني من مؤخر صداقك فأنت طالق.

2.5–تقسيم الطلاق من حيث السنة

1.2.5– الطلاق السني: هو الطلاق الذي أذنت السنة في فعله مادام استوفى أربعة شروط:

---

[1]– حنان بن علي ،**تأثير الطلاق على المجتمع الجزائري بالخصوص (على الأم و الأب و الطفل)**،مجلة الساورة للدراسات الانسانية و الاجتماعية جامعة طاهري محمد ، بشار ، الجزائر، العدد الرابع ، مارس 2017،ص 339.

[2]– ابراهيم جابر السيد ، **مرجع سابق** ، ص 108

[3]– ناجي بلقاسم علالي ،**مرجع سابق** ، ص 75.

*من القيود أن يكون واحدة فأكثر منها في دفعة بدعي مكروه.

*أن يوقع الطلقة في حال طهر المرأة فإن أوقعها في غير طهرها (حيض أو نفاس) كان بدعيا.

*أن يكون ذلك الطهر الموقع فيه الطلقة لم يمسها فيه، فإنه أوقعه في طهر مسها فيه كان بدعيا.

*أن تكون الواحدة مردفة في العدة فلو طلقها طلقة رجعية ثم أدرف عليها في العدة شيئا فبدعي مكروه.

2.2.5- الطلاق البدعي: هو ما خالف شروط الطلاق السني.

3.5- تقسيم الطلاق حسب الأثر:[1]

1.3.5- الطلاق الرجعي :فإن طلق الزوج زوجته للمرة الأولى أو الثانية فبإمكانه إعادة رابطة الزوجية من دون عقد جديد، و لا يحتاج إلى رضا الزوجة مادامت فترة العدة.

2.3.5- الطلاق البائن بينونة صغرى: إذا انقضت فترة العدة بعد الطلاق الأول و الثاني قبل أن يعود الزوجين لبعضهما، يصبح الطلاق بائنا و يمكن إعادة رابطة الزوجية للمرة الثانية أو الثالثة بعقد و مهر جديدين.

3.3.5- الطلاق البائن بينونة كبرى: وهو الطلاق للمرة الثالثة حيث يحرم على الرجل إعادة مطلقته إلا بعد أن تنكح رجلا غيره و يطلقها أو يموت عنها، فعندئذ يجوز لها الزواج بطليقها الاول بعد اكمال فترة العدة.

4.5- الطلاق حسب الطرف المطالب به:

1.4.5- الطلاق بإرادة الزوج: و يتم بعدة طرق :

- **الطلاق بالوكالة**: للزوج حق توكيل أي شخص يختاره لإحداث الطلاق و متابعة إجراءاته ، ويكون ذلك بناءا على وكالة رسمية (الطلاق قانونيا).
- **الطلاق بالتفويض**: هو أن يفوض الزوج أمر الطلاق لزوجته، و يكون التفويض بواحد من الأمور الثلاثة:

1. **التخيير**: هو أن يقول الزوج لزوجته ناويا الطلاق " اختاري نفسك"، فإن قالت الزوجة اخترت نفسي وقع عليها الطلاق.
2. **الأمر باليد**: يقول الزوج لزوجته "أمرك بيدك"، وهو تسريح لها بأن تطلق نفسها إن شاءت و لها أيضا أن لا تفعل لأن الأمر هنا بيدها هي.

[1]- بهاء الدين خليل تركية ، **مرجع سابق** ، ص ص 264 .265

3. **التطليــق الصــريح**: يقــول الــزوج لزوجتــه "طلقــي نفســك" إن شــئت ،و يقــع الطــلاق بمجرد تلفظها الطلاق.

2.4.5– الطــلاق بالتراضــي: يتخــذ الطــلاق باتفــاق و اجمــاع كــلا الــزوجين، والطــلاق بالتراضــي مــن أحســن أنــواع الطــلاق ،ذلــك لأنــه يحــل رابطــة الزوجيــة بتراضــي الطــرفين ممــا يســهل عليهــا مواصــلة الحيــاة الاجتماعية بطريقة طبيعية و سليمة.

3.4.5– **التطليــق**: يــتم هــذا النــوع بطلــب مــن الزوجــة، و قــد نــص قــانون الأســرة المعــدل علــى أنــه "إذ اشتد الخصام بين الزوجين لم يثبت الضرر وجب تعيين حكمين للتوفيق بينهما، و على الحكمين تفهم أسباب الشقاق و العمل على الاصلاح بينهما".

6/- **مراحل الطلاق**: يرى PAUL BOHANAN أن الطلاق يمر بست مراحل و هي:

- ✓ الطلاق العاطفي: وهو أول مظهر من مظاهر الزواج غير الناجح.
- ✓ الطلاق الفعلي : وهو يعنى البدء بالإجراءات الرسمية لإنهاء الزواج.
- ✓ الطلاق الاقتصادي: و يعنى تقاسم الثروة و الممتلكات بينهما.
- ✓ الطلاق الرعائي: و فيه يتم تحديد مسائل الرعاية للأطفال .
- ✓ الطلاق الاجتماعي: وهو الابتعاد عن الصحبة و عدم تواجدهم مع الأصدقاء.
- ✓ الطلاق النفسي: وهي مرحلة اقتناع كل من الشريكين بأنه أصبح وحيدا.[1]

7/– النظريات المفسرة للطلاق:

1.7. النظرية البنائية الوظيفية: يرى "ماك انتاير "ضرورة الحفاظ على بقاء و استمرارية النسق الأسري و ذلك لما يعنيه من دور في استمرار و ثبات المجتمع حيث يدرس السلوك الزواجي من خلال ما يقدمه هذا الأخير للحفاظ على النسق الأسري ، أي أنه إذا عجز السلوك الزواجي عن الحفاظ على النسق الأسري فإن هذا الزواج محكوم عليه بالتصدع و الانحلال .

ويحدد" **جورج ميردوك** "وظائف الأسرة في:

- التنشئة الاجتماعية و التي يتم من خلالها الحفاظ على النسق الاجتماعي.
- التعاون الاقتصادي و الإنجاب وممارسة العلاقات الجنسية.

[1]- مأمون طربيه، **مرجع سابق** ، ص 98

إلا أن الأسرة قد فقدت العديد من وظائفها مما جعلها تقع ضحية التفكك والتصدع ،و لذلك وضع "**بارسونز** "عددا من المتطلبات الأساسية التي تقوم عليها الأسرة للحفاظ على بنائها و بناء المجتمع ككل، و هي كالتالي:

- يجب على الأسرة أن تتكيف مع البيئة الاجتماعية المحيطة بها.
- يجب تحقيق التكامل الذي يتمثل في مختلف الأنشط الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الدينية.
- الحفاظ على بقاء النسق الاجتماعي و ذلك بأن تمتص الأسرة كل التوترات و الصراعات حتى تحافظ على نسق القيم الذي يتحدد به الدين و التربية و التنشئة الاجتماعية.

و بدون هذه المتطلبات لا يمكن للنسق الأسري أن يوجد و كذلك المجتمع ،فكل هذه المطالب تحقيق التكيف و التكامل و المحافظة على النمط الاجتماعي و امتصاص الأزمات و التوترات كلها مطالب أساسية لبقاء الأسرة و فشلها في انجاز هذه المطالب يؤدي إلى انهيار النسق الأسري و الاجتماعي ككل.

و لكن الأسرة نسق اجتماعي دائم التغير و التطور لا يعرف الاستقرار و الثبات مما يصعب تحقيق التكامل الوظيفي الكلي ، و حدوث التغيرات و الصراعات داخلها يتسبب بما يسميه" **ميرتون** " بالخلل الوظيفي أو المعوقات الوظيفية، حيث يرى أن الأنساق الاجتماعية لا تعمل بالضرورة في إطار تكاملي و أن النسق لا يؤدي دوماً الوظيفة المحددة له مما يخلق الخلل الوظيفي(الطلاق).

2.7. نظرية التفاعل الرمزي: وتسعى هذه النظرية إلى تفسير ظواهر الأسرة من خلال العمليات التفاعلية التي تحدث داخلها و من خلال الأدوار الاجتماعية و علاقات الاتصال و الصراع و العمليات الكثيرة التي تبدأ بالزواج و تنتهي بالطلاق .

فالأسرة إذ تلعب دورا هاماً في تحديد وظائف و توقعات الأدوار بالنسبة للأفراد و هي المسؤولة عن تطبيع كل القيم و المعايير في أفرادها و التي يتم من خلالها التكيف مع كل متغيرات الحياة الاجتماعية، مع إضافة بعض التعديلات التي تواجههم إثر تفاعلهم مع المحيط الخارجي و ذلك بإدخال قيم و رموز جديدة إضافة إلى تلك التي اكتسبوها منذ مرحلة الطفولة.

و بما أن الزواج رابطة تجمع بين شخصين فإن كلا الشخصين المقبلين على الزواج سيكون محملا بأفكار و مبادئ قد تتوافق مع الطرف الآخر كما قد تختلف عنه مما يخلق خلافات كثيرة بين الزوجين و بالتالي انهيار المؤسسة الأسرية بالطلاق.

فالعمليات الاجتماعية تبدأ من عمليات الاتصال و الصراع و أنماط السلطة و اتخاذ القرارات و المظاهر الأخرى لتفاعل الأسرة و التي تبدأ بالزواج و تنتهي في حالة عدم هضمها و التكيف معها إلى الطلاق .

3.7. النظرية الماركسية: إن الاقتصاد العام للمجتمع يؤثر على الأنساق الأسرية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع نسب الطلاق خلال الأزمات الاقتصادية في العالم ،حيث يرى أنه كلما توسع نطاق النسق الاقتصادي التصنيعي كلما ضعفت الروابط الأسرية و زالت وحدة الأسرة الممتدة مما يخلق نمطا جديدا وهو الأسرة النووية، فمأساة الأسرة الحديثة تكمن في فقدانها أغلب وظائفها حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية تستهلك ما تنتج و لم تكن بحاجة للمؤسسات الأخرى ، فبمجرد أن يتغير النمط الاقتصادي و تتوسع دائرة التعاملات الاقتصادية فإن المجتمع سيتجه نحو نمط الأسرة النووية و تبعاً لذلك تزول قيم التكافل الاجتماعي القيم التعاونية و التضامن، فالأسرة النووية أكثر عرضة للتفكك و الانحلال و أقل قدرة على مواجهة المشكلات والصعوبات مما يجعلها مهددة أكثر من غيرها بالطلاق.

4.7. النظرية الدوركايمية: يرى دوركايم أن اللامعيارية الأسرية تحدث في حالة تعرض نظام الأسرة إلى كارثة أو أزمة ، كوفاة أحد الزوجين و الذي يؤثر على الطرف الآخر و يفقده الرغبة في المقاومة و الاستمرار و يدفعه إلى الانتحار. و أنَ هذه اللامعيارية تحدث أيضا في حالة انحلال الأسرة بالطلاق و انفصال الزوجين. كما لاحظ أن هناك علاقة طردية بين الطلاق و الانتحار ،فالطلاق و الانتحار– حسب دوركايم –ظاهرتان اجتماعيتان تشتركان في عامل واحد و هو اختلال التوازن و النظام في المجتمع كما يسميه" اللامعيارية الزوجية". لقد فسر دوركايم حالات التفكك الاجتماعي بالتغيرات الجذرية التي مست البناء الاجتماعي و النمط الأسري و يرجع أسباب ارتفاع نسب الطلاق إلى ضعف الضوابط الزوجية و إلى التفكك الذي يصيب الأسرة

8/– أثار الطلاق:

1.8. على الاطفال:

- التمزق العاطفي للأطفال بين حبهم لكل من الوالدين و ارتباطهم بهما معا و عدم القدرة على التحيز.
- يفقد الأبناء الرقابة و الاشراف والمثل الأعلى الذي يحتذون به ،و كذلك فإن تنشئتهم بين الوالدين يجعلهم عرضة للتشرد و الانحراف.

- إصابة الأطفال بإحساس عميق و التهديد و الخوف نتيجة لما يصاحب الطلاق من اضطراب في أوضاع الأسرة المادية و السكنية و الاجتماعية.[1]
- إن الطفل عندما ينفصل والداه يجبر على اتخاذ قرار يتعذر عليه اتخاذه (الاختيار بين والديه) ، وغالبا ما يكون الطفل غير مستعد لاتخاذ مثل هذا القرار فعدم تفهم الطفل لافتراق والديه فجأة دون التمهيد له لهذه الأزمة يكون مصدر للتوتر النفسي الحاد له.[2]
- تقل الرعاية و الاهتمام بالأطفال و قد تتدهور صحة بعضهم نتيجة انخفاض الروح المعنوية و الظروف النفسية فيواجهون الانحطاط المعنوي بالبكاء و التمرد و اليأس و القلق.

2.8. على الزوجة:

- صورة المرأة المطلقة في المجتمع و معاناتها من النظرة السيئة ، إضافة إلى حرمانها من الأبناء في بعض الحالات، وعدم توفر فرص زواج ثانية ناهيك عن احساسها بالضعف.[3]
- زيادة الأعباء الاقتصادية حيث يستدعيها الأمر الخروج للعمل بعدما فقدت مستوى عيش معين في ظل الزواج، فتعمل على تحسين وضعها الاجتماعي و النفسي كي لا تقع ضحية ما يسميه علماء الاجتماع الأمريكيون "الفقر المؤنث".[4]

3.8. على الزوج: كشفت أحدث الدراسات أن الرجال المطلقين يعاونون من أمراضا جسدية و مشكلات نفسية ،فالرجل غالبا ما يجد نفسه بعد الطلاق وحيد نتيجة طبيعة العلاقات الاجتماعية التي يبنيها حوله فهو يشعر بالخيبة لفقدان دوره كأب و زوج، وذلك لعدم السماح له قانونا بحضانة الأولاد في معظم الأحيان إلا في سن متأخرة للأبناء .إضافة إلى الاعباء المالية التي يتكبدها نتيجة مصاريف الطلاق خاصة إذا تم الطلاق عن طريق المحاكم.

4.8. على المجتمع: لخص علماء الاجتماع أن أبرز المخاطر الناجمة عن انهيار العلاقات الزوجية تتمثل في خروج جيل حاقد على المجتمع بسب فقدان الرعاية اللازمة له، وتزايد أعداد المشردين و انتشار جرائم السرقة و النصب و الاحتيال و الرذيلة، و زعزعة الأمن و الاستقرار في المجتمع، إضافة

---

[1] – ابراهيم جابر السيد ، **مرجع سابق** ، ص 101

[2] - Gardner (R.A), **les enfants e le divorce**, édition ramsey, Paris ,1980, P117.

[3] – حنان بن علي ،**مرجع سابق** ، ص 342

[4] – مأمون طربيه ، **مرجع سابق** ، ص 101

على انحطاط القيم الأخلاقية و الأعراف الاجتماعية السائدة ، نتيجة عدم احترام تلك القيم و الأعراف و عدم التقيد بها كضوابط اجتماعية تنظم حياة المجتمع و تضبط سلوك أفراده و جماعاته.[1]

9/– توصيات:

بعد أن أثبتت الدراسة أن ظاهرة الطلاق تعرف تزايدا مطردا تحت تأثير عديد العوامل المتداخلة والمتشابكة، كان من الضروري تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها مواجهة هذه الظاهرة إذا تم أخذها بعين – الاعتبار.[2]

- إنشاء مراكز تكوين خاصة بالتأهيل الأسري للرجال والنساء، تهتم بتكوين وتدريب الأزواج وتثقيفهم حول المعاملة الزوجية ومختلف العلاقات الجنسية والاقتصادية...الخ .ذلك أن الجهل بكيفيّة التعامل بين الأزواج، غالبا ما يقضي الى العديد من المشكلات أبرزها عدم فهم متطلبات الزوجة أو الزوج، والإصرار على التمسك بالرأي مقابل إذعان الطرف الآخر، واعتبار الحياة الزوجية مجالا مفتوح للشروط.
- ضرورة القضاء على مظاهر التميّز على أساس الجنس في مختلف المجالات، انطلاقا من التنشئة الاجتماعية السوية القائمة على مبدأ العدالة بين الجنسين منذ الولادة.
- ضمانا لاستقرار النسق الاجتماعي يجب على الدولة إدماج المفهوم الشامل لثقافة المجتمع عند كل عملية تخطيط لبرامج التنمية بصفة عامة، والبرامج المتعلقة بالمرأة بصفة خاصة و الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع وذلك تجنبا لأي تعارض بين البرامج التنموية و ثقافة المجتمع.
- ضرورة الاهتمام بدور المرأة و مكانتها داخل الأسرة، خاصة في ظل النظام الأبوي المستحدث الذي يعرقل عملية تحسين وضع المرأة، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تثير ضد هذه الأوضاع تحت تأثير ظروف البيئة الخارجية المحيطة، ولا سيما منها وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.
- ضرورة تكييف البرامج التعليمية بما يخدم التماسك الأسري والاختيار الزواجي الصحيح كبرمجة تدريس مقاييس خاصة بالتوافق الزواجي وبناء الأسرة، خاصة في مرحلة التعليم الجامعي.
- من الضروري إنشاء نظام توعوي بمخاطر الطلاق وآثاره السلبية على الأسرة والمجتمع، و ذلك عن طريق تعبئة المجتمع المدني والمؤسسات الدينية، ومختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمقروءة

[1]- حنان بن علي ، مرجع سابق ، ص 343.

[2]– الحاج بلقاسم ،**مرجع سابق**، ص ص 115. 116

- على المجتمع أن يبدى اهتماما كبير لشؤون الأسرة في وسائل الاعلام المكتوبة و المرئية، وذلك بأن تفتح نقاشات واسعة مع متخصصين في علم الاجتماع و القانون و علوم الشريعة للتحدث عن المعاني السامية للأسرة.
- احياء سنة مجالس الصلح في القرى و المدن يشرف عليها أئمة يحضون بثقة الناس.
- ضرورة السعي الجاد في القضاء على أزمة السكن و انشاء سكنات تابعة للدولة تقوم على أساس الكراء لأصحابها بأثمان معقولة.[1]
- توسيع المؤسسات المتخصصة بتقديم الاستشارات للأزواج الذين يعانون من المشكلات لتلمس الدرب السليم لحلها.[2]

محاضرة (09): التسرب المدرسي

تمهيد:

التسرب المدرسي مشكلة يعاني منها عدد كبير من النظم سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة لكن حدتها أقل في الدول المتقدمة كما أن درجة خطورتها تختلف من مرحلة دراسية إلى أخرى، فالتسرب المدرسي يعتبر هدر تربوي له أبعاده و انعكاساته السلبية على ليس فقط على الفرد بل على المجتمع برمته، فهو يعيق تنمية قدرات الفرد العقلية والفكرية و يحد من تكيفيه الاجتماعي في بيئته هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يؤدي التسرب إلى انتشار الأمية و يحرم المجتمع من استثمار طاقاته البشرية ويزيد من حجم المشكلات الاجتماعية : كالانحراف ، عمالة الاطفال ، الادمان و غيرها من المشكلات.

1/– مفهوم التسرب المدرسي:" هو انقطاع التلميذ عن الدراسة قبل انهاء المرحلة التعليمية الالزامية"[3]

–كما يعرف بأنه " ظاهرة ترك المراهقين و الأطفال للمدرسة، أو انقطاعهم عنها لعدة فترات طويلة أو بصورة نهائية قبل وصولهم إلى نهاية المرحلة التعليمية التي يتواجدون فيها"[4]

---

[1]– ناجي بلقاسم علالي ، **مرجع سابق** ، ص 174.

[2]– بهاء الدين خليل تركية ، **مرجع سابق**، ص 270.

[3]– بهاء الدين خليل تركية، **مرجع سابق** ، ص 347

[4]– عمر عبد الرحيم نصر الله، **تدني مستوى التحصيل و الانجاز المدرسي – أسبابه و علاجه**، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، ط 2 ، 2010 ،ص 477.

- كما يعرف بأنه " ترك مقاعد الدراسة بشكل كلي أو جزئي قبل إنهاء أي مرحلة تعليمية من سلم التعليم العام"[1]

2/- مفهوم المتسرب: " هو كل طالب يترك المدرسة لسبب من الأسباب قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة التعليمية التي سجل فيها"[2]

-"هو الطالب أو المتعلم الذي يترك المدرسة و الدراسة لسبب من الأسباب الكثيرة و خصوصا تدني التحصيل الدراسي التي من الممكن أن يصطدم بها خلال المرحلة التعليمية و قبل نهاية هذه المرحلة، أي أنه يترك المدرسة قبل الأوان أو الوقت المحدد لإنهاء و اتمام المرحلة التعليمية بنجاح، أو بأي شكل من الأشكال".[3]

وقد تم تقسيم فئات المتسربين إلى ثلاث فئات:[4]

- فئة المتسربين بغير ارادتهم أي الذين تركوا مدارسهم لظروف شخصية أو أسرية أو مرضية.
- فئة المتسربين المتأخرين و تشكل الذين تركوا المدرسة نتيجة ضعف قدراتهم.
- فئة المتسربين الأكفاء و تشمل الأفراد الذين لديهم القدرة على النجاح الأكاديمي، ومن ثم يتركون المدرسة لأسباب غير القدرة العقلية مثل :كثرة الغياب. المشكلات السلوكية. نقص الدافعية للنجاح. كراهية النظام المدرسي.

3/- سمات و خصائص المتسربين من المدرسة: إن للطلبة المتسربين سمات تميزهم عن غيرهم سواء أكان من الناحية النفسية أو التربوية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، مع العلم أن هذه السمات قد لا تنطبق جميعا على متسرب واحد فربما يحمل المتسرب سمة أو أكثر. وتتمثل هذه السمات في: [5]

- **ذوو القدرات العقلية المحدودة** :حيث تعاني هذه الفئة من صعوبات في الفهم والتعلم وهذا إما أن يكون وراثيا أو مرضيا. وتتصف هذه الفئة من الطلبة بتقدير ذاتي وغير قادرين على المشاركة الوجدانية ويتصفون بالفشل المتكرر والإحباط كسمة مميزة لكل أعمالهم وأنشطتهم.

---

[1]- محمد عبود الحراحشة و أمينة عبد المولى حمد، **ظاهرة التسرب المدرسي و أثرها على التنمية ودور المدرسة و المؤسسات المجتمعية في الحد منها** ، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي "دور القطاع الخاص و الأهلي في تنمية الموارد البشرية بالوكن العربي" ، شرم الشيخ، 9. 10 نوفمبر 216 ،ص 5.

[2]- بهاء الدين خليل تركية ،**مرجع سابق**، ص 347

[3]- عمر عبد الرحيم نصر الله ، **مرجع سابق**، ص 477.

[4]- بهاء الدين خليل تركية ،**مرجع سابق** ، ص353

5

- **ذوو الظروف الاقتصادية الصعبة:** إن السبب الرئيس في ترك معظم المتسربين لمقاعد الدراسة هو الوضع الاقتصادي السيئ والذي يشمل الفقر الشديد أو عدم وجود فرص عمل للوالدين، أو ضيق السكن وكثرة عدد ساكنيه، مما يضطر كثير من الطلاب لترك مقاعد المدرسة والبحث عن فرص عمل.
- **ذوو الفئة المجبرة على التسرب:** وتشمل هذه الفئة الأفراد الذين تركوا المدرسة نتيجة لبعض الأزمات أو المشكلات الشخصية أو الأسرية أو فقر الأسرة المفاجئ نتيجة لتعرضها لكارثة معينة.
- **ذوو الأسر المفككة اجتماعيا:** يتخذ التفكك الأسري أشكالا عديدة منها: طلاق الوالدين، موت أحد الوالدين أو كليهما، خلافات ونزاعات أسرية (ومن المعلوم أن الأسرة تلعب دورًا أساسيًا في تقدم الطالب نحو العمل المدرسي)، فالطالب الذي لا يجد المناخ الأسري الملائم يكون دائمًا مشغولا بالجو المشحون بين أفراد أسرته فيتسم أداؤه بالقلق والتوتر. مما يؤثر بدوره على التحصيل الدراسي.
- **ذوو الكفاءة:** هؤلاء الطلاب يمتلكون المقدرة على التحصيل الدراسي والنجاح إلا أن بعضهم يتسرب من المدرسة لمشاكل سلوكية مع المعلمين أو زملائهم، وبعضهم يفقد الدافعية للتعلم.
- **ذوو السلوك الخاص:** لظروف نفسية واجتماعية واقتصادية عديدة تنعكس سلبا على الطلاب فتجد أن البعض منهم قد اكتسب سمات سلوكية سيئة تنعكس على التزامه المدرسي ومنها: عدوانية كلامية، عنف جسدي تجاه الآخرين أو اتجاه المعلمين، صعوبات في التركيز، اضطرابات عاطفية.

4/– مؤشرات التسرب المدرسي: أن من أهم المؤشرات التي تدل على بروز ظاهرة التسرب هي:[1]

- **تأخر التلاميذ عن الذهاب إلى المدرسة:** إن التأخر عن الحضور في الموعد يتطور ويصبح تأخر عن الدروس، وهذا سبب من الأسباب الوجيهة التي تؤدي إلى التسرب من المدرسة.
- **عدم الا نتباه والتشتت في القسم** :يؤدي عدم انتباه التلاميذ داخل الفصل الدراسي وشرودهم الكثير والمتواصل إلى عدم تمكنهم من متابعة دراستهم بشكل جيد ومتواصل، مما يؤثر نفسيا عليهم ويكون لديهم اتجاها سلبيا اتجاه الدراسة، مما يؤدي بهم فيما بعد إلى تركها.
- **العنف الزائد في المدرسة** :يبدي بعض الأطفال عنفا زائدا اتجاه زملائهم أو اتجاه بعض ممتلكات المدرسة(اتلاف السبورة ، تكسير الكراسي و الطاولات و زجاج النوافذ) وكذلك عدم احترام لمعلميهم، إضافة إلى ضرب الأقران وايذاءهم .

[1] – رابح بن عيسى، **عمالة الأطفال و علاقتها بالتسرب المدرسي** ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التربية،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ،2015.216.ص ص 119. 121

- **ضعف الدافعية للدراسة:** إن غياب المحفزات التي تشجع التلميذ من قبل المدرسة والأسرة أو حتى من المحيط الاجتماعي، يؤدي إلى عدم تأدية واجباته المدرسية، ، عدم إحضار الدفاتر والكتب والأدوات المدرسية، و محاولات الغش في الاختبارات، واختلاق المشاكل داخل حجرة الدراسة.
- تمرد على النظام في القسم ومحاولة دائمة للتخلي، مردها إلى نفور و اشمئزاز يبدو في السلوك و التصرفات.
- عزوف أولي عن الدراسة يبدأ بانقطاع مؤقت سرعان ما يتطور لانقطاع دائم، إضافة إلى خمول تتبعه فوضى في التنظيم الخاص والعام.

5/– العوامل المؤدية إلى التسرب:

1.5– العوامل الشخصية: [1]

– القدرات العقلية: إذا كانت القدرات العقلية للطفل ضعيفة فإنها تجعل التلميذ يفكر بأنه أقل و أضعف فكريا من زملائه في المدرسة، وأنه لا يستطيع الوصول الى منزلتهم سواء اكان في الاجتهاد في الدراسة او الدوام المنتظم في المدرسة.

– القدرات الجسدية: تؤثر القدرات الجسدية على مواظبة التلميذ في المدرسة وذلك بضعفه أو قوة جسده ،ففي الحالة الأولى إذا كان الطالب مريضا مرض دائم أو مؤقت فإنه سيلقى صعوبة في الدوام في المدرسة، أما إذا كان الطالب ذا جسد قوي فإنه سوف يقتنع بكلام الاخرين بأنه يملك جسد قوي يمكن استخدامه في العمل الذي يقدر يدر عليه مالا فيحاول التسرب من المدرسة.

– الصفات الشخصية المميزة: بحيث يكون للطالب ميول و اتجاهات تعود لأسباب و دوافع طفولية وهذه الميول لا يتعلق بالمدرسة، و لكن من جانب أخر يقوم أهله بإرساله الى المدرسة بالإكراه مما يدفعه بالهروب منها و الخروج للشارع .

2.5– العوامل الأسرية: تؤثر أسرة التلميذ تأثيرا كبيرا على حالته التعليمية فهي تعمل على تربيته إما بتشجيعه على الدراسة و متابعتها أو عدم الاهتمام بها و بالتالي تؤدي إلى تسربه من المدرسة ،كما أن الحالة الاقتصادية لها

[1] – بهاء الدين خليل تركية، **مرجع سابق** ، ص 350

و عدم اهتمام الأب بتأمين حاجياته إما لجهله أو الفقر تولد لدى التلميذ شعور بالنقص و الحرمان فينزوي على زملائه و بالتالي تسبب له كرها كبيرا للمدرسة.[1]

-كما أن عملية التغير المستمرة في مكان السكن تؤثر بصورة مباشرة و سلبية على الأولاد خصوصا في فترة التعليم الابتدائي، لأنها تؤدي إلى عدم الاستقرار الدي يؤدي بدوره إلى التوتر و القلق و الاحباط و الاكتئاب وعدم التكيف الاجتماعي و الذي ينعكس بدوره على الطالب و تعلمه و تحصيله.

3.5- الأسباب القانونية: عدم وجود تشريعات قضائية صارمة تعاقب أولياء الأمور الذين يخرجون أبنائهم من المدرسة لأي سبب من الأسباب، أو يهملونهم ولا يعملون على توفير حاجاتهم الأساسية مما يجبرهم على التسرب أو الانقطاع عن المدرسة .و في الحالات التي توجد فيها مثل هذه التشريعات فهي مهملة وغير معمول بها كما هو مطلوب.[2]

4.5- العوامل المدرسية: إن الأوضاع القائمة داخل المدرسة تساهم بدور كبير في التسرب و من بين هذه الأوضاع:

- المعاملة السيئة عن طريق الضرب ما يكون لدى الطفل اتجاهات سلبية تجاه المدرسة و المدرسين و يدفعه ذلك للهروب من الدراسة.
- عدم التنظيم الاداري داخل المدرسة: إن عدم التوازن بين عدد الفصول الدراسية و عدد التلاميذ يخلق نوعا من التكدس مما يؤثر على:
  - استيعاب المتمدرسين.
  - التوتر الذي يشعر به المدرس في طريقة الشرح و التعامل مع التلاميذ.
- **البعد المكاني للمدرسة:** إن البعد المكاني و عدم كفاية أعداد المدارس داخل بعض المناطق، يجعل الأطفال يقطعون مسافات طويلة للوصول إليها باستخدام المواصلات أو سيرا على الأقدام مما يشكل عائقا للأطفال و يهيئ لهم فرصة التسرب المدرسي.[3]
- تغيب المعلمين بسبب عدم الرضا المهني و الاقتصادي يؤدي إلى إهمال الطلاب و عدم الاهتمام بهم، مما يشعر الطلاب بالعجز و اللامبالاة و ترك المدرسة و الانقطاع عنها ، لأن مستوى تحصيلهم الدراسي يتأثر بتصرفات المعلم و الأعمال التي يقوم بها والتي تحط من قيمة و أهمية التعلم.[1]

---

[1] - بهاء الدين خليل تركية، **مرجع سابق**، ص ص 350. 351

[2] - رابح بن عيسى، **مرجع سابق**، ص 137

[3] - منال محمد عباس، **عمالة الأطفال**، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشرو التوزيع، الاسكندرية ، 2011، ص ص 127. 128

5.5– الأسباب التي ترجع إلى رفاق السوء :إن مرافقة المتعلم لبعض رفاق السوء و الطلبة الفاشلين في المدرسة أثر كبير، حيث نجدهم يعملون على إغراء الرفاق بوسائل مختلفة، منها التسكع في الشوارع، و التنزه في الحدائق، أو ممارسة بعض العادات السيئة كالسرقة مثلاً، و مما يساعد على الانسياق وراء ذلك، إضافة إلى عدم وجود قدر كاف من الرقابة و الضبط، سواء من أجهزة المجتمع الرسمية، أو من الأسرة، و عدم إتاحة الفرصة الملائمة و المشروعة لأبنائهم للقيام ببعض النشاطات الترفيهية في الأوقات المناسبة، و تحت إشرافهم.

6.5– الأسباب التي ترجع إلى الظروف الأمنية:إن لعدم استقرار الأوضاع و الظروف الأمنية أثر واضح في تسرب الكثير من المتعلمين من مدارسهم، و نجد أن بعض الأسر قد تمتنع عن إرسال أبنائها إلى المدارس، و تضيع عليهم سنة دراسية كاملة. إضافة إلى الوضع السياسي الذي يسود المنطقة في بعض الأحيان، يلعب دورا أساسيا وهاما في التأثير على عدم الاستقرار و الراحة النفسية لدى الأسرة والطالب والمجتمع بشكل عام .

6/– أنواع التسرب: يتخذ التسرب الدراسي عدة صورا مختلفة وأشكالا متعددة منها:

1.6– التصنيف الأول:[2]

– تسرب التلاميذ من الالتحاق بالمدرسة الابتدائية: هو من أخطر أنواع التسرب لأنه يعني تدني معدلات التحاق الأطفال الذين بلغوا السن القانونية للالتحاق بالصف الأول الأساسي وذلك حسب عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها..

– تسرب التلاميذ من المدرسة قبل وصولهم إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسي:ويعتبر هذا النوع من التسرب الأكثر انتشارا والسائد في جميع النظم التعليمية، ويرتبط هذا النوع بمشكلة الرسوب، فالرسوب قد يكون سببا في التسرب.

– التسرب المرحلي :يظهر في نهاية كل مرحلة من المراحل التعليمية حيث لا يتقدم بعض الطلاب لامتحان إتمام شهادة المرحلة العامة وكذلك الذين يرسبون في هذا الامتحان،حيث سيتم تناول هذا النوع من التسرب حسب كل مرحلة تعليمية كالتالي:

- التسرب في المرحلة الابتدائية
- التسرب في المرحلة المتوسطة
- التسرب من المرحلة الثانوية.

---

[1]– عمر عبد الرحيم نصر الله ، **مرجع سابق** ،ص 485

[2]– رابح بن عيسى، **مرجع سابق** ،ص ص 137 . 140

2.6- التصنيف الثاني:[1]

- **التسرب المخفي**: هو الذي يداوم الطالب فيه بانتظام في المدرسة، وهؤلاء الطلاب مرشحون لترك المدرسة و الدراسة بعد أن عجزت إدارة المدرسة عن تقديم المواد التي تجذبهم و تشجعهم على البقاء في المدرسة.
- **التسرب الظاهري**: فيقصد به تغيب الطلاب عن المدرسة لمدة ساعات، أيام ، أو فترة طويلة، ولكن دون ترك المدرسة نهائيا في المرحلة الأولى، ولكن فيما بعد يترك الطالب المدرسة بعد أن قضى فيها فترة زمنية لاباس بها

7/- أثار التسرب المدرسي:

1.7- الاثار الاقتصادية

- إن التلميذ المتسرب هو شخص غير مؤهل لدخول سوق العمل نظرا لضعف نضجه الاجتماعي و التربوي مما ينعكس على انتاجيته في العمل.
- إن التقدم التكنولوجي أدى الى رفض المستويات الدنيا من الأيادي العاملة و هذا أدى بدوره الى اعتبار المتسربين صمن أعداد العاطلين بسبب عدم قدرتهم على العمل.[2]
- يؤدي التسرب إلى حرمان المجتمع من بعض أصحاب القدرة العقلية الذين كان يمكنكم أن يسهموا في نمو المجتمع و تطوره.[3]

2.7- الأثار الاجتماعية:

- إن التسرب الدراسي قد يعوق جزئيا ما ترمي إليه المدرسة من اصلاح و تجديد اجتماعي و تغير مرغوب فيه ،فمن المعروف أن وظيفة التربية لا تقتصر على نقل التراث الثقافي بل تتعداه إلى احداث تغيرات و اتجاهات مقصودة اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا و فكريا.
- إن انقطاع الطالب عن المدرسة قد يؤدي إلى ارتداده إلى الأمية من ناحية و التحاقه بسوق العمالة أو قد يؤدي من ناحية أخرى إلى انحرافه. كما أن زيادة الأمية أو وجود الفرد الأمي يعتبران في حد ذاتهما عاملين محبطين و معيقين لعملية الانتاج و التنمية الشاملة اجتماعيا و اقتصاديا ،لأن الفرد

---

[1]- عمر عبد الرحيم نصر الله، **مرجع سابق**، ص ص475. 476.

[2] - بهاء الدين خليل تركية ، **مرجع سابق** ، ص 354

[3] - محمد عبود الحراحشة و أمينة عبد المولى حمد، **مرجع سابق** ، ص12

الأمي يصبح فردا مستهلكا فقط غير قادر على العطاء و الابداع و يصبح عالة على كاهل الدولة و المجتمع.[1]

- يؤدي التسرب المدرسي إلى زيادة حجم المشاكل الاجتماعية و انحراف الأحداث و الجنوح وتعاطي المخدرات و السرقة و الاعتداء على الاخرين و ممتلكاتهم ،كما يؤدي التسرب إلى تحول اهتمام المجتمع من البناء و الإعمار و التطور و الازدهار إلى الاهتمام بمراكز الاصلاح و العلاج و الارشاد وزيادة عدد السجون و المستشفيات و نفقاتها ونفقات العناية الصحية العلاجية.
- يؤدي التسرب إلى تحطيم الفرد و إضعاف أماله و طموحاته و تقليصها و يؤدي إلى ضعف تقديره لذاته.[2]
- عدم انتفاع المتعلم بالمعارف و الخبرات و المهارات التي تؤثر في نضجه الجسمي والعقلي و الاجتماعي و الوجداني، و في نضج شخصيته و قدرته بما يؤهل تواصله في الحياة .
- يؤدي استمرار التسرب إلى استمرار الجهل والتخلف وبالتالي سيطرة العادات والتقاليد البالية التي تمنع من تطور المجتمع مثل(الزواج المبكر، سيطرة الأبوية المطلقة، النظرة إلى تعليم الفتاة) ، وبالتالي حرمان المجتمع من ممارسة الديموقراطية، وحرمان أفراده من حقوقهم، لأنه لا يمكن أن تجتمع سيادة مجتمع وحريته مع الجهل وعدم الوعي في الوقت نفسه، فتسوده العنصرية والتحيز والانغلاق و التخلف.[3]

3.7– الأثار السياسية: إن انخفاض المستوى الوعي والتربوي والاجتماعي و السياسي لدى الشباب سينعكس على مدى قدرتهم على ادارك الأخطار التي تحيط بأمتهم ،و سهولة انخداعهم بالدعايات و الاشاعات التي تعدها الدوائر المشبوهة.[4]

---

[1]– محمد عبود الحراحشة و أمينة عبد المولى حمد ، **مرجع سابق**، ص 12

[2]– عمر عبد الرحيم نصر الله ، **مرجع سابق**، ص 494.

[3]– رابح بن عيسى، **مرجع سابق**، ص 147

[4]– بهاء الدين خليل تركية، **مرجع سابق**، ص 355

8/- سبل مواجهة التسرب المدرسي:

1.8- دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب:[1]

- الشعور بالانتماء للمدرسة:على المدرسة أن تعمل على توفير بيئة نفسية صديقة للطالب، تساعده على الانخراط في الحياة المدرسية ضمن إمكانياته و قدراته وهنا على المدرسين أن يكتسبوا مهارات التواصل مع طلابهم وهو تواصل يساعدهم على المشاركة في النقاش والاستشارة وشرح الصعوبات التي تواجههم.

- ضرورة الاهتمام بالميول والرغبات:يجب أن يتضمن برنامج المدرسة حصصا للتعليم وللتوجيه المهني حتى تساعد الطالب على بلورة ميوله و قدراته المهنية من ناحية، وحتى تكسبه مهارات حياتية تساعده على التعامل مع متطلبات الحياة.

- رفع الشعور بالقدرة لدى الطلاب على التحصيل: مساعدة الطلبة من ذوي التحصيل المتوسط على رفع أدائهم الدراسي والاجتماعي من خلال حصص الدعم الدراسي من أجل رفع الشعور بالقدرة لدى الطلاب بالتحصيل واكتساب المهارات المعرفية و الاجتماعية و الوجدانية.

- تفعيل دور مجالس أولياء الأمور في المجتمع للتواصل مع المجتمع المحلي.

- ضرورة معالجة الوضع البيئي للمدارس :من خلال توفير ساحات للعب أو مساحات لإجراء الفعاليات والأنشطة الثقافية، و إعادة التوزيع الجغرافي للمدارس.

- تحسين ظروف وشروط التمدرس : من حيث الأثاث و المختبرات والمكتبات والأبنية , وتوفير أدوات العمل المهني والفني والرياضي، إضافة إلى تأهيل المعلمين الجدد وتوفير الظروف المناسبة لكي يشعر المعلم بالأمان الوظيفي والرضا عن ظروف عمله المادية والمعنوية.

2.8- دور الاسرة في الحد من ظاهرة التسرب :للأسرة دور كبير في بناء الفرد فهي المجتمع الصغير الذي ينشأ فيه الطفل و يتربى عليه ، و يتجلى دور الأسرة في علاج مشكلة التسرب في الحرص على ما يلي:[2]

- ✓ تشجيع مظاهر الفرحة و الانشراح التي يشعر بها الطفل عند بدء الدراسة.
- ✓ تجنب اصدار الاحكام العاجلة وغير المدروسة عن المدرسة و المعلم أمام الطفل.
- ✓ تعزيز رغبة الطفل في اثبات الذات و تأكيدها وسط الأخرين.
- ✓ تشجيع الرغبة في الدخول في مجتمع جديد و الرغبة المستمرة بالوجود داخل الجماعة.

---

[1] - مصطفى منصور و ابراهيم الذهبي، **دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي**، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي، العدد 05، فيفري 214 ، ص ص 141. 142

[2] - بهاء الدين خليل تركية، **مرجع سابق** ، ص 355.

- ✓ تشجيع الرغبة في القراءة و الكتابة بتوفير الوسائل و المعدات اللازمة لذلك.
- ✓ توثيق الصلة بين البيت و المدرسة.

محاضرة (10): عمالة الأطفال

تمهيد:

تعتبر مشكلة عمالة الأطفال من المشكلات الاجتماعية التي حظيت باهتمام الباحثين الاجتماعين لما لها من أبعاد و أثار على في مختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ليس على المستوى الفردي فقط بل حتى على المجتمعي، و قد عرفت هذه الظاهرة انتشار واسع في الآونة الأخيرة بسبب التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها مختلف المجتمعات.

1/- مفهوم عمل الأطفال:

عرف عمل الاطفال في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل**1989** "بأنه أي عمل قد يعرض الطفل للخطر أو يتعارض مع تعليمه، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي ، أو المعنوي أو الاجتماعي"[1]

كما يعرف كذلك بأنه" العمل الذي يمارسه الأطفال و يكون له تأثير على صحتهم و نموهم البدني و الذهني و يحرمهم من التعليم و قد يفصلهم عن عائلاتهم و يلحق ضررا دائما بهم"[2]

-" هو كل نشاط منتج يمارسه الأطفال سواء بكيفية دائمة أو مؤقتة، فالأطفال قد يعملون كمأجورين بحيث لا يختلفون عن البالغين سواء بالأجر الذي يكون عادة أقل بكثير من أجر البالغين، أو قد يعمل الأطفال كمتدربين لدى أرباب العمل مقابل مكافأة رمزية، أو يعملون في المنازل كخدم (خاصة الفتيات)،أو قد يعملون لفائدة أسرهم (خاصة في الأرياف) دون أن يتلقوا أجرا معينا". [3]

---

[1]- جامعة الدول العربية ،**عمل الاطفال في الدول العربية – دراسة نوعية و كمية** ، (ب. د. ن)،مصر ، ط 1 ، 2019 ، ص 27

[2]- أحمد حمدى، **دور منظمة العمل العربية في الحد من عمل الأطفال**، ورقة مقدمة للندوة القومية حول "مكافحة عمل الأطفال واجب وطني و انساني"، عمان ،الأردن ، 2 -4 أفريل 2013، ص 03.

[3]- محمد عباس نور الدين، **تشغيل الأطفال وصمة في جبين الحضارة المعاصرة**، مجلة الطفولة و التنمية ،مصر، العدد 03، المجلد 01، 2001،ص 14

وقد حددت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم **182** بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها لعام 1999 ، التي تعرّف الأطفال بكونهم جميع الأشخاص الذين هم دون سن الثامنة عشرة من عمرهم ، وتقسم أسوأ أشكال عمل الأطفال إلى أربع فئات وهي كالآتي:[1]

- ✓ **الفئة الأولى**: أشكال الرق كافة أو الممارسات الشبيهة بالرق، كبيع الأطفال والاتجار بهم و عبودية الدين والعمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في صراعات مسلحة.
- ✓ **الفئة الثانية**: استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة، أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية.
- ✓ **الفئة الثالثة** : استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة، ولا سيما إنتاج وتجارة المخدرات بالشكل الذي حددت فيه في المعاهدات الدولية ذات الصّلة و الاتجار بها.
- ✓ **الفئة الرابعة**: الأعمال التي يرجح أن تؤدي بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو بسلامتهم أو بسلوكهم الأخلاقي.

2/– الفرق بين عمل الأطفال و شغل الأطفال:

عمل الأطفال و هو الذي يتضمن كافة الأعمال التطوعية وحتى المأجورة والتي يقوم بها الطفل، والمناسبة لعمره وقدراته، ويمكن أن يكون لها أثارا إيجابية على نموه العقلي والجسمي والنفسي، إذ ليس من الضروري أن يكون قيام الطفل بالعمل ضارا له، إذا كان من خلال هذا العمل يستمتع بطفولته وحقوقه الأساسية ويتعلم مهارات جديدة ودون أن يؤثر ذلك سلبا على تعلمه ونموه و راحته ومتعته، بينما شغل الطفل فهو العمل الخطير والذي يسبب الأذى للطفل ويحرمه من النمو السليم ومن حقوقه الأساسية، ويعطل تعليمه ويتيح المجال لاستغلاله وتدمير قدراته وطاقاته.[2]

إلى جانب ذلك توجد بعض الاختلافات بين ما يسمى عمالة الأطفال و بين مصطلح أطفال الشوارع، فالأطفال العاملين في أغلب الأحيان يعيشون داخل أسرهم ،كما أنهم مرغوب فيهم من قبل أسرهم حيث يساهمون في زيادة دخل الأسرة و هم مصدر الدخل الوحيد ، بينما أطفال الشوارع فيعيشون في الشوارع و الطرقات و المباني المهجورة و الأراضي المهملة، كما أنه تم التخلي عنهم من قبل أسرهم أو أنهم تركوا هذه الأسر برغبته[3]

---

[1] – جامعة الدول العربية، **مرجع سابق** ، ص ص 27. 28

[2] – رابح بن عيسى، **مرجع سابق**، ص 183.

[3] – عائشة بية زيتوني، **عوامل عمالة الاطفال في الشارع الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة عنابة ، العدد 31، ديسمبر 2017 ، ص 504.

3/– خصائص الاطفال العاملين :

- ✓ أنهم أطفال ذكورا أو إناثا يقل عمرهم عن 18 سنة.
- ✓ أنهم أطفال معرضون للانحراف أو هم منحرفون بالفعل.
- ✓ أنهم أطفال يقضون معظم أوقاتهم في الشوارع أو أن الشارع هو المكان الذي يستحوذ على اهتمامهم.[1]
- ✓ أن أسرهم تتميز بالاضطراب والتفكك المادي و المعنوي.
- ✓ أن معظمهم إن لم يكونوا جميعهم جاؤوا من أسر متدنية المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ هذه الفئة من الأطفال هم أكثر عدائية.
- ✓ هذه الفئة من الأطفال هم أكثر اعتمادية نظرا لبروز الرغبة في الاستقلال.
- ✓ هذه الفئة من الأطفال يتسمون بانخفاض تقدير الذات ، وأنهم أقل شعورا بالكفاية الشخصية و أقل تجاوبا من الناحية الانفعالية لعدم قدرتهم على التعبير عن مشاعرهم أو التواصل مع الآخرين ،كما يتسمون بالنظرة السلبية للحياة من خلال إدراكهم بأن العالم يمتلئ بالأخطار و التهديد .

4/– المبادئ والحقوق الأساسية لعمالة الأطفال:

اجتهدت الكثير من المنظمات و الهيئات الدولية من أجل وضع خصائص و مميزات تحدد العمل الضار الذي يمنع على الطفل ممارسته بواسطة قانون دولي ، ولقد وضعت منظمة اليونيسيف مجموعة من المؤشرات إذا توفرت إحداها يصبح العمل مخالفا للقانون :

- ✓ أن يقوم الطفل بعمل في سن مبكرة يشغل كامل وقته.
- ✓ العمل الذي يأخذ ساعات طويلة من وقت الطفل فيعطله عن المدرسة و عن الأنشطة الأخرى.[2]
- ✓ العمل الذي يفوق طاقات الطفل أي الأعمال التي تمارس ضغطا جسديا نفسيا و اجتماعيا كبيرا، أي الأعمال التي لا تراعى فيها قدرات الطفل الجسمية والعقلية ونضجه.
- ✓ العمل الذي يفرض على الطفل نمطا معيشيا في ظروف تفتقر إلى الصحة و تعرضه إلى الكثير من أخطار العمل و العيش في الشارع في ظروف غير صحية وخطرة.
- ✓ كل عمل يمس بكرامة و باحترام الطفل لنفسه كالاستعباد و الخدمة والاستغلال الجنسي.
- ✓ الأعمال التي تفرض مسؤولية كبيرة على الأطفال.

---

[1] – عائشة بية زيتوني ،**مرجع سابق**، ص 500.

[2] – رابح بن عيسى، **مرجع سابق**، ص 184 .185.

- ✓ إعطاء الطفل الأجر فحرمان الطفل من أجرته الحقيقي، هو الاستغلال بعينه حيث يقوم الطفل بنفس أعمال الراشدين و يعطى أجرا أقل منهم، إن هذه المؤشر أو المحدد قد يعتقد من خلاله بأن إعطاء الطفل أجرا كأجر الراشد يجعل من العمل مشروعا.

5/– مجالات عمل الأطفال: يشتغل الأطفال العاملين في عدد كبير من المهن فبوجه عام يشتغل الأطفال في المنازل، وفي الزراعة و الورش و المصانع و المتاجر و قوارب الصيد البحرية مع الصيادين ، و بائعي الخضار و الفواكه و القات و تلميع الاحذية و في المغاسل الاتوماتيكية للألبسة، وتنظيف السيارات و في المحلات التجارية، و يتم أحيانا استغلال الاطفال في مهن منحطة كالجنس و الدعارة و ترويج و بيع الخمور و لربما المخدرات . [1]

6/– العوامل المؤدية لانتشار عمالة الاطفال :

1.6– العوامل الاجتماعية:

– الأوضاع الأسرية: إن التفكك الاسري يعد من أهم العوامل المساهمة في عمالة الاطفال فوفاة الوالدين أو أحدهما ،أو طلاق الوالدين يساعد على دفع الأطفال لسوق العمل من أجل قضاء حاجات الأسرة و تحمل مصروفاتهم ،حيث يعتبر الطفل مصدرا رئيسي لدخل الأسرة.[2]

– التوريث المهني: إن الكثير من الآباء يرغبون في اكساب أطفالهم المهن التي يعملون بها ،لذا يقومون بتلقين الأطفال هذه المهنة ليس نظريا فقط بل يجعلونهم يعملون معهم بشكل فعلي، وذلك لأن الآباء يرون أن امتهان الأبناء مهنهم يحقق:

- المحافظة على نفس المهنة المتوارثة من طرف الأبناء.
- المحافظة على ما يملكونه من ممتلكات خاصة بالعمل.

– التسرب المدرسي: إن مشكلة التسرب المدرسي تولد مشكلة أخرى، و يصبح هناك ارتباط طردي بين التسرب والعمل في سن التعليم الالزامي.[3]

– مكانة المعلم الاجتماعية : إن الوضعية الصعبة التي يعيشها المعلم اليوم تنعكس بلا شك على مكانته في

---

[1]– سمير عبد الرحمان هائل الشميري، **مرجع سابق** ، ص 84

[2]– بهاء الدين خليل تركية ، **مرجع سابق** ، ص 365

[3]– منال محمد عباس ،**مرجع سابق** ، ص 129.

المجتمع وخاصة التلاميذ الذين يلاحظون حالة معلمهم التي قد تكون مزرية في كثير من الأحيان، فيصبح بالتالي سببا منفرا لهم من الدراسة ، و اهتزاز مكانة العلم في تصورهم، ومدى جدواه في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه.[1]

2.6- العوامل الديموغرافية:

- **الهجرة الريفية الحضرية:** تعد الهجرة أحد العوامل و المسببات لعمالة الاطفال نظرا لظروف المناطق الفقيرة المهاجر اليها وطبيعة سكانها، وما يخلفه هذا الفقر و الجهل و البطالة و القطاعات الغير رسمية التي تمتص الأيادي العاملة غير المدربة وغير مؤهلة.[2]

3.6- العوامل الثقافية: تعتبر سيطرة مجموعة من المعتقدات الاجتماعية المتعلقة بعدم جدوى الاستثمار بالتعليم و عدم متابعة الاطفال لدراستهم بسبب الرغبة في تعليمهم مهنة تؤمن لهم مستقبل أمن من الأسباب المؤدية إلى انخراط الاطفال بالعمل في سن مبكرة [3].كما أن الانماط الثقافية تحدد سلوك كل أسرة نحو أطفالها إذ أن خروج الطفل لسوق العمل يعد مظهرا من المظاهر الثقافية المقبولة في مجتمع و غير مقبولة في مجتمع أخر، وذلك تبعا للنظرة الثقافية للأسرة حسب البيئة الاجتماعية التي تنتمي إليها.[4]

4.6- العوامل ذاتية: يشكل حب الطفل للعمل أحد أسباب العمل، فقد يدفع كره المدرسة لسبب أو لأخر الطفل لأن يتعلق بعمل ما نتيجة لعمل الأب في نفس المهنة أو نتيجة لفشل الدراسي،أو لأن شخصية الطفل صقلت على هكذا نوع من السلوك.[5]

5.6- العوامل القانونية: وهي التي تعود إلى غياب التنفيذ الصحيح لقوانين عمالة الأطفال، أو الغياب الكلي لتطبيق هذه القوانين ونقص الوعي بها، وقلة مراقبة المؤسسات أو الأماكن التي يمكن أن تكون محل عمل للأطفال، وكذلك غياب الإرادة السياسية من ناحية وضع برامج عمل وطنية متكاملة، مع وجود ضعف و عدم فاعلية مؤسسات تفتيش العمل، بالإضافة إلى غياب نظام ضمان اجتماعي فعال وشامل.[6]

6.6- العوامل الاقتصادية: إن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة و عدم قدرتها على سد متطلبات أفرادها ،يفتح الطريق أمام رب الاسرة لـ:

---

[1] - رابح بن عيسى ،**مرجع سابق** ، ص 204

[2] - منال محمد عباس ، **مرجع سابق** ، ص ص 109 . 110

[3] - أحمد حمدى ،**مرجع سابق** ، ص 4.

[4] - منال محمد عباس ، **مرجع سابق** ، ص 135.

[5] - بهاء الدين خليل تركية ،**مرجع سابق** ، ص 366

[6] - رابح بن عيسى ، **مرجع سابق** ، ص 206.

- بذل مجهود إضافي في العمل مقابل زيارة الدخل.
- تشغيل أحد الأطفال للمساعدة في تلبية متطلبات الأسرة.[1]

أما الاسباب الاقتصادية التي تدفع ارباب العمل لتشغيل الاطفال فهي تتمثل في: [2]

- أن أجور الأطفال زهيدة مقارنة مع أجور البالغين مما يحقق مزيدا من الأرباح.
- أن الأطفال أقل وعيا بحقوقهم و أقل إثارة للمتاعب.
- إن الاطفال أكثر استعداد لتلبية الأوامر وأداء العمل الرتيب دون شكوى.
- إن الأطفال أكثر مدعاة للثقة و أقل احتمالا للسرقة و التغيب عن العمل.
- أن تشغيل الأطفال يتيح لأرباب العمل استبدال الأطفال بأطفال أخرين دون أن يترتب عن ذلك صعوبات لهم.

7/- التحليل السوسيولوجي لظاهرة عمالة الأطفال:

2.7- النظرية البنائية الوظيفية: يمكن تفسير عمالة الأطفال في ضوء النظرية الوظيفية على أنها عدم توازن النسق الاجتماعي و اختلاله، وأن هذا الاختلال يفسر من خلال علاقة الأسرة بالأنساق الاجتماعية الأخرى، فالأسرة الصغيرة لا يمكن أن تكون وحدة منعزلة عن النسق الكلي (ترتبط بالنسق الكلي عن طريق المجال المهني للأب).

إن الاب يلتحق بالعمل مقابل الحصول على أجر من أجل كفالة أسرته، لكن في حالة عدم قدرته (الأب) على القيام بهذا الدور سوف يتم تنشئة الطفل اجتماعيا على أن يقوم بدوره المتوقع في مساعدة الأسرة نظرا لضعف دخلها (قيام الأطفال بدور داخل الأسرة من خلال خروجهم للعمل)، وعليه تظل الاسرة مرتبطة بالنسق الأكبر لكن مع تغير الأدوار و الوظائف و يصبح الطفل العائل للأسرة بدلا من أن يتلقى هو من أسرته الرعاية المادية و الاجتماعية، مما يجعل هناك خلل في الأدوار بين أفرد الأسرة و خاصة أدوار الوالدين اتجاه أطفالهم من خلال عملية التعليم الاجتماعي.

---

[1]- منال محمد عباس، **مرجع سابق** ، ص 140

[2]- محمد عباس نور الدين ، **مرجع سابق** ، ص ص 15. 16

وينظر بارسونز لعملية التعليم الاجتماعي على أنها عامل حاسم و يعتبر الوالدين أهم ما يسهم في تشكيل الطفل ، و يستخدم بارسونز مفهوم التوحد ليفسر عملية اتحاد الطفل أو استدماج قيم الأم باعتبارها ممثلا للمجتمع ،حيث يتوافر للأم فرصة ممارسة الضبط المحكم على موقف التعليم و تدعيم ميول وسلوك الفرد.

لما كانت الأم في المناطق الفقيرة التي تتميز بالعلاقات المباشرة و الأولية بين سكانها تتأثر بالقيم السائدة، والتي من أهمها ايجاد مصادر الدخل للأسرة لمواجهة الصعوبات الاقتصادية ،الأمر الذي دفع الأسرة (الأم) بأحد أبنائها للعمل للخروج من المأزق الاقتصادي، وفي حالة نجاح هذا الأمر فإنه يدفع الأمهات الأخريات على تشجيع أبنائهم على الخروج للعمل(وهو الخلل الوظيفي في المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية).[1]

–و يرى ميرتون أن المعوقات الوظيفية تشير إلى تقصير بعض النظم الاجتماعية على أداء وظائفها من أجل اشباع الحاجات الاجتماعية، ويظهر ذلك من خلال اخلال النظم التعليمية في جذب اطفال الطبقات الفقيرة للاستمرار في التعليم، حيث أن كل من النواحي المادية (المصروفات) ،الكثافة العددية ،و ارتفاع معدل الرسوب كلها عوامل تؤدي إلى التسرب المدرسي، نظرا لما يواجه الأطفال من معوقات تحد من استمرارهم في تلقى التعليم و بالتالي خلق فئة أمية داخل المجتمع.

وهناك معوق وظيفيا أخر يتمثل في التفكك الأسري نتيجة الضغوطات الاقتصادية وعدم قدرتها على مواجهة الطفرة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع مما يؤدي الى عدم قدرة الاسرة (منخفضة المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي) على أداء وظائفها اتجاه أفرادها، و عليه فإن الخلل الوظيفي الذي لحق بالأسرة في أداء وظائفها و الحفاظ على التوازن في النسق أدى إلى التأثير على الأنساق الأخرى داخل المجتمع (النسق الايكولوجي ، الثقافي ، الاجتماعي) من خلال تبادل الأدوار بين الأنساق.

2.7– نظرية التنشئة الاجتماعية :تتعمق فكرة العمل لدى الطفل عندما ينشأ في أسرة فيها الأب وباقي الإخوة أو بعضهم يقومون بأعمال حرفية دون الحصول على مستوى تعلمي مرتفع، وبما أن الأب يمثل القدوة التي يقتدي بها الطفل في تشكيل اتجاهاته و تحديد طموحاته المستقبلية فهو يحاول تقليده و تقليد إخوته الكبار بأن ينتهج مناهجهم في التعليم والعمل، وبما أن العمل هو المصدر الأساسي لمنح المكانة الاجتماعية المرتفعة عند هذا النوع من الأسر، نظرا لما يساهم به العضو العامل من دخل يرفع من مستواها المادي و يشبع العديد من حاجاتها، فإن هذا ما يدفع الطفل إلى ممارسة العمل من أجل الحصول على المكانة، خاصة وأنه في هذه المرحلة

[1]– منال محمد عباس، **مرجع سابق**، ص 79

العمرية يكون شديد الحرص على تحمل بعض المسؤولية لتحقيق ذاته و الحصول على احترام المحيطين به، كما يسعى لإرضاء والديه فيمارس العمل من أجل الحصول على التشجيع والثواب.

كما أن جماعة الرفاق لها تأثير كبير على توجه الطفل نحو ممارسة العمل في سن مبكر حيث يكون في هذه المرحلة شديد الولاء لرفاقه، كما يسعى لإرضائهم حتى يتمكن من الاندماج في جماعتهم، وهكذا يعمل على تقليدهم خاصة وأنه يقضي معظم وقته معهم.

8/- المشاكل المترتبة عن عمالة الاطفال:

1.8- المشكلات الامنية

- ✓ تزيد معدلات العنف والجريمة في الدول التي ترتفع فيها معدلات عمالة الأطفال ، إذ أن هؤلاء الأطفال عادة ما يكونون بلا وازع ولا رقيب ويختلطون بمن هم أكبر منهم سنا ، أن من أبرز المخاطر الأمنية التي يتعرض لها الأطفال العاملون ما يلي :[1]
  - اكتساب عادات سيئة مثل التدخين والتعامل مع المسكرات والكحول.
  - التعرض لعملية نصب واحتيال وعدم دفع مستحقاتهم.
  - تعلم الغش والتعرض لإغراءات رفاق السوء مما قد يؤدي إلى الانحراف والانزلاق في ارتكاب.
  - التعرض لمخاطر جرائم الخطف و التحرش الجنسي و مختلف أشكال الاستغلال.

2.8- المشاكل الاجتماعية :من أهم المشاكل الاجتماعية الناتجة عن عمالة الأطفال نجد كل من:

- **تفشي الجهل والأمية والتخلف** : يؤدي عمل الأطفال إلى حرمانهم من مواصلة تعليمهم وتحصيلهم العلمي إذ ينصرف الأطفال عادة عن الدراسة ويتفرغون وهم في سن مبكرة للعمل

ارتفاع نسبة البطالة بين البالغين: إن أصحاب العمل يفضلون صغار السن من الأطفال للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية مثل: انخفاض الأجور والطاعة العمياء وعدم المطالبة بالحقوق. مما يؤدي إلى ازدياد معدلات البطالة في صفوف البالغين ما يؤدي إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. [2]

3.8- المشاكل الثقافية: إن عمل الأطفال يعيق ثقافتهم و نموهم العقلي، إذ أن العمل الشاق يترك الطفل دون أي نشاط أو أي وقت أو أية رغبة للمداومة في المدراس أو التعليم.[3]

4.8- المشاكل النفسية : إن عمالة الأطفال تؤدي إلى العديد من الأمراض النفسية والصحية من أبرزها:

---

[1] - عبد الرحمان محمد عيسري، **تشغيل الأطفال و الانحراف** ،مركز الدراسات و البحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض ، 2005، ص ص 115. 116.

[2] - عبد الرحمان محمد عيسري، **مرجع سابق** ،ص118.

[3] - بهاء الدين خليل تركية، **مرجع سابق** ،ص 367

– **تبلد الإحساس وانعدام العاطفة:** يحرم الأطفال الذين يعملون في سن مبكرة من الاستمتاع بفترات طفولتهم وتكون حياتهم جافة ، ويعانون كذلك من عدم تقدير النفس واحترامها ، وتراودهم هذه الأحاسيس بصورة خاصة عندما يرون أقرانهم الذين أكملوا تعليمهم وهم في مراكز مرموقة ويستمتعون بثمرات تعليمهم.

ونتيجة لذلك تترسب في نفوس هؤلاء الأطفال مشاعر الحقد والحسد وسائر الأمراض الاجتماعية الأخرى، وبالتالي ينشئون وهم كارهون لهذا المجتمع الذي لم ينصفهم ولم يساعدهم على تطوير أنفسهم

– **عدم الثقة بالآخرين** : غالبا ما يتعرض الأطفال أثناء عملهم مبكرا لاعتداءات من أصحاب العمل ومن الزبائن الذين قد يتعاملون معهم بقسوة وعنف مما يؤثر في نفسيات الأطفال ويشعرهم بالاضطهاد وتتولد لديهم عقدة الدونية.

– عدم التواصل مع المجتمع و التخلف الأخلاقي.

5.8– المشاكل الصحية : أما المشكلات الصحية التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال العاملون فهي كثيرة ذكر منها :الجرب، التيفويد (نتيجة أكلهم بعض الخضروات غير النظيفة)، الملاريا (نتيجة لنومهم في الأماكن العامة والحدائق وتعرضهم للبعوض أثناء نومهم) ، البلهارسيا (نتيجة لاستحمامهم في المياه الملوثة) ، الأنيميا (سوء التغذية) ،السعال وأمراض الصدر(نتيجة استنشاقهم لدخان السيارات وتعرضهم لها طوال اليوم) ، أمراض العيون.[1]

9/– مقترحات لمحاربة عمالة الأطفال:

- ✓ **محاربة الفقر**: إن محاربة الفقر و تخفيض أعباء الفقراء سيساهم في تخفيف اثار البطالة و ذلك عن طريق البرامج الاجتماعية و الرسمية و غير الرسمية مثل: الضمان الاجتماعي، الجمعيات الخيرية، الاوقاف ومصلحة الزكاة ...الخ.
- ✓ العناية القصوى بالأسرة باعتبارها الهيئة الشرعية الاولى المنوط بها مهمة تنشئة الأطفال و تربيتهم، و تهيئة بيئة مستقرة هادفة غنية بالمثيرات الثقافية المشجعة للطفل على التساؤل و التجريب و التصحيح خالية من أنواع التحيز والتميز و السلط بعيدة عن القسوة و العقاب الصارم الذي يؤذي الطفل إضافة إلى مراعاة قدرات الأطفال و امكانياتهم و المرحلة العمرية التي يمرون بها. [2]

[1]- عبد الرحمان محمد عسيري، **مرجع سابق**، ص 120.

[2]- بهاء الدين خليل تركية ،**مرجع سابق** ، ص 378.

- ✓ **زيادة الوعي الشعبي:** من خلال تحسين معرفة الأطفال بأخطار العمل، وزيادة وعي أولياء الأمور بالخسارة في رأس المال البشري التي قد ترتبط بعمالة الأطفال، وتغيير محور تركيز واضعي السياسات.[1]
- ✓ السعي من أجل تطبيق الزامية التعليم و خاصة في المرحلة الأساسية و رفع مستوى النوعي للتعليم تجنبا لتسرب الأطفال من المدرسة ،و كذا الاهتمام بالتعليم المهني و الفني و المعاهد الفنية و المهنية لإكساب الناشئة و الشباب المؤهلات العلمية المطلوبة في سوق العمل.
- ✓ رسم استراتيجية خاصة بمكافحة عمالة الاطفال وخاصة الحالات التي تستدعي ظروفهم القاهرة الالتحاق المبكر بسوق العمل ،و استحداث دائرة من الموظفين و الأخصائيين الاجتماعيين تختص بالزيارات الميدانية لمواقع عمل الاطفال للنظر في ظروف عملهم و ساعات العمل و الراحة و الأجر الذي يتقاضاه الطفل بما يتوأم مع قانون عمل الأطفال.[2]
- ✓ الحفاظ على مستويات مقبولة و معقولة من التدابير الوقائية للسلامة و الصحة المهنية في العمل، و الارتقاء بالبيئة الطبيعية مواقع العمل في القطاعات المعروفة باستقطاب الأطفال، وكذلك وضع قواعد تنظيمية ملزمة تفرض اجراء الفحص الطبي المنتظم للعاملين الأطفال و توفير تسهيلات و خدمات الرعاية و العناية بهم في أماكن عملهم.
- ✓ التوعية الاعلامية الجماهيرية بمشكلة عمالة الأطفال من جوانبها و أبعادها المختلفة، حيث أن للرأي العام دور فاعل وحاسم في مناهضة هذه الظاهرة غير الانسانية و فضح الممارسات التعسفية و الاستغلالية الصارخة و تحطيم جدار الصمت الذي يخيم على بعض الممارسات في مجال استغلال عمل الأطفال.
- ✓ الاستعانة بالأداة التشريعية كوسيلة لمناهضة استغلال عمل الأطفال و ذلك بوضع قوانين شاملة و واقعية تبين المجالات التي ينبغي حظر عمل الأطفال فيها و بشكل فوري ، والمجالات التي تقتضى اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الاطفال من الاستغلال.[3]

---

[1] – عبد الرحمن بن محمد عسيري ،**مرجع سابق** ، ص 127

[2] – سمير عبد الرحمان هائل الشميري، **مرجع سابق** ، ص 88.

[3] – أحمد حمدى، **مرجع سابق** ، ص 13.

محاضرة (11): البطالة

تمهيد:

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الاجتماعية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشكلات العالم برمته، وإن عدم الاهتمام بشكلة البطالة يؤثر بشكل مباشر في تنمية المجتمع لما لها من أثار خطيرة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، لذا لا بد أن تحظى باهتمام كبير من خلال العمل على ايجاد الحلول المناسبة لتقليل من هذه المشكلة و نتائجها.

1/- تعريف البطالة:

تعريف منظمة العمل الدولية :" هي الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل، وراغبا فيه و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى "

"عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته نظرا لحالة سوق العمل، و يتحدد معدل البطالة بنسبة العمال المتعطلين بالقياس إلى مجموع الأيادي العاملة"[1]

كما تعرف كذلك على أنها " عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد سواء تم ذلك لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل ، أم تم ذلك بمحض اختيار الأفراد الناجم عن زهدهم في العمل."[2]

عليه فإن البطالة تشمل مجموعة مختلفة من الأفراد، وهم:[3]

- الأفراد الذين لا يعملون.
- الأفراد الذين يعملون في مواسم معينة و لا يعملون في مواسم أخرى.
- الأفراد الذي لا يعملون بشكل مؤقت دون الارتباط بموسم معين.
- العاملون فعلا، و لكن ذوي انتاجية منخفضة .

---

[1] – محمد ياسر الخواجة، **علم اجتماع البطالة**، مصر العربية للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2011 ، ص 97.

[2] - طارق عبد الرؤوف عامر ، **أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة** ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، ط 2 ، 2015،ص 12

[3] – أحمد حويتي (و أخرون)، **البطالة و علاقتها بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 1998، ص 20

2/– مفهوم الباطل:

" هو كل شخص داخل قوة العمل عمره مابين أكثر من 15 سنة إلى 65 سنة لايعمل بأجر و لو لساعة واحدة أسبوعيا وقادر على العمل و راغب فيه و يبحث عن عمل بجدية."[1]

كما يعرف على أنه "كل من هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى"[2]

وعليه يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الفرد عاطلا عن العمل و هي:[3]

- الأشخاص الراغبين في العمل و لكنهم فشلوا في العثور عليه فكفوا عن البحث عنه.
- العمالة التي تعمل لبعض الوقت ، وهم لا يستطيعون ايجاد عمل كل الوقت حتى ولو أرادوا ذلك.
- العمال الذين يعملون أعمالا اضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة.
- الأطفال و المرضى و العجزة و كبار السن الذين احيلوا على التقاعد.
- الأشخاص القادرون على العمل و لا يعملون مثل الطلبة و الأشخاص الذين بصدد تنمية مهاراتهم.

3/– بعض المصطلحات المتداخلة مع مفهوم البطالة: يتداخل مفهوم البطالة مع مفاهيم أخرى متقاربة المعنى وحتى لا يحدث التباس في المعنى، علينا أن نحدد الفرق بين هذه المفاهيم:[4]

✓ **البطالة والعطالة:**

يحملان نفس المعنى المشترك وهو عدم العمل، لكن الاختلاف بينهما يتمثل في أن العطالة تمس الأشخاص الذين سبق لهم وأن اشتغلوا من قبل ثم توقفوا لعدة أسباب كالتسريح، إلغاء عقد العمل، العجز الجسدي... الخ، فمن الناحية اللغوية نقول" عطالة الأجير أي بطل عن عمله " لكن البطالة أعم وأشمل من العطالة.

---

[1] – محمد نبيل جامع، **البطالة قنبلة مرقوته وفك شفراتها و حديث مع الشباب**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2008 ، ص 5.

[2] – رمزي زكري، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة ، الكويت ، 1998، ص 15

[3] – محمد حسين عبد القوي، **البطالة المشكلة و العلاج**، مركز الاعلام الامني ، مملكة البحرين، (ب.ت)، ص 3.

[4] – حجال سعود ، **الشباب و البطالة في المجتمع الجزائري**، رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنظيم و العمل ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، 2011-2012 ،ص ص 26. 27

✓ **البطالة و اللاعمل:**

يحملان نفس المعنى المشترك وهو عدم العمل، لكن وجه الاختلاف يتمثل في أن اللاعمل" يطلق على سلسلة من الظروف التي يجد فيها الفرد نفسه محروما من العمل كالعجز الجسدي (حادث أو مرض) ، البطالة، الإجازة ، إذن يبدو من خلال هذا التفصيل أن اللاعمل أوسع وأشمل من البطالة.

4/– معـــايير البطالـــة : و يســتند مفهــوم البطالــة علــى مجموعــة مــن المعــايير الــتي ينبغــي أن تتــوفر في الشخص حتي يكون متعطلا بالفعل:

- ✓ أن يكون في سن العمل طبقا لما هو محدد في قانون العمل. [1]
- ✓ بدون عمل: أي الذي لا يعمل مقابل أجر أو لحسابه الخاص.
- ✓ متاح العمل: أي الذي في انتظار عمل باجر أو العمل لحسابه الخاص.
- ✓ يبحــث عــن عمــل، أي الــذي اتخــذ خطــوات محــددة للبحــث عــن عمــل بــأجر أو العمــل لحســابه الخاص.[2]

5/– العوامل المؤدية للبطالة: يتم تقسيم العوامل المؤدية لبطالة على النحو التالي إلى:[3]

1.5– العوامل الداخلية : و هي تتمثل في :

- ✓ زيادة الطلب عن التعليم بسبب انخفاض تكلفته في مختلف .
- ✓ ضعف التنسيق بين سياسة التعليم و سياسة التوظيف.
- ✓ النمو غير المتوازن بين القطاعات في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.
- ✓ قصــور المعلومــات في ســوق العمــل و الخاصــة بظــروف العمــل و طبيعــة المــؤهلات و المهــارات المطلوبة و مستويات العرض و الطلب في الانشطة المختلفة و لفترات طويلة.
- ✓ تزايد أعباء المديونية الخارجية و انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي.
- ✓ الاعتماد على الدولة في تعيين الخريجين.

---

[1] – أحمد حويتي (و أخرون)، مرجع سابق، ص 21.

[2] - Olivier Chardon et Dominique Goux , **la nouvelle définition européenne du chômage BIT** , économie et statistique , N 362 , 2003 , p 68 .

[3] – طارق عبد الرؤوف عامر ، **مرجع سابق** ،ص 24

2.5- العوامل الخارجية:

- ✓ وجود اتجاهات انكماشية في مختلف الدول حيث أظهرت معدلات الانفاق الاستثماري فيها تراجعا ملموسا.
- ✓ انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.
- ✓ الاتجاهات التضخمية العالمية.

6/- أسباب البطالة:

- ✓ فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب ، وتراجع الأداء الاقتصادي ، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في ايجاد فرص عمل بالحكومة و المرافق العامة و الاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة و الاصلاح الاقتصادي.
- ✓ ارتفاع معدل نمو قوة العمل مقابل انخفاض نمو الناتج القومي.
- ✓ استمرار تدفق العمالة الاجنبية.[1]
- ✓ التطور التكنولوجي السريع و المتلاحق الذي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين نظرا لاختصار التكنولوجيا للوقت و الجهد و انجاز الأعمال و المهام بسرعة و بدقة و بتكلفة أقل.
- ✓ عزوف خريجي الجامعة عن العمل اليدوي و تفضيل العمل المكتبي.
- ✓ الهجرة الداخلية و الخارجية غير المخططة.
- ✓ زيادة أعباء الديون الداخلية و الخارجية التي تؤدي إلى أزمات اقتصادية تظهر في انكماش النشاط الاقتصادي.
- ✓ **الاقبال الشديد وزيادة الطلب** الاجتماعي على التعليم الجامعي، مما أدى إلى الزيادة المطردة في خريجي الجامعة ، اضافة إلى عدم التنسيق بين سياسات التعليم و احتياجات التنمية و سوق العمل .[2]

---

[1]- محمد نبيل جامع، **مرجع سابق**، ص ص 41 .42.

[2]- طارق غبد الرؤوف عامر، **مرجع سابق** ، ص ص 20 .22

7/– أنـواع البطالـة: تتفـق أغلـب الدراسـات الاقتصـادية و الاجتماعيـة الـتي تناولـت ظـاهرة البطالـة أن أنمـاط البطالـة و أشـكالها ليسـت ثابتـة، وانمـا هـي متغـيرة و متجـددة طبقـا لجوانـب اهتمـام البـاحثين و معيار التصنيف المتبع في دراسة ظاهرة البطالة ، و عليه يمكن تصنيف البطالة إلى:

1.7– حسب نمط التشغيل : و تنقسم إلى ثلاث أنماط وهي:

- **البطالـة السـافرة (الصـريحة / الظـاهرة):** و يقصـد بهـا حالـة التعطـل الظـاهر الـتي يعـاني منهـا جـزء مـن قـوة العمـل المتاحـة، أي وجـود عـدد مـن الأفـراد القـادرين علـى العمـل و الـراغبين فيـه و الباحثين عنه و عن مستوى الاجر السائد دون جدوى.[1]
- **البطالـة الجزئيـة:** و تعـنى الحالـة الـتي يمـارس فيهـا الشـخص عمـلا و لكـن لوقـت أقـل مـن وقـت العمـل المعتـاد أو المرغـوب فيـه، بحيـث يعمـل مـن خـلال عقـود تختلـف عمـا هـو مرغـوب و في أماكن ليست بأهلية للتشغيل كما أن انتاجيتهم تكون أقل.[2]
- **البطالـة المقنعـة:** و هـي الحالـة الـتي يتكـدس فيهـا عـدد كبـير مـن العمـال بشـكل يفـوق الحاجـة الفعليـة للعمـل، ممـا يعـني وجـود عمالـة زائـدة، و هـذه الفئـة مـن العمالـة تبـدو مـن الناحيـة الظاهريـة أنهـا في حالـة عمـل لأنهـا تشـغل وظيفـة و تتقاضـي أجـرا و لكنهـا مـن الناحيـة الفعليـة لا تعمـل و لا تضيف شيئا للإنتاج.

2.7- **حسب طبيعة النشاط الاقتصادي:** و يضم ثلاث أنماط و هي:

- **البطالـة الدوريـة:** وهـي البطالـة الناجمـة عـن عـدم سـير النشـاطات الاقتصـادية علـى وتـيرة واحـدة أو منتظمـة وفي الفـترات الزمنيـة المختلفـة، بـل تنتـاب هـذه النشـاطات فـترات رواج و فـترات انكماش.[3]
- **البطالـة الاحتكاكيـة:** هـي تلـك الحالـة الـتي تحـدث عنـدما يتعطـل بعـض الأفـراد رغـم مـا قـد يكـون هناك من طلب على العمل لم يتم اشباعه بعد، وهي تحدث بسبب:
  - احلال الالات محل العمال في بعض الصناعات.[4]

---

[1] – **نفس المرجع** ، ص ص 24 .25.

[2] – محمد ياسر الخواجة ، **مرجع سابق**، ص 15

[3] – احمد حويتي (و اخرون)، **مرجع سابق** ، ص 23

[4] – محمد ياسر الخواجة، **مرجع سابق** ، ص 16

- التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن.[1]
- نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل عن الفرص المتاحة فيه.[2]
- خلق فرص عمل جديدة و تسريح أعمال قائمة.[3]

➢ **البطالة الهيكلية (البطالة البنائية):** وهي تشير إلى التعطل الذي يصيب جانبا من قوى العمل، وهي تحدث بسبب :

- تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى ايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و خبرات الباحثين عن العمل .

التغيرات التكنولوجية أو المنافسة العالمية التي تتطلب مهارات عالية للقيام بالأعمال الجديدة.

3.7- حسب طبيعتها الخاصة :و تنقسم ايضا إلى ثلاث أنماط و هي:

➢ **البطالة الاجبارية** : هي حالة البطالة التي يرغم عليها الراغبون في العمل و القادرون عليه في ظل مستوى الاجور السائدة و الباحثون عنه و لكن دون جدوى.

➢ **البطالة الاختيارية:** في هذا النوع يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى و أكثر ملائمة للقدرات و الطموحات، و هي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته و اختياره عندما يقدم استقالته من عمله أو يعزف عن العمل المعروض و يفضل الفراغ.[4]

➢ **البطالة الموسمية:** و يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الأفراد في مواسم معينة، كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول و الذي يليه.

8/- الاتجاهات النظرية المفسرة للبطالة:

1.8- الاتجاه الديموغرافي : اهتم علماء الديموغرافيا في تحليلهم لظاهرة البطالة بالتركيب العمري و النوعي للسكان المتعطلين عن العمل، و قد أوضحت نتائج الدراسات الامبريقية أن البطالة تتركز في

---

[1] - أحمد حويتي (و اخرون) ، **مرجع سابق** ، 23.

[2] - Bruno Marcel, Jacques Taieb , **Le chômage aujourd'hui** , **un phénomène pluriel** , édition Narthan , France, 1991, p 34.

[3] - محمد نبيل جامع، **مرجع سابق** ، ص 6.

[4] - طارق عبد الرؤوف عامر ، **مرجع سابق** ، ص 26.

فئات سن المراهقة و الشباب التي تقع في المرحل العمرية من 18 إلى 25 سنة ،كما أن الإناث أكثر تأثرا بالبطالة من الذكور. كما أشارت بعض الدراسات و البحوث الميدانية على الدور الذي تلعبه الهجرة الريفية الحضرية في زيادة معدلات البطالة في المناطق الحضرية، وبخاصة الذين يهاجرون إلى المدينة في سن مبكرة من أجل الحصول على فرص عمل.

وقد أكد الكثير من الباحثين أن البطالة أصبحت من أخطر المشكلات في المدينة ،و ذلك راجع لأن فرص العمل المتولدة في المدينة لم تكن بدرجة كافية لكي تمتص قوة العمل، بالإضافة إلى الخلل في التوزيع الجغرافي للوظائف في المدن. [1]

2.8- اتجاه العولمة :ويربط معظم منظروا هذا الاتجاه بين العولمة و زيادة معدلات البطالة حيث أكد ميجي إلى أنه بالرغم من أن العولمة الجديدة قد ساهمت في تغيير الاقتصاد الدولي تغييرا جذريا، فإن تأثيرها على خلق فرص للعمل على المستوى العالمي كان أقل من المتوقع، بل أدت إلى انتشار ظاهرة البطالة بأنواعها السافرة و المقنعة في ظل فرض تطبيق برامج و سياسات الخوصصة ،و خاصة أن العولمة في جوهرها هي العملية التي تسعى بها القوى المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي إلى إعادة هيكلة المجتمعات النامية لصالح النظام الرأسمالي العالمي .كما أن ضغط المنافسة العالمية الشديدة و عمليات الخصخصة و الدمج بين الشركات الكبرى و الصغرى إلى زيادة عدد الأشخاص الباحثين عن العمل ، و الأشخاص الذين يقومون بأعمال مؤقتة و غير منتظمة. بالتالي تصبح العولمة الوجه الأخر للبطالة (البطالة المقنعة) و التي تعكس عدم التوازن بين قوة العمل و عناصر الانتاج حيث يساهم في خلق فرص عمل ذات نوعية متدنية و تشجيع الاجور المنخفضة و توفير فرص العمل من الباطن، و العمل الموسمي في الوقت الدي يقتصر فيه الاستفادة على العمالة الماهرة في ظل التحول من تشغيل أكثر مشقة إلى تشغيل أكثر مهارة إلى جانب تقليص العديد من المهن و الأعمال و انقراض البعض الأخر.

3.8- الاتجاه الاجتماعي: يهتم هذا الاتجاه بالأبعاد و العوامل الاجتماعية و الثقافية ذات الصلة الجوهرية بأسباب البطالة و الاثار الناجمة عنها، حيث ينظر إلى البطالة على أنها تمثل افراز لواقع اجتماعي مختل وظروف ثقافية معينة، وعاملا رئيسيا وراء العديد من الظواهر الاجتماعية و النفسية المرضية داخل المجتمع. ويرى البعض من علماء الاجتماع أن الاثار الاجتماعية و النفسية للفرد المتعطل

[1] - محمد ياسر الخواجة، **مرجع سابق** ،ص ص 28. 30.

تقل عندما تزداد معدلات البطالة بين الأخرين كما أن التفاعلات الاجتماعية يمكن أن تقلل من حدة الأثار النفسية و الاجتماعية المترتبة عن التعطل عن العمل.

و قد اهتم علماء الاجتماع وعلى رأسهم انجرسين بتناول ظاهرة البطالة في سياق مفهوم ثقافة البطالة، و يلفت هذا المفهوم الانتباه إلى خطأ الادعاء بأن المتعطلين يشكلون جماعة متجانسة، حيث يمكن التمييز بين نمطين من التعطل :[1]

- المتعطل التقليدي الذي من الصعب عليه قبول الحياة دون عمل و من ثم يبدي اتجاها سلبيا اتجاه حالة التعطل.
- المتعطل الحديث الذي لديه اتجاها ايجابيا نحو حالة التعطل .

وتتجه الدراسات الحديثة إلى تنبى مدخل يسعى إلى تفسير ردود الأفعال و الاستراتيجيات السلوكية لمختلف أنماط التعطل على أساس الثقافة، ويقوم هذا المدخل على مزيد من أفكار روبرت ميرتون عن أنماط التكيف الفردي مع حالة الانحراف عن المعايير (الامتثال ، التجديد، الطقوسية، الانسحابية، التمرد) و نماذج الثقافة عند ماري دوجلاس التي قسمت نماذج الثقافة إلى أربعة (ثقافة المساواة، ثقافة التدرج، الثقافة الفردية ، الثقافة القدرية) و يضيف انجرسين نموذجا خامسا من نمط الثقافة المستقبلية.

ويقوم هذا النموذج على المزج بين أفكار روبرت ميرتون و ماري دوجلاس، بحيث يصنف انجرسين أنماط المتعطلين إلى ستة انماط بناءا على ردود افعالهم لاستمرار حالة التعطل طويلة الامد ،و ردود الأفعال هذه ترتبط ارتباط وثيقا بنوعيات شخصياتهم و ثقافة البطالة الذين هم جزء منها.و تتمثل هذه الأنماط في:

- ✓ الامتثاليون: وهم الذين يسعون إلى تحقيق هدف الحصول على عمل مدفوع الأجر بالطرق المقبولة في المجتمع.
- ✓ الطقوسيون: و هم الذين فقدوا الأمل في العثور على عمل إلا أنهم يحدوهم الأمل في الحصول على الوظيفة.
- ✓ الانسحابيون: وهم الذين لم يعد طموحهم الحصول على الوظيفة و لم يتمسكوا بالأساليب المناسبة في الحصول عليها.

[1] - محمد ياسر الخواجة، **مرجع سابق** ،ص ص 23. 27.

- ✓ المجـددون: وهـم الـذين يسـعون إلى الحصـول علـى فرصـة عمـل باسـتخدام الطـرق الغـير رسميـة و ذلك بالعمل في القطاع غير الرسمي.
- ✓ الحـذرون: وهـم الـذين نـادرا مـا يسـتخدمون الأسـاليب الرسميـة في الحصـول علـى الوظيفـة و لا يحدوهم الامل في الحصول عليها في الوقت الراهن.
- ✓ المسـتقلون: وهـم الـذين لا يرتبطـون بدرجـة كبـيرة بأهـداف العمـل و لا يبـذلون جهـد في البحـث عن الوظيفة.[1]

8/– انعكاســات البطالــة: لاشـك أن البطالـة ظـاهرة متعـددة الأبعـاد و متشـابكة الجوانـب و تحـدث نتيجـة لمجموعـة مـن العوامـل و الأسـباب ،فـان لهـا ايضـا اثارهـا العديـدة و المتنوعـة ، وأهـم هـذه الانعكاسات نجد:

1.8– الانعكاسات السياسية للبطالة: [2]

- ✓ بـروز التـوتر و الخـلاف بـين الشـباب و النظـام السياسـي و الاداري ممـا يـدفعهم لـرفض المجتمـع و الانسحاب منه و القيام بأعمال مضادة له نتيجة السخط على قياداته.
- ✓ اضـطرابات سياسـية حيـث أن العـاطلين هـم أكثـر النـاس إثـارة للشـغب و الفوضـى و الاضـرابات و الاحتجاجات مما يؤثر على الاستقرار السياسي.

2.8– الانعكاسات الاقتصادية:

- ✓ تبديـد المـوارد الماليـة فضـلا أنهـا أعبـاء إضـافية علـى الأسـرة و المجتمـع كمـا أنهـا تعمـل علـى تعطيل لطاقة يمكن أن تسهم في الانتاج و التنمية.[3]
- ✓ هدر أحد عناصر الانتاج الهامة في المجتمع و بالتالي خفض حجم الانتاج المحتمل.
- ✓ تـؤثر البطالـة علـى حجـم الانتـاج و النـاتج القـومي و بالتـالي يكـون تأثيرهـا واضـح علـى حركـة التصـدير و الاسـتيراد ومـا يسـببه مـن اخـتلال للميـزان التجـاري. كمـا أن قلـة النـاتج القـومي يؤثر على الدخل و المستوى المعيشي.[4]

---

[1] - محمد ياسر الخواجة، **مرجع سابق** ،ص 28.

[2]- طارق عبد الرؤوف عامر ، مرجع سابق، ص ص 32. 33

[3]- طارق عبد الرؤوف عامر ، مرجع سابق، ص 33

[4] – أحمد حويتي و (أخرون)،**مرجع سابق** ، ص 126.

3.8- الانعكاسات الخلقية و السلوكية:

- ✓ تـؤدي البطالـة إلى انحـراف المتعطـل في تيـارات السـلوكيات المنحرفـة و اللاأخلاقيـة بمـا يتنـافس مع القيم و الأعراف و التقاليد و المبادئ الخلقية و آداب السلوك كالإدمان، السرقة.

4.8- الانعكاسات الامنية:

- ✓ تـؤدي البطالـة إلى عـدم الاسـتقرار الأمـني و اثـارة الاضـطرابات داخـل المجتمعـات نظـرا لأن الأشخاص العاطلين أكثر احتمالية للاتجاه نحو السلوك الاجرامي.[1]

5.8- الانعكاسات النفسية:[2]

- ✓ يعـاني المتعطـل مـن مشـاعر سـلبية فيشـكو مـن عـدم القـدرة علـى التمتـع بمبـاهج الحيـاة كمـا يعاني من هبوط الروح المعنوية و تنتابه الأفكار السوداوية و يحيط به التشاؤم.
- ✓ يعـاني المتعطـل مـن القلـق نتيجـة تعطلـه و القلـق شـعور غـامض غـير سـار بـالتوتر و الخـوف و الضـيق ،و يصـاحب القلـق بعـض الأعـراض الجسـمية مثـل: ارتفـاع في ضـغط الـدم، الالام شديدة في الجهة اليسرى من الصدر، اضطرابات الجهاز الهضمي.... الخ.
- ✓ تـدني تقـدير الـذات بحيـث يشـعر المتعطـل بأنـه شـخص لا دور لـه في المجتمـع كمـا أنـه يشـعر بتدني مكانته الاجتماعية.

6.8- الانعكاسات الاجتماعية:

- ✓ تقـود البطالـة إلى انخفـاض الـدخل، و يقـود انخفـاض الـدخل إلى الفقـر و الحرمـان، ويقـود الفقر و الحرمان بدورهما إلى تدني جودة الحياة.
- ✓ تـؤدي البطالـة إلى عـدم قـدرة الفـرد علـى اشـباع حاجاتـه الاساسـية و يعـيش الشـعور بالحرمـان و الـذل و يصـاب بالإحبـاط ، ممـا يضـعف انتمـاؤه لمجتمعـه و يقـل ولاؤه لـه و يغـترب في وطنه.[3]

---

[1] - طارق عبد الرؤوف عامر، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] - محمد شحاته ربيع، **مرجع سابق** ، ص ص 363 .365.

[3] - أحمد حويتي (و اخرون)، **مرجع سابق** ، ص 141.

- ✓ يصبح المتعطل و أسرته في حالة من العزلة و تدني الصلات الاجتماعية مع الأصدقاء و الأقارب، لأن تبادل الزيارات معناه تكاليف و أعباء مادية لا يتحملها المتعطل.[1]
- ✓ تغير نسق قيم العمل السائدة.[2]

9/- علاج البطالة: تعتبر مشكلة البطالة من اخطر المشكلات التي توجه مختلف المجتمعات لما لها من اثار سلبية على مختلف المستويات الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية و السياسية، لذ وجب الحرص على معالجة هذه المشكلة للتقليل من أثارها ،و فيما يلي بعض الحلول التي يمكن أن تسهم في معالجة مشكلة البطالة:

- ✓ تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار و زيادة في معدلات التراكم قياسا على أن زيادة معدلات النمو تصطحب بارتفاع في الطلب على قوة العمل.
- ✓ **خفض تكلفة العمل:** إن خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الانتاج و خفض الاسعار و زيادة المبيعات، و بالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الانتاج و توظيف المزيد من العمال.
- ✓ **تعديل ظروف سوق العمل:** أي تعديل السياسات و الظروف التي تحكم أسواق العمل على النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة ، و ذلك من خلال:[3]

- تعديل نظم اعانات البطالة و خفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي على النحو الذي يحقق التوزان بين الدخول التعويضية المدفوعة للعاطلين، و الحاجة إلى حفز ميولهم تجاه العمل.
- التوسع في سياسات التدريب و إعادة التدريب للمتعطلين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم و قدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.
- تشجيع المشرعات الصغيرة و المتوسطة و ازالة ما يعترضها من عقبات ادارية و حكومية، و تسهيل حصولها على الاراضي و الائتمان والمعلومات و التكنولوجيا الحديثة و مساعدتها في الوصول إلى الاسواق الوطنية و العالمية.
- تشجيع المعاش المبكر حتي يمكن توفير فرص عمل جديدة.

---

[1] - محمد شحاته ربيع ، **مرجع سابق** ، ص 365

[2] - محمد ياسر الخواجة ، **مرجع سابق** ، ص 54.

[3] - رمزي زكري ، **مرجع سابق** ، ص ص 435 .436

- تطـوير نظـم المعلومـات الخاصـة بأسـواق العمـل و تيسـير تـداولها، لمسـاعدة العمـال الـراغبين في العمل و الباحثين عنه، ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال.

✓ اعـادة توزيـع حجـم الأعمـال علـى عـدد أكـبر مـن العمـال مـن خـلال تخفـيض سـاعات العمـل و تخفيض الاجور ، مما يؤدي إلى:

- الاحتفاظ بالعمال المشتغلين فعلا بوظائفهم.
- اتاحة الفرصة لتشغيل عمالة اضافية.

✓ الـربط بـين أسـاليب و منـاهج و سياسـات التعلـيم و التـدريب المهـني و متطلبـات أسـواق العمـل و تقليل الفجوة بين مختلف مكونات هذه العناصر.

✓ دعـم حمايـة و تشـجيع القطـاع الخـاص المحلـي و خاصـة في المجـالات كثيفـة العمالـة كالقطـاع الزراعي.

✓ تحسـين الأداء الاقتصـادي و تحسـين منـاخ الاسـتثمار و ازالـة كافـة القيـود التنظيميـة و القانونيـة التي تحول دون اجتذاب الأموال من الخارج.

محاضرة (12): الفقر

تمهيد

تعـد مشـكلة الفقـر مـن بـين أكـبر المشـكلات الاجتماعيـة الـتي تواجـه العـالم اليـوم ، لاسـيما في ظـل تـداعيات العولمـة مـن جهـة ، و اتسـاع مفهـوم الفقـر مـن جهـة أخـرى، و الواقـع أن ظـاهرة الفقـر ليسـت وليـدة اليـوم، فهـي قديمـة قـدم الإنسـانية، بـل ولا تـزال رغـم التحـولات الجذريـة في الوسـائل التكنولوجيـة ، حـتى أنهـا أصـبحت تشـكل إحـدى أهـم تحـديات العصـر، وإحـدى أهـم انشـغالات الباحثين في مختلف الميادين و التخصصات.

1/– مفهوم الفقر:

– يعـرف الفقـر مـن الناحيـة الاجتماعيـة علـى أنـه " مسـتوى معيشـي مـنخفض لا يفـي بالاحتياجـات الصـحية و المعنويـة و المتصـلة بـالاحترام الـذاتي لفـرد أو مجموعـة مـن الأفـراد ، وخـط الفقـر هـو الحالـة الـتي يكون فيها الفرد عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء و الملبس و المأوى الضروري لنفسه".[1]

[1]– عبد الرحمن سيف سردار، **اقتصاد الفقر و توزيع الدخل** ،دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ،ط1 ، 2015، ص 15.

-كما عرف بأنه " حالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الحالة الصحية و المستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات"[1]

- يعرف أيضا على أنه "عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة .والفقر له أبعاد وأشكال متعددة (بعد اقتصادي، إنساني، سياسي، سوسيو ثقافي، وقائي)".[2]

مفهوم الفقير "هو الشخص الذي يكون بصفة دائمة أو مؤقتة في وضعية الضعف، التبعية، الإذلال، الحرمان من أبسط وسائل العيش :المال، العلاقات، السلطة، الكفاءات التقنية، القدرات الثقافية، الحرية و الشرف و الكرامة الفردية، يعيش اليوم تلوى الأخر دون أي فرص للنهوض لو لم يتحصل على مساعدة الغير"

وعليه لا يوجد اتفاق عام حول تعريف الفقر نظرا لتداخل العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تشكل ذلك التعريف و تؤثر عليه، إلا أن هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر و اشباع الحاجات الاساسية المادية و غير المادية ، و أنه يشير إلى حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كما و نوعا ، و تدني الوضع الصحي و المستوى التعليمي و الوضع السكني، و الحرمان من السلع و الاصول المادية و فقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض و الاعاقة و البطالة و غيرها.

2/– معايير الفقر: يوجد هناك عدة معايير يستخدم لتحديد من هو الفقير و هي:

- **الثروة:** و تشير إلى مجموع ما يملكه الفرد من عقار و ممتلكات شخصية. [3]
- **معيار الرفاهية** :حيث يستند أصحابه إلى معايير مالية في قياس الرفاهي: دخل الفرد، إنفاقه الاستهلاكي.

---

[1]–شيماء أسامة محمد صالح، **الفقر و مستوى التنمية البشرية في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 08-09 ديسمبر 2014، ص 08

[2]– حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر و أثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية ، البطالة و التضخم**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد 12 ، جوان 2014 ، ص 17.

[3]– دلال ملحس استستية و عمر موسى سرحان، **مرجع سابق** ، ص65.

- **اتجاه اللارفاهية** :ويركز هذا الاتجاه على المؤشرات الاجتماعية للرفاهية، كالصحة والتعليم والغذاء، ويعد غياب الرعاية الصحية وانتشار الأمية وسوء التغذية من المحاور الأساسية المرتبطة بالفقر.
- **معيار الاستهلاك**: يعتمد هذا المعيار على حساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحدودة والضرورية من أجل البقاء الإنساني، كما يطلق على هذا المقياس اسم الحاجات الأساسية غير المشبعة. ويقوم هذا المنهج على إشباع كل حاجة من حاجات الأسرة الأساسية بحيث تعد الأسر الغير مشبعة في حاجياتها الأساسية أسر فقيرة.
- **معيار الدخل**: يعد الدخل من المقاييس الأساسية للفقر، فهو الذي يحدد ميزانية الاستهلاك لدى الفرد أو الأسرة، ويركز هذا المعيار على تحديد مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه، الدخل النقدي السنوي، أو الدخل الجاري وتعد الأسر ذات المداخيل البسيطة من الأسر الفقيرة.[1]

3/– صفات الفقر: رغم تباين الرؤى في تحديد الفقر، فإن هناك صفات عامة ترتبط فيما بينها، وهي:

- دخل اقتصادي واطئ و ارتفاع معدلات البطالة.
- ضعف التغذية.
- السكن في مساكن رديئة، وفي مناطق موبوءة بالجرائم و الانحرافات السلوكية.
- كثرة الطلبة في المدارس و ضعف مستوى المعلمين و قلة الدوافع التعليمية مما يؤدي إلى انخفاض المستوى التعليمي.
- عدم المساهمة في الأنشطة المنتجة و عدم التفكير في المستقبل.
- سيادة القانون العرفي في الحياة اليومية.
- العمل في الأعمال الخطرة.[2]

يذكر البنك العالمي خاصية الفقراء إذ يصفهم على أنهم :" أفراد لا يتمتعون بالحرية الكاملة للعيش في الرفاهية، فهم لا يستطيعون الحصول على الغداء، السكن، التعليم و الصحة، و ليس لهم أي فرصة أو إمكانية التقدم و النمو بالإضافة إلى أنهم معرضون للمرض و للأزمات الاقتصادية و الكوارث

[1] – رقية خياري، **السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية** ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية الآداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 / 2014 ،ص ص 138 -139

[2] – دلال ملحس استستية و عمر موسى سرحان، **مرجع سابق** ، ص ص 67 .68

الطبيعية، و أخيرا فهم مهمشين من طرف مؤسسات الدولة و المجتمع و ليس لهم أي تأثير في إتخاذ القرارات التي تمسهم".

4/– أبعاد الفقر: يحدد بعض الباحثين ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر وهي:[1]

- **البعد الأول**: هو تلك الأشياء التي يعتبر نقصها فقرا، وهذا النقص له طابعان إما وجودي غير مادي أو وجودي مادي، ويشمل الفقر الوجودي غير المادي عناصر مثل: الإخفاق في العمل، انعدام الثقة في النفس، بينما يشمل الفقر المادي: التفرقة، عدم المساواة وتعذر الحصول على الحد الأدنى من ضروريات الحياة.
- **البعد الثاني**: يتمثل في إدراك المرء لحالته و وضعيته، فالفرد يعد فقيرا عندما يحس بوجود نقص في إحدى الماديات أو كلها.
- **البعد الثالث**: كيف ينظر الآخرون للفقر، حيث يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين له.

5/– أسباب الفقر: تتمثل الأسباب المؤدية إلى الفقر في:

- **حجم الأسرة** :تتعلق بطبيعة النمو السكاني وحجمه حيث تزداد ظاهرة الفقر إذا تجاوزت نسبة النمو السكاني نسبة النمو الاقتصادي ، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة و ارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير.[2]
- **التضخم** :إن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود، و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن إقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبئ الاعالة التي تقع على العاملين في اعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.
- **برامج التصحيح الهيكلي** :ترتبط سياسات التصحيح في كثير من الأحيان بإجراءات تزيد من البطالة كتقليص الانفاق الحكومي والحد من الاستخدام والتوظيف في مؤسسات القطاع

[1]– رقية خياري ، **مرجع سابق** ، ص 133.

[2]– شيماء أسامة محمد صالح ، **مرجع سابق** ،ص 11.

العام وتحرير الأسعار، لذا تعتبر برامج التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى ازدياد معدلات الفقر خاصة في الدول النامية.

- **سوء توزيع الدخل و الثروات:** إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات.
- **إنخفاض مستوى التعليم** : هناك علاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.
- **البطالة** :على الرغم من ندرة الاحصاءات الحديثة والمنظمة عن معدلات البطالة في الدول العربية، وعدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح منها، إلا أنها تعبر بشكل عام عن تفاقم مشكلة البطالة، خاصة عند الشباب.
- أن التوزيع الجغرافي لبعض البلدان قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي.
- أن الحرب تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة، وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة، والحصار الذي يفرض على أي بلد سيؤثر على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم والمحدودة .
- عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل: البترول ، الزراعة ، الأنهار استغلالاً عقلانيا يكون فيه معدل استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج.
- ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع ، إضافة إلى عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية .[1]

6/– أنواع الفقر و الفقراء :

1.6– أنواع الفقر: يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منه:

- **الفقر المطلق والفقر النسبي** :الفقر المطلق هو عدم القدرة على اشباع الحاجات البيولوجية مثل : الملبس و المسكن و المأكل بصورة كلية ، أما الفقر النسبي فهو مستوى اشباع الحاجات الأساسية و تدني المعيشة و نوعية الحياة و خصائص و قدرات الأفراد و الجماعات داخل المجتمع .[2]

[1] – حاج قويدقورين، **مرجع سابق** ، ص18.

[2] – عبد الرحمن سيف سردار، **مرجع سابق**، ص 16

➢ **الفقر الثابت والمؤقت** : الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي، والفقر الطارئ أو الظرفي هو الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل و التضامن الشعبي والدولي. [1]

تصنيفات أخرى للفقر

- **الفقر الاقتصادي** :الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ.

- **الفقر الإنساني**:هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد و الوجود.

- **الفقر السياسي** :يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية و الإنسانية .

- **الفقر السوسيوثقافي** :الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة و المجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية و الانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

- **الفقر الوقائي** :هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية و الخارجية.

2.6- أصناف الفقراء: صنف رايت مليز الفقراء إلى أربع أنواع استنادا إلى دعامتين هما : الضمان الاقتصادي و درجة تنظيم استقرار الأسرة:[2]

- **الفقير المستتر**: هو الذي يملك دخلا واطئا و حياة اجتماعية منتظمة بسبب انسجام أفراد أسرته و يتمتع أبناؤه بمستوى تعليمي لا بأس به و يعمل في أعمال متوسطة المهارة.
- **الفقير المتوتر**: وهو الذي يتمتع بدخل ثابت لكن حياته الأسرية مضطربة بسبب كثرة المشكلات.
- **الفقير مزدوج الاضطراب**: هو الذي يعاني قلة الدخل و اضطرابه إضافة إلى فقدان أحد الوالدين.
- **الفقير المكافح**: وهو الذي يملك دخلا واطئا و يعمل جاهد على تحسين معيشته، و يعيش في أسرة متكيفة مع دخلها المتدني.

[1]- حاج قويدقورين، **مرجع سابق** ، ص ص 17 -18.

[2]- دلال ملحس استستية و عمر موسى سرحان، **مرجع سابق** ، ص 69.

7/- نظريات الفقر:

1.7- المدخل البنائية الوظيفية: يرجع الوظيفيين الفقر إلى استمرار قيام النظام الاقتصادي (التصنيع) بمناشطه الانتاجية الذي يفرز استغناء عن العمال الذين كان يستخدمهم في العمليات الانتاجية ، وأن سبب العجز الاقتصادي يتمثل في الاجراءات البيروقراطية و عدم كفاية الأموال المخصصة لخدمات الانعاش الاجتماعي للعمال و عدم تناسق دورات التدريب و التأهيل المهني.و أن السبيل الأفضل في التعامل مع الفقر هو إعادة تنظيم النسق الاقتصادي بكيفية يكون أكثر فاعلية ، ودمج الفقراء في المناشط المنتجة من أجل اشعارهم بانهم جزء من الحياة الاقتصادية وذلك بعد تدريبهم و منحهم عمل يتناسب مع قدراتهم.

من جهة أخرى يرى لكل من كنكزلي ديفز و ولبرت مور أن عدم العدالة الاقتصادية تمثل وظيفة ايجابية ، لأنها تحفز الأفراد على العمل و المثابرة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية ،كما أن غياب المحفزات و عدم خلق روح المنافسة بين الأفراد ينتج عنه عدم حصولهم على مكافأة و بالتالي لا تتحسن أوضاعهم و لا يبدعون في عملهم.[1]

2.7- **المدخل الماركسي** :يرى الصراعيين أن الفقر هو نتاج الصراع الطبقي بين الطبقات الثرية و الفقيرة، حيث تبحث الأولى عن زيادة أرباحها من خلال استغلال طاقات الفقراء و تسخيرهم لخدمتها، هذا الصراع الطبقي مرده عدم تحقيق العدالة الاجتماعية و الاقتصادية التي تولد قيما اجتماعية مختلفة عن قيم المجتمع ،فتكون هناك طبقتان متناحرتان قيميا و مترابطتان اقتصاديا متصارعتين من أجل خدمة مصالحهما المتضاربة حيث يبحث الفقراء عن مسلك للهروب من فقرهم عن طريق مناهضة الاستغلال البشري و الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية. فالفقر بالنسبة لهذا الاتجاه هو نتاج للعلاقات إنتاجية وتوزيعية بين جماعات من الناس، وأن فهمه يتطلب فهما بنائيا يوضح العلاقات والمواضيع الأساسية للجماعات المشاركة في البناء الاجتماعي، وفهما ديناميكياً يسهم في فهم ديناميكية العلاقات بين الفقراء والأغنياء، ويكشف صور الصراع ووجهتها ، وفي صالح من تحسم. وفهما تاريخياً على أن الفقر محصلة لتراكمات كمية من الاستغلال والاستنزاف الذي يصل ببعض الجماعات إلى حالة الفقر.

3.7- **المدرسة لأنجلو أمريكية:** لديها ثلاث تصورات لدراسة الفقر، التصور الأول (التصور البيروقراطي) الذي يقوم على متغير الدخل، في حين يركز أنصار التصور الأكاديمي على العزل والأبعاد

[1]- معن خليل عمر ، **مرجع سابق** ، ص 191

والتهميش، الفقر الهيكلي، الاستغلال، أما أنصار التصور الثالث (الاستراتيجي أو القوة) فيربطون بين الفقر والتجريد من القوة، و الذي يتجسد في ثلاثة أبعاد وهي:

* **البعد الاجتماعي** :النقص في الموارد اللازمة للفقراء.

* **البعد السياسي** :غياب جدول عمل سياسي وصوت مسموع للفقراء.

* **البعد النفسي** :الشعور الداخلي بانعدام الأهمية والخضوع السلبي للسلطة .[1]

و يمكن تقسيم التفسيرات المختلفة للفقر إلى مجموعتين، ترى الأولى أن الأفراد الفقراء هم المسؤولون عن فقرهم بالدرجة الأولى بينما تعتقد المجموعة الأخرى أن القوى الهيكلية والعوامل البنيوية في المجتمع هي المسؤولة عن إنتاج وتكوين الفقراء وإعادة تكوينهم، وتصنف هاتان المقاربتان بمقولتين وهما " **لوم الضحية** " والثانية " **لوم النظام**."

أما المقاربة الأولى فقد شاع استخدامها في القرن 19 "**دور الفقراء** " التي كان الداعون إلى إنشائها يعتقدون أن أصول الفقر تعود إلى واحدة أو أكثر من الخصائص في شخصية الفرد الفقير نفسه ، فالفقير هو الشخص الذي يعاني من العجز إما بسبب الافتقار إلى المهارات ، أو لضعف جسماني أو أخلاقي فيه أو لهبوط همته أو لتدني قدراته، حيث كان الاعتقاد بأنه لا يحقق النجاح إلا من يستحقه.

و في هذا النطاق طرح لويس رأيه في وجود ثقافة الفقر في أوساط الكثير من الناس و أن الفقر ليس نتيجة لنواحي القصور و العجز الفردية ، بل هو محصلة لبيئة اجتماعية و ثقافية واسعة تجري فيها التنشئة الاجتماعية للأطفال، و تنتقل ثقافة الفقر عبر الأجيال.

ويعتقد ماري أن ثمة نوعين من الفقراء و هما:[2]

- فئة لا يد لها في فقرها كالأيتام و الأرامل و العجزة.
- فئة يعتمد أفرادها على معونات الحكومة اعتماد شبه كلي، وهي تعزف عن دخول سوق العمل.

أما النظرية الثانية فتؤكد على العمليات الاجتماعية التي تنتج الفقر، فترى أن قوى هيكلية قائمة في بنية المجتمع مثل: الطبقة ، الجنوسة والاثنية و المنزلة المهنية والتحصيل العلمي، هي التي تشكل أسلوب توزيع الموارد، ويميل المنظرون إلى التأكيد على أن هبوط الهمة وغياب الحوافز والطموح بين الفقراء ليست سببا في شيوع ثقافة التبعية بل هي حصيلة ونتيجة للقيود المفروضة على أوضاعهم.

---

[1]- رقية خياري ، **مرجع سابق** ، ص 168

[2]- أنتوني غدنز ، **مرجع سابق** ، ص 384.

كما أن تخفيف الفقر لا يعتمد على تغيير توجهات الناس ونظرتهم إلى الحياة، بل على وضع السياسات الهادفة إلى توزيع الدخل والموارد بصورة أكثر إنصافا في المجتمع ، ومن بين السياسات الإصلاحية إجراءات عملية لدعم رعاية الطفولة، ضمان الحد الأدنى من الأجور ،تأمين مستويات دخل مضمونه للعائلات.

4.7– الفقر حسب مدرسة النظام العالمي: يربط أصحاب هذا الاتجاه في دراستهم لمشكلة الفقر بين النظام الاقتصادي العالمي السائد ومعدلات الفقر، إذ تهتم الباحثة **فاندا اشيفا** بالعولمة وما انطوت عليه من إعادة صياغة للنظام الاقتصادي العالمي، إذ أنها أدت إلى اختفاء المزارع الصغيرة التي كانت تمثل مصدرا أساسيا للغذاء العالمي وذلك بسبب إنشاء المزارع الضخمة ذات الإنتاج الأحادي مما أدى إلى عجز المزارع البسيط على منافستها.

كما تبين ويلما دانوي أن حوالي ثلث سكان العالم الأقل تنمية (العالم الثالث) يعيشون في فقر مطلق وترى أن هناك أسبابا بنائية للفقر في العالم وتربطها بعوامل متعددة مثل :الاستعمار والنظام الاقتصادي العالمي السائد، وما يتضمنه من غياب لعدالة التوزيع ونهب لثروات الشعوب الفقيرة والنمو السكاني وتركز الثروة في أيدي القلة .[1]

ويرى كل من " **آدم هبرش –وسي ويلر** " أن نظام السوق الحر القائم على إزالة كافة الحواجز التي تعيق حركة المال والبضائع بين الأسواق العالمية والذي تدعو إليه العولمة والتي تزعم أنها تؤدي إلى القضاء على الفقر والتخفيف من حدته ، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، فالأرقام والبيانات الصادرة عن هيئات دولية للبنك الدولي ، تشير إلى أن نظام السوق العالمي المفتوحة قد أدى إلى نمو اقتصادي بطيء مع زيادة في عدد البلدان الفقيرة.

8/– الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر : يمكن القول بأن **الفقر** هو أكثر الآفات الاجتماعية حدة من حيث آثاره الضارة وانعكاساته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .وفيما يلي عرض موجز لهذه الآثار والانعكاسات:

–ظهور الآفات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة مما يؤدي إلى:

- اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس.

[1]- رقية خياري ، **مرجع سابق** ، ص ص 169- 172.

- انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج عن انخفاض الدخل ومستوى المعيشة رغبة في الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.
- قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع .[1]
- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات.
- **التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة:** يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر الناتجة عن الفقر، فالفقير يسعى إلى الحصول على الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية و نادراً ما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني.[2]
- **الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال:**تنعكس الأمراض الاجتماعية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي، بشكل سلبي على وضع المرأة والأطفال في الأسر الفقيرة، وما ينجم عن ذلك من ضعف العدالة الاجتماعية واستشراء الفساد وقصور الخدمات الاجتماعية.
- ظهور الفساد و انتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد.[3]
- هجرة العقول و العمالة إلى الخارج.

9/– توصيات واقتراحات للحد من الآثار السلبية لظاهرة الفقر :

- تبني الدولة لسياسات تحمل في طياتها أساليب مواجهة الفقر والحد منه، من خلال مخطط شامل طويل الأجل يعمل على تنمية القطاعات(الصحة، التعليم، التشغيل...الخ)بشكل متوازن ومتكامل.
- على الحكومة العمل على الحد من الفساد الاقتصادي والإداري، من خلال سن التشريعات الصارمة التي من شأنها القضاء على الجرائم الاختلاس، الرشوة، البيروقراطية...الخ.
- العمل على تحقيق التوازن بين سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية، من خلال تحديد متطلبات السوق ومن ثم تحديد مخرجات هذه المؤسسات للحد من البطالة.

---

[1]- حاج قويدقورين، **مرجع سابق** ، ص 18.

[2]- شيماء أسامة محمد صالح ، **مرجع سابق** ،ص 12.

[3]– عبد الرحمن سيف سردار، **مرجع سابق** ، ص 26

- زيادة توفير فرص التعليم من خلال توسيع نطاق مجانية التعليم، وذلك من خلال التكفل بالتلاميذ والطلبة من العائلات المعوزة محدودة الدخل بتحمل الدولة لنفقات التعليم .
- توفير الخدمات الأساسية مثل: الصحة والتغذية والتعليم والسكن وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد التي تعتبر من الضروريات للحياة الكريمة.[1]
- دعم هذه الحرف الصناعات الحرفية و التقليدية والعمل على توسيعها والقيام ببعض التدريبات الحرفية التي تساعدهم على زيادة دخلهم.
- الاهتمام بالدعم وتقديم وسائل التكافل والضمان الاجتماعي، من خلال توسيع دائرة الضمان الاجتماعي لتشمل غير الأجراء ومعدومي الدخل.
- غرس روح المواطنة بين أفراد المجتمع والمساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي الإيجابي، في مختلف المدارس لغرس فكر الانتماء وحب الوطن منذ الصغر.
- تعزيز القدرة على حفز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة ، ودعم وتفعيل دور الصناديق الاجتماعية التي تهدف إلى تأهيل الأسر الفقيرة للمساهمة في العملية الإنتاجية.
- تقديم برامج لتنمية المشروعات الصغيرة بحيث تقوم هذا البرامج بتمويل المشروعات الصغيرة من خلال تقديم القروض الميسرة للصناعات الصغيرة عن طريق التعاقد مع البنوك وفروعها بالإضافة إلى توسيع وتطوير هذه المشاريع وتقديم خدمات المعونة الفنية من تدريب وتسويق ومتابعة لحل المشاكل الفنية الخاصة بالإنتاج وضبط الجودة.[2]
- تطبيق اللامركزية الكاملة في السلطة و اتخاذ القرار و اعطاء الدور الرئيسي للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات لأفراد المجتمع المحلي من خلال مؤسسات مجتمعية تتمتع بالحرية و الديموقراطية.
- لا تتحقق التنمية المتواصلة القادرة على البقاء المرتكزة على التنمية البشرية، إلا ببناء تكنولوجيا تتسم بأنها كثيفة العمل ، كفء في استخدام الطاقة ، منخفضة التكاليف غير ملوثة للبيئة و تؤدي لرفع إنتاجية عناصر الانتاج المحدود و تحافظ على الموارد الطبيعية.[3]

---

[1]- حاج قويدقورين، **مرجع سابق** ، ص 18.

[2]- شيماء أسامة محمد صالح ، **مرجع سابق** ،ص 12.

[3]- عبد الرحمن سيف سردار، **مرجع سابق**، ص 24

محاضرة (13): الهجرة و الهجرة الغير شرعية

تمهيد:

الهجرة ظاهرة اجتماعية مستمرة عرفت من القدم، حيث كان الانسان يهاجر من مكان إلى أخر دون قيد ، حتي ظهور الثورة الصناعية وما تبعها من تطور القوانين المحلية و الدولية أين فرضت جوازات السفر و تأشيرات حدت من حرية تنقل الأشخاص ،حيث أن اعتماد مبدأ الحدود ونزاع المصالح السياسية و الاقتصادية حد من الهجرة النظامية و نشأت بالموازاة ما يسمى بالهجرة غير الشرعية .

1/ الهجرة:

1.1- **تعريف الهجرة:** وهي ظاهرة اجتماعية، تعنى لغويا: الترك و الانتقال

من ناحية علم السكان ""أنها الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع لأخر بحث عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا "[1]

من ناحية علم الاجتماع فتدل على« تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية و غيرها، فالهجرة تعنى انتقال فرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى بحثا عن عمل خارج أو داخل البلد لتحسين ظروف الحياة و ما يصاحبه من تغيرات.[2]

كما تعرف على أنها" ظاهرة اجتماعية يتم فيها التقاء الجماعات البشرية و التحامهم، عرفتها البشرية منذ ظهور الانسان القديم، حيث أنها ملازمة للإنسان فرضتها عليه الظروف الاجتماعية و السياسية و الحروب و المنازعات و انتشار الأوبئة و الأمراض، حيث كانت الجماعات البشرية تتحرك من مناطق اقامتها العادية نحو مناطق أخرى يتحدد قربها أو بعدها للإمكانيات المتاحة لهذا الانسان".[3]

الهجرة النظامية هي الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الأعراف والقواعد الشكلية والشرعية المتعامل بها دولياً، والمتطلبة وفق قانون كل دولة على حدا ,وتقوم على النحو التالي:

---

[1]- مجموعة من المؤلفين، **الهجرة غير الشرعية في محيط البحر الأبيض المتوسط**، ابن النديم للنشر، الجزائر ، ط 1 ، 2014، ص ص 20 .21

[2]- فيروز مامي زرارقة، **مرجع سابق** ،ص 236

[3]- نجاح بوالهوشات ، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر و المشكلات الاجتماعية – مقاربة سوسيولوجية**، كتاب الملتقى الهجرة ، الحراك و النفي و اثارهم على الصعيد الثقافي و اللغوي،مخبر الدراسات و الابحاث حول الرحلة و الهجرة ، جامعة منتوري ، قسنطينة .، الجزائر، 2010، ص 148

- يجب أن يحمل المهاجر وثيقة سفر رسمية .
- لا بد ألا يكون ممنوعاً من مغادرة الدولة المنتمي اليها لأسباب قانونية .
- يجب أن يحصل على الإذن الشرعي للدخول إلى الدولة الراغب بالهجرة اليها .
- أن يدخل الأماكن المرغوب دخولها من أماكن مجازة ومسموح دخولها قانونياً .
- أن يستهل اقامته وينهيها في الدولة وفق المسموح والمقرر وفقاً لقوانينها وأنظمتها .

2.1- مبادئ الهجرة:[1]

- إن عدد المهاجرين المتبادل بين منطقتين نابع طردا لقوة النبذ من المجتمع الأصلي ، وقوة جذب المكان المقصود.
- لكل تيار رئيسي للمهاجرين يوجد تيار مضاد دائم مساوي في الحجم.
- سكان المدن أقل هجرة من سكان المناطق الريفية.
- تتحرك رغبة السكان المهاجرين في الهجرة لمسافات صغيرة فقط.
- إن الهجرة الريفية الحضرية يمكن أن تتم على مراحل، حيث أن التيار الرئيسي للهجرة يكون من المناطق الزراعية إلى المدن الصغيرة ومن المدن الصغرى إلى المدن الكبيرة.
- إن السكان دائما يفضلون الهجرة إلى المراكز الرئيسية للتجارة و الصناعة.
- الاناث يميلون للهجرة أكثر من الذكور بالنسبة للمسافات القصيرة.

3.1- **خصائص المهاجرين** :تتعدد الهجرات حسب خصائص الأشخاص المهاجرين ، وقد وضحت دراسة **كاسلز** و تقارير الأمم المتحدة هذه الخصائص في عدد من الفئات و هي:[2]

- مهاجرون لفترة محدودة.
- مهاجرون ذو مهارات عالية و نشاط تجاري،وهؤلاء يحملون المؤهلات التخصصية و يتحركون في نطاق أسواق العمل.
- المهاجرون الغير الشرعيين: وهؤلاء الذين يدخلون دولة ما دون تصاريح رسمية سعيا للبحث عن فرص للعمل.
- الهجرة القسرية: هي تشمل أولئك الذين ينزحون نتيجة كوراث بيئية أو مشروعات تنموية.
- هجرة العمال المؤقتون: وهم الذين يهاجرون لفترة محدودة للالتحاق بعمل ما.

---

[1]- خليل البدو ،**علم الاجتماع السكاني** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ،الاردن ، 2008 ،ص ص 85- 86

[2]- حنفى عوض ، **المشكلة السكانية و تحديات البقاء**، المكتب الجامعي ، الاسكندرية ، 2010، ص ص 198- 199

➢ المهاجرون اللاجئون: هم الذين فرض عليهم الخروج من وطنهم الأصلي تحت ظروف قهرية و لجأو إلى دولة أخرى.

4.1- أنواع الهجرة الشرعية:

1.4.1- وفق محك جغرافي : و تنقسم الهجرة إلى:

- **الهجرة الداخلية:** هي التحركات السكانية التي تحدث داخل الدولة و التي غالبا ما تحدث بين الريف و المدينة لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من فرص العمل، الخدمات المختلفة ،المعامل و الشركات الصناعية.
- **الهجرة الخارجية:** هي التحركات السكانية التي تتم عبر الحدود الاقليمية للدولة.[1]

2.4.1 – وفق محك سيكولوجي:

- **الهجرة الإرادية:** وانتقال الفرد من مكان لأخر دون ضغط أو اجبار رسمي، بغية تحسين حالته الاقتصادية و الاجتماعية
- **الهجرة الاجبارية:** اجبار بعض الأفراد أو الجماعات على ترك مواطنهم (تهجير أو اخلاء منطقة معينة أو النزوح عنها خشية كارثة).

3.4.1- وفق محك زمني :

- **الهجرة الدائمة و المؤقتة:** هو سلوك يقوم به الأفراد عن رغبة التنقل من موطنهم إلى موطن غريب عنهم أملا في أن يجدوا لهم فيه حياة اخرى أفضل، ومتخذين فيه موطنا جديد لهم بصفة دائمة أو مؤقتة.[2]

4.4.1- وفق محك عددي:

- **الهجرة الفردية:** وهي هجرة يقوم بها فرد من مكان لأخر.
- **الهجرة الجماعية:** وهي انتقال مجموعة من الأفراد من مكان لأخر.

---

[1]- مجموعة من الباحثين، **مرجع سابق**، ص 23.

[2]- خليل البدو، **مرجع سابق** ، ص 67.

2/– الهجـرة الغيـر شـرعية: أطلقـت علـى هـذه الظـاهرة عـدة تسـميات كـالهجرة غـير المشـروعة و غـير القانونيـة، الهجـرة السـرية، و حسـب المـؤتمر الـدولي للسـكان و التنميـة عـام 1994 فالأصـح هـو اسـتعمال مصـطلح "**الأشـخاص بـدون وثـائق**" نظـرا لان مصـطلحي المهـاجر غـير الشـرعي و غـير القـانوني يحمـل طـابع التجـريم، في حـين أن الملتقـى الـدولي للهجـرة المنعقـد في بـانكوك سـنة 1999 يـرى توظيـف مصـطلح "**الهجرة غير القانونية**" لأنه هذه الهجرة تنظم بواسطة شبكات اجرامية مختصة في تهريب المهاجرين.[1]

1.2- **تعريـف الهجـرة غيـر الشـرعية:** " هـي التسـلل عـبر الحـدود البريـة و البحريـة و الاقامـة بدولـة بطريقـة غـير مشـروعية ،وقـد تكـون الهجـرة في أساسـها قانونيـة و تتحـول فيمـا بعـد إلى غـير شـرعية "[2]

كمـا تعـرف علـى أنهـا ""قيـام شـخص لا يحمـل جنسـية الدولـة أو مـن غـير المـرخص لـه بالإقامـة فيهـا بالتسـلل إلى هـذه الدولـة عـبر حـدودها البريـة أو البحريـة أو الجويـة ،أو الـدخول إلى الدولـة عـبر أحـد منافذها الشرعية بوثائق و تأشيرات مزورة"[3]

وتعرفهـا منظمـة الدوليـة العمـل " هـي الـتي تكـون بموجبهـا المهـاجرين مخـالفين للشـروط الـتي تحـددها الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية"

وعرف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي بأنه" كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجر غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية"[4]

2.2– أصناف المهاجرين غير الشرعيين :[5]

- الأشـخاص الـذين يـدخلون بطريقـة غـير قانونيـة دول الاسـتقبال و لا يسـوون وضـعهم القانوني.

---

[1]– عبد الحليم بن مشري، **ماهية الهجرة غير الشرعية**، مجلة الفكر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،العدد 7، (ب. ت) ،ص 98

[2]– مجموعة من الباحثين، **مرجع سابق** ، ص 23

[3]– محمد فتحي عيد، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (ب. د .ن)، الرياض ، ط 1 ، 2010 ، ص 50

[4]– خالد الحمدوني ، **السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة و اشكالية ادماج المهاجرين**، كتاب الملتقى الدولي: **ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع و التداعيات**، المركز العربي الديمقراطي ، ألمانيا ، 17-18 أكتوبر 2019، ص 251

[5]– فيروز مامي زرارقة، **مرجع سابق** ، ص ص 238- 239

- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية و يمكثون هناك بعد انقضاء مدة الاقامة القانونية.
- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال اقامة مسموح بها.

وقد حدد تابينوس أربعة حالات تمكننا من اطلاق صفة المهاجر غير الشرعي و هي:

- دخول قانوني، إقامة قانونية، عمل غير قانوني.
- دخول قانوني، إقامة غير قانونية، عمل غير قانوني.
- دخول غير قانوني، إقامة قانونية، عمل قانوني.
- دخول قانوني، إقامة قانونية، عمل غير قانوني.
- دخول غير قانوني، إقامة غير قانونية، عمل غير قانوني.

ففي الحالة الأولى التي يكون فيها الدخول و الاقامة قانونيان غير أن العمل غير قانوني نكون أمام مفهوم "العمالة غير مشروعة"، أما بالنسبة للحالة الثانية و التي يكون فيها الدخول قانوني و الاقامة غير قانونية فنكون بصدد مفهوم "الاقامة غير المشروعة".[1]

3.2- أشكال الهجرة غير الشرعية:

- تتمّ الهجرة السرية في كل أنحاء العالم بثلاث طرق رئيسية وهي كالتالي:
- **الطرق البرية:** وتتم عن طريق تسلل الأفراد أو الجماعات عبر الحواجز البرية ما بين الدول .
- **الطرق البحرية:** وتتم بتجاوز مياه البحر باستخدام وسائل وآليات مختلفة ،من بين هذه الأساليب سماسرة تهريب الأفراد وهم مجموعة من الأفراد اعتادوا التخطيط لتنفيذ مخططاتهم الاجرامية في مجال تهريب الاشخاص خارج البلاد بطرق غير شرعية ، حيث يقومون بإيهام الراغبين بالسفر للدول الاجنبية بتذليل الصعاب لهم حين وصولهم للدول المراد الذهاب إليها مقابل مبالغ مالية، أو عن طريق الأفراد العاملين في مجال الصيد بحيث يقومون بالاتفاق مع السماسرة لشراء أحد مراكب الصيد، و يتم الابحار من أحد الموانئ ليتم الوصول إلى مناطق النزول في أحد المراكب التجارية و توجه مباشرة إلى البلاد المراد الوصول إليها و قبل الساحل يقوم الأفراد بالقفز و السباحة حتي الساحل.[2]

---

[1]- عبد الحليم بن مشري، **مرجع سابق**، ص ص 100- 101.

[2]- طارق عبد الحميد الشهاوي ، **الهجرة غير الشرعية – رؤيا مستقبلية** ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2009 ،ص ص45 – 46.

- **الطرق الجوية**:وتتمم عن طريق التسلل داخل المطارات، وتتميز بتزوير الوثائق بصورة دقيقة حتّى لا يكتشف أمرهم في المطارات.

4.2- أسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية:

- ازدياد أعداد الشباب في دول العالم الثالث و تناقص فرص العمل إضافة إلى زيادة الفوارق بين الدول الغنية و الفقيرة، كما ازداد الوعي بهذه الفوارق و أصبح السفر متاح للجميع بسبب التقدم الذي حدث في وسائل السفر و العولمة.[1]
- البيروقراطية والروتين والمركزية الشديدة :من خلال وجود جهاز إداري تقليدي لا يقدر أهمية العلماء ولا يحترم دورهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحرص إلى التشبث برأيه وتجاهل أراء الأخرين.
- الصراعات السياسية و نظم الحكم الجائرة تؤدي إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاورة الاكثر ديموقراطية و التي يشيع فيها الهدوء و السلام ، إضافة الى الحروب الدولية و الحروب الأهلية.[2]
- **الأسباب النفسية والاجتماعية**: تلعب هذه الأسباب دورا هاما في تحفيز الفرد إلى الإقدام على الهجرة غير الشرعية والتمسك بها انطلاقا من الوسط الذي يعيش فيه بحيث تتكون له رغبات وطموحات يحاول تحقيقها في دول الاستقبال بعد إقباله على هذه الظاهرة ، ومن هذه الأسباب نجد:

- **صورة النجاح الاجتماعي**: إن عودة المهاجرين لقضاء العطلة في أوطانهم ومع ابراز مظاهر الغنى (هدايا / وسيارات/استثمارات)،كلها مظاهر تغذيها وسائل الاعلام المرئية.[3]
- **أسباب نفسية وذاتية**: وهي تخص الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي والعيش على حضارة وثقافة البلاد المراد الهجرة إليها

- **الانتشار الواسع لشبكات الهجرة غير شرعية**: تلعب هذه الشبكات دورا هاما جدا في انتشار الظاهرة وهي شبكات متعددة الجنسيات تستغل الظروف الصعبة التي يعيشها

---

[1]- **نفس المرجع**، ص 48.

[2]- حمدي شعبان ، **الهجرة غير المشروعة- الضرورة و الحاجة** ، مركز الاعلام الأمني ، مصر ، (ب. ت)، ص 07.

[3]- فيروز مامي زرارقة ،**مرجع سابق** ، ص 248

الأفراد، وتجمع من ورائهم مبالغ مالية طائلة بعد اغرائهم في ترحيلهم إلى دول استقبال الهجرة الغير شرعية.[1]

- **التهميش**: أن عدم شعور أفراد المجتمع بأهمية وجودهم، الناتج عن عدم اشراكهم في تسيير الشؤون المتعلقة بحياتهم، يجعلهم يشعرون بالتهميش و بعدم جدوى الدور الذي يقومون به في الحياة الاجتماعية.[2]
- **عوامل الجذب**: و تتمثل عوامل الجذب في :[3]

-نقص عدد السكان في بعض المجتمعات الرأسمالية بسبب انخفاض معدل المواليد و زيادة عدد المسنين و تجنيد الشباب للحرب.

- مضاعفة الجهود المنظمة لقوى العمل كالإحالة على التقاعد المبكر، تخفيض ساعات العمل.

- انتشار المهن الفنية بما يتماشى مع التطور التكنولوجي.

- تنامي الصناعات كثيفة الانتاج مما أدى إلى تراجع العمالة اليدوية و الصناعات الصيفية .

5.2- أنواع الهجرة غير الشرعية: تنقسم الهجرة غير الشرعية إلى قسمين:

- **الهجرة غير الشرعية المباشرة** : وتتم بطريقة مباشرة بين دولتين "المنشأ و المقصد "، دون أن يمر المهاجرون السريون بدولة العبور، و تتمثل الحالات التي يستعملها المهاجرون للوصول إلى البلد المقصد: استعمال وثائق المزورة ،التسلل عبر الحدود ، الاستعانة بالمهربين

- **الهجرة غير الشرعية عير مباشرة** : يقصد بها مجموعة المهاجرين التي تنطلق من بلد المنشأ ،وتعبر بطريقة غير قانونية دولة العبور من أجل البقاء فيها مدة معينة بهدف الوصول إلى دولة المقصد بطريقة غير قانونية (عملية اختراق غير قانونية لحدود دولة أو عدة دول).

---

[1]- محمد معمر ، **حجم و تيارات الهجرة غير الشرعية و أسبابها**، كتاب المؤتمر الدولي ظاهرة الهجرة كأزمة، مرجع سابق، ص 130

[2]- نجاح بوالهوشات ، **مرجع سابق**، ص 161

[3]- السيد حنفي عوض، **مرجع سابق** ، ص ص211- 212

6.2- النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية:

1.6.2- نظرية التحليل النفسي للهجرة غير الشرعية: ترى هذه النظرية أن الإقدام على الهجرة غير الشرعية يعتبر نمط من الأنماط السلوكية التي يمارسها الإنسان في حياته اليومية، بما تمليه عليه شخصيته من مشاعر و أحاسيس، فمنها ما هو مشعور به و جلي ومنها ما هو خفي في شخصيته و هو الأكثر أهمية في التفسير.

في هذا السياق يرى سيجموند فرويد ، الذي يعود له الفضل في بناء الأسس الأولى لنظرية التحليل أن شخصية الإنسان هي مركبة من ثلاث مكونات أساسية وهي : الهو، و الأنا و الأنا الأعلى، حيث تتنافس هذه المكونات الثلاثة مع بعضها من أجل الطاقة النفسية المتاحة.

و في ضوء هذا التصور يمكن تحليل شخصيات الأفراد المقبلين على الهجرة غير الشرعية، والمعتقدين بأنها حلا لمشكلاتهم، بالرغم ما تحمله ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أخطار تمس حياتهم، فسيطرة الهو على شخصية الفرد تجعله لا يتمكن من التفكير المنطقي الذي يوازن بين مقومات السلوك، وبين العوامل الدافعة و الجاذبة له، وتصبح قدرته على التمييز ضعيف، و بالتالي تنجرف شخصيته نحو أنماط سلوكية معينة بغرض النظر عن سلامتها، و بالتالي فالهجرة غير الشرعية هي نتاج للخصائص النفسية للمهاجرين غير الشرعيين و الذين قرروا الإقبال على الظاهرة لاعتبارات و أشياء محيطة بهم تخصهم.[1]

2.6.2- النظرية النسق الاجتماعي : أكدت هذه النظرية أن الإنسان كائن يحب الاستقرار بطبيعته، و أن الهجرة تتطلب وجود منبهات إما من داخل المجتمع أو من خارجه تدفع الفرد أو الجماعة إلى الهجرة ،وهي تعد منفذاً ومخرجاً لحالات التوتر التي تحدث نتيجة لشعوره بالتنافر بين واقع هيبته و احترامه ودرجة تأثيره بالآخرين والأحداث والأشياء الواقعية وبين ما يتوقعه ويتمناه من ذلك لذا تبرز لديه في تلك اللحظة الحاجة إلى التغير، وعليه فإن الهجرة إلى بيئة جديدة أفضل من تلك التي يعيش فيها تقلل من التوتر ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تولد ضغوطاً و صراعات قد تؤدي إلى خلق حالات من التوتر النفسي وعدم التوازن.

3.6.2- نظرية التغير الاجتماعي: تذهب هذه النظرية إلى تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى عوامل التغير الاجتماعي التي يتميز بها المجتمع خاصة عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، من خلال المراحل التاريخية التي قدمها زلنسكي و هي :[2]

---

[1]- محمد معمر ، **مرجع سابق**، ص 111.

[2]- فيروز مامي زرارقة ،**مرجع سابق** ، ص 243.

– مرحلة المجتمع التقليدي التي كانت فيه الهجرة محدودة و ذات طابع دوري يتعلق بالممارسات العرفية و التقاليد.

– مرحلة المجتمع الانتقالي الذي يتميز بزيادة معدلات الانجاب مما نتج عنه الهجرة الريفية الحضرية

– مرحلة المجتمع الانتقالي في مراحلة المتأخرة حيث تتقلص معدلات الزيادة السكانية ومن ثم نقص معدلات الهجرة.

– مرحلة المجتمع المتقدم الذي يتميز بانخفاض معدل الانجاب و نقص الهجرة من الريف إلى المدينة مما شجع المهاجرون الشرعيون و غير الشرعيون للهجرة إلى هذه المجتمعات للحصول على فرص أكبر للعمل و تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية لأسرهم.

4.6.2– نظرية الدفع– الجدب:

حددت هذه النظرية الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتتجلى في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل للطرد عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع وأثره على الغذاء والموارد الأخرى، و العامل السكاني يكون أكثر وضوحا في الدول الفقيرة التي تناضل لمواجهة مشكلات غذاء كبرى ،ويتمثل العامل البنائي الآخر في الهوة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها، أما عوامل الجذب فتتمثل في الزيادة المضطردة على العمل في بعض القطاعات والمهن فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعية معينة من العمال، وهناك أيضا عوامل الشيخوخة التي تزحف على الدول الصناعية وبالذات في أوروبا الغربية ما يؤدي إلى إنكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجية من سوق العمل.[1]

[1]- صابر بحري و بلال طوبان، **الدوافع الكامنة وراء الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري**، كتاب المؤتمر الدولي ظاهرة الهجرة كأزمة، مرجع سابق ،ص 48

7.2- أثار و نتائج الهجرة غير الشرعية:

1.7.2- الاثار السلبية :

من الناحية الاقتصادية

- ارتفاع أعداد المهاجرين خاصة من الحرفيين و المزارعين يؤدي إلى حدوث ندرة و خلل في الكفاء الانتاجية .
- يؤدي نقص العمالة الماهرة إلى زيادة معدلات الأجور للمتواجدين من هذه الفئة، الأمر الذي يؤثر على هيكل الأجور و التكلفة الاقتصادية للسلع و المنتجات.
- فقدان المهارات و المؤهلات بالنسبة للمهاجرين الذي يقبلون العمل في أعمال لا تناسب مهاراتهم و قدراتهم المهنية.
- تزايد نسبة البطالة .
- الاحلال باليات سوق العمل و خلق عدم التوزان بين العرض و الطلب نتيجة كثرة وتزايد العمالة المتسللة.
- تكبد الدول أعباء مالية لملاحقة و احتجاز ومعاقبة المخالفين.

من الناحية الاجتماعية:

- ظاهرة الزواج بالأجنبيات نتيجة البحث عن مبرر مشروع يضمن للمهاجر وجوده الأمن داخل الدولة.
- تزايد نسبة الطلاق لغياب الزوج مدة طويلة عن المنزل، كما يفقد الاطفال الموجه الرئيس في تربيتهم مما يؤدي إلى الانحراف الأخلاقي و السلوكي.
- تراجع القيم و المبادئ الأصلية للمجتمع.
- ظهور الأحياء العشوائية (تدهور الصحة البيئية و انتشار الأمراض الاجتماعية).

من الناحية الامنية:

- تزايد جريمة الاتجار بالبشر من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع و القمع و القهر العقلي و الجسدي.[1]
- انتشار ظاهرة التشغيل بطريقة غير قانونية.
- ازدياد ظاهرة التشرد و تزايد جرائم السرقة و النصب و الكسب غير المشروع و ترويج المخدرات.
- دخول الممنوعات مثل : الاسلحة و المتفجرات و ذخائر لزعزعة أمن الدولة ،كما تساعد على ظهور الأفكار المتطرفة.[2]

2.7.2- الأثار الايجابية :[3]

- حصول الدول المهاجر اليها على المزيد من الايدي العاملة التي تعضد النشاط الاقتصادي بها.
- استغلال الطاقة الإنسانية بطريقة مثمرة.
- أن يكون المهاجرون رسل ثقافة و أبواق الدعاية ،فيعملون على نشر لغاتهم و آدابهم و أفكارهم و تراثهم الثقافي.

8/- استراتيجية المواجهة:

- انشاء مراكز البحوث و الدراسات الأمنية و تعميق دورها العلمي في دراسة و تحليل الظواهر الاجرامية و خاصة الهجرة غير الشرعية للتعرف على تطوير أساليبها و وسائلها و التوصل إلى تحديد الطرق الكفيلة بمواجهتها و معالجتها.
- توظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني و متابعة التقدم التكنولوجي لاستثمار ايجابياته المستجدة.[4]

---

[1] - حمدي شعبان، **مرجع سابق**، ص 11

[2] - أحسن موالك، **عوامل تعلق الشباب الريفي بالهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص التغير الاجتماعي ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010/2009 ، ص 163

[3] - كريمة محروق، **الهجرة غير الشرعية أسبابها و أثارها**، كتاب المؤتمر الدولي ظاهرة الهجرة كأزمة، مرجع سابق، ص 354

[4] - طارق عبد الحميد الشهاوي ، **مرجع سابق**، ص 75

- أن تقوم وسائل الاعلام بتوعية الأسرة بظروف المجتمع و حثها على تخفيف الضغط النفسي الدي تفرضه على الشباب ، اضافة إلى توعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية من خلال بث التجارب الفاشلة للهجرة غير الشرعية و عرضها باستمرار على المواطنين.
- العمل على جذب الاستثمارات الاجنبية لخلق سوق العمل مع تحديد حد أدني من الأجور داخل القطاع الخاص حتي لا يشعر الشباب بالاستغلال داخل الوطن.
- أن تضع مؤسسات المجتمع المدني خطط غير تقليدية تعمل على توفير برامج عمل غير نمطية للشباب، و العمل على غرس قيم ومفاهيم المواطنة و الانتماء لدى الشباب.[1]
- فتح أبواب المشاركة السياسية لمختلف شرائح المجتمع بجميع أبعادها (الترشح في الانتخابات التشريعية، ادماجهم في المجالس البلدية و الولائية ....)، و اشراكهم في اتخاذ القرارات المهمة التي تخص البلاد.[2]

المحاضرة (14) : الفساد و انهيار اخلاقيات الوظيفة

تمهيد :

أصبح الفساد أفة اجتماعية متفشية في كل من القطاعين العام و الخاص على حد سواء و في جميع أقطار العالم ،وتتعدد صور الفساد باختلاف الجهة التي تمارسه، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو أهلية ، وهو يهدف إلى تحقيق مصلحة شخصية على حساب المصلحة العامة

1/- مفهوم اخلاقيات الوظيفة و الفساد

1.1- **مفهوم اخلاقيات الوظيفة** :يعرف الجازي الشبيكي :" أخلاقيات الوظيفة العامة ما هي إلا تطبيق للقيم الجيدة التي يؤمن بها الموظف على سلوكيات في بيئة العمل، كما تعمل تلك الأخلاقيات على توفير الأساس القانوني، والأخلاقي للسلوك الفردي في مختلف المواقف، والظروف التي يواجهها الموظف داخل العمل أو خارجه، كما أنها تنعكس في القوانين والتعليمات وقواعد السلوك والمعايير المهني"

2.1- يعرف **الفساد الإداري:**"بأنه إساءة استخدام السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاصة".[1]

---

[1]- فيروز مامي زرارقة، **مرجع سابق** ، ص 251.

[2]- نجاح بوالهوشات ، **مرجع سابق** ، ص 174.

وجاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته".

كما عرف الفساد على أنه " سوء استخدم السلطة و الوظيفة العامة و الخروج عن أحكام القوانين و التشريعات و اللوائح الصادرة بموجب تلك القوانين ،أو عدم الالتزام بالنظم و السياسات العامة المعتمدة من قبل الموظف العام ،أو تفسيرها بطريقة خاطئة بهدف الحصول على كسب غير مشروع أو منافع يتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة".[2]

"هو إساءة إستخدام السلطة الممنوحة لفرد أو جماعة سواء كانت هذه السلطة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية في المال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق القوانين، أو الاستفادة والمساعدة في غيابها من أجل تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة والإضرار بها".[3]

وتوصف ظاهرة الفساد بأنها: [4]

- ظاهرة سيئة تؤدي إلى إساءة استعمال السلطة الرسمية ومخالفة الأنظمة و القوانين والمعايير الأخلاقية.
- ظاهرة تؤثر على أهداف المصلحة العامة.
- ظاهرة نتجت عن انحرافات سلبية.
- ظاهرة تحدث بشكل فردي أو جماعي.
- ظاهرة تهدف إلى إحداث انحراف في المسار الصحيح في النظام الاداري.
- ظاهرة سلبية قد تحقق عوائد غير شرعية للشخص الذي يمارسها.

2/– خصائص الفساد :[5]

✓ **السرية** :تتميز ممارساته وإجراءاته بالسرية والتحفظ لما يتضمنه هذا النشاط من ممارسات غير مشروعة.

---

[1] – حمزة حسن خضر الطائي و مازن ليلو راضي، **الفساد الاداري في الوظيفة العامة** ،مركز الكتاب الأكاديمي ، الاردن ، ط 1 ، 2015 ، ص 19.

[2] – جمال درهم زيد، **أخلاقيات منظمات الأعمال ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مبادئ الحوكمة** ،مركز الكتاب الجامعي، صنعاء ، ط 1 ، 2016، ص 236

[3] – محمد جمعة عبدو ، **الفساد أسبابة .ظواهره . اثاره الوقاية منه** ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، 2018 ،ص 07

[4] – بلال خلف السكارنة ،**الفساد الاداري** ،دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط 1 ،2011. ص23.

[5]– فضيلة بوطورة و نوفل سمايلي ، **تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان و التنمية البشرية في الجزائر**، مجلة مركز حكم القانون و مكافحة الفساد،(ب.ب)،2019 ،ص 03

- ✓ **تعدد الأطراف المشاركة في ممارسة الفساد** :بسبب العلاقات التبادلية والمصالح المشتركة بين الأطراف الفاعلة في عمليات الفساد.
- ✓ **سرعة الانتشار** :ينمو الفساد وينتشر أكثر كلما وجدت البيئة المناسبة.
- ✓ **التنظيم المحكم** :وهو ما يجعله كنسق معين يعتمد بالدرجة الأولى على التحايل وخرق القوانين واستغلال الثغرات.
- ✓ **تكريس البيروقراطية** :يدعم ويرسخ الفساد الإداري قيم ومفاهيم البيروقراطية وهو ما ينعكس سلبا على التنظيم ككل، مما يؤدي إلى إضعاف روح الانتماء والمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الوظيفة العامة.

3/– أبعاد الفساد :[1]

1.3– البعد السياسي :تتمثل في التغيرات في الحكومة و النظم الحاكمة الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ، مما يهيئ الجو للفساد الإداري، وكدا غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية و الدستورية.

2.3– البعد الاقتصادي: يتمثل في تدني المستوى المعيشي الأمر الذي يسمح بظهور آفة الرشوة ، حيث يسعى المسؤولون الحكوميون و الأفراد إلى الكسب الشخصي باستغلال مناصبهم المرموقة في دوائرهم الاقتصادية و السياسية.

3.3– البعد الاجتماعي : قد ابتلي المجتمع بما نسميه ثقافة الفساد، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه، فالفساد لا ينتج إلا مزيدا من الفساد، والفاسد لا يرى في فساد عيبا ، وهنا يشكل الفساد طوقا يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة.

4.3– البعد الإداري: وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان ، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

[1] – ين عبد العزيز خيرة ، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الاداري**، مجلة المفكر ،جامعة محمد خيضر، العدد 8 ، بسكرة ، (ب. ت) ،ص 329 .

4/– أنواع الفساد:

1.4– حسب المجال

– **الفساد الأخلاقي** :وهو انحطاط القيم و المبادئ و الأخلاق الحميدة والعمل على تغييرها للأسوء ،وممارسة قيم مخالفة للمجتمع الإسلامي، مما ينتج عن انتشار الجرائم والسلوكيات المنافية للآداب العامة.

– **الفساد الإداري**:وهو إتباع سلوك مخالف للقوانين من خلال استغلال الموظف العام لموقعه وصلاحياته عن طريق قيامه بالأفعال المخالفة للقانون و خلق نوع من البيروقراطية الإدارية، وإساءة استغلال السلطات الممنوحة له، وهذا النوع ينشأ عن سوء التخطيط وتغليب المصالح الشخصية على المصالح العامة.ويتخذ الفساد في الجوانب الادارية عدة أشكال أبرزها:

***الرشوة**: عادة تعرض من قبل المستفيد من الخدمة لتسهيل الحصول عليها ،و غالبا ما تكون على حساب الأخرين ، و تتباين نوعية الرشوة بدءا من الرشوة النقدية مرورا إلى المالية انتهاءا بالرشوة الجنسية.

***المحاباة**: وهي قيام الموظف بشكل مباشر أو غير مباشر بالتماس أو قبول أي ميزة غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص أخر ،لكي يستغل نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول على ادارة أو سلطة غير مستحقة.

* **المحسوبية**: هي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمى إليها الشخص دون أن يكونوا مستحقين لها.

***السرقة و الاختلاس**: تقع السرقات عادة في الأموال النقدية أو الموارد و الأشياء العينية العائدة للدولة أو المؤسسات و الهيئات التي تمول من قبلها، أما الاختلاس : فهو سرقة الموارد من قبل الاشخاص المكلفين من ذوي السلطة و السيطرة عللا موارد قيمة.[1]

***التزوير**:

*اساءة استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية أو جماعية ،وغالبا ما يمارس من قبل مجموعة من الأشخاص تربطهم علاقات معقدة بأفراد داخل أو خارج المؤسسة (علاقة مصالح).[2]

---

[1] – محمد على مجاشع، **التلفزيون و الفساد**، العربي للنشر و التوزيع ،القاهرة ، ط 1، 2016 ، ص 23.

[2]– Anne-Marie and Nicola Barach, **quelles approches pour combattre la corruption ? approches to curling corruption**, lynne rienner publishers, februry 2018, p 44.

***الاهمال في العمل**: وهو قيام الموظف بإهمال الواجبات المنوطة به و المنصوص عليها في القوانين و اللوائح و القرارات التي تنظم الوظيفة العامة مما يؤثر سلبا على سير العمل.

***غسيل الأموال** :وهي مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال و اظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع.[1]

– **الفساد الاقتصادي**: وهو عبارة عن أعمال فساد منافية للقوانين واللوائح و التشريعات وقيم ومبادئ ممارسة النشاط الاقتصادي و المالي للدولة سعيا وراء التعاظم الربحي والمالي للدولة السريع على حساب عوامل أخرى كثيرة أهمها مصلحة المواطن .

– **الفساد الاجتماعي**: هو خلل في القيم الاجتماعية، ويعد الفساد الأخلاقي صورة من صور الفساد الاجتماعي، فالفساد يسري بداية بين مجموعة من الأفراد ثم ينتشر في غالبية المجتمع ومن أمثلة هذا الفساد الجرائم الجنسية والإتجار في البشر و الأعضاء و انتهاك الحرمات و الاخلال بالأمن العام الذي بسببه تنتشر جميع الجرائم الأخرى [2] و يتمثل الفساد الاجتماعي في ندرة وجود معاني الوطنية و الولاء و الاخلاص و حب العمل و التفاني في أدائه ،و تفشي روح اللامبالاة و انعدام الأخلاق الوظيفية.[3]

– **الفساد السياسي**: يمكن تعريفه على أنه تغليب مصلحة صاحب القرار السياسي على مصالح الأخرين ، فعندما يوجد تقديم للمصالح الخاصة لصانعي القرار السياسي على المصالح العامة للبلاد يوجد حتما الفساد السياسي.

– **الفساد القضائي** : إن فساد هذا القطاع وتسرب المفسدين إليه عطي علامة وانعكاس بالضرورة إلى تفشي الفساد في كل قطاعات الدولة ،ومن أبرز أشكال الفساد في القضاء :الواسطة والمحسوبية وإتهام البرئ وتبرئة المتهم والشهادة الزور وقبول الهدايا والمنح والذي يتسبب بالضرورة في هضم حقوق الأخرين .

– **الفساد الثقافي**: ويقصد به خروج الأفراد أو الجماعات عن الثوابت العامة للمجتمع، مما يتسبب في تفكيك هويتها وموروثاتها، وهو من أخطر أنواع الفساد لأنه يصعب الإجماع على إدانته أو سن التشريعات التي تجرمه و ذلك لتمتعه بنوع من الحصانة وهي حرية الرأي والفكر والإبداع. [4].

---

[1] - محمد على مجاشع، **مرجع سابق** ، ص25.

[2] – محمد جمعة عبدو ، **مرجع سابق** ، ص 13

[3] – محمد على مجاشع، **مرجع سابق** ، ص29.

[4] –محمد جمعة عبدو ، **مرجع سابق** ، ص .15

2.4- حسب الحجم:

- فساد أفقي (صغير): هو يشمل قطاع الموظفين العمومين في المستويات الدنيا من الهيكل التنظيمي.

- فساد عمودي (كبير): هو يتعلق بقضايا الاختلاس الكبيرة و الاضرار بالمصالح العليا للبلاد و ممتلكاته.

3.4- حسب الأسباب:

- الفساد التوقعي: يتضمن المنافع و المزايا المقدمة للموظف لتوقيع قرارات أو أعمال محاباة من قبله لصاحب المصلحة.

- الفساد التواطئي: وهو قيام الموظف الفاسد بالتواطؤ مع الأخرين في بعض التصرفات مقابل التغاضي عنه من قبلهم ،و ذلك لتسهيل ارتكابهم للممارسات غير المشروعة.

- الفساد الابتزازي: و ذلك بتعمد عرقلة المعاملات و المصالح بغرض اجبار أصحاب المصلحة على تقديم الرشاوي حتي يتمكنوا من استكمال معاملاتهم. [1]

4.4- حسب الانتشار:[2]

- **فساد دولي:** وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعا عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

- **فساد محلي:** وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية.

5/- أسباب انتشار الفساد:

- سوء التنشئة الاجتماعية للموظف أو المسؤول الاداري وفساد أخلاقه وقيمه الاجتماعية بشكل عام ثم إلى خطأ المسؤول الاداري الأعلى في تعيين هؤلاء الموظفين أو تنصيبهم في موقع .

---

[1] - جمال درهم زيد،**مرجع سابق** ، ص 240.

[2] - عبد القادر جبريل ، **الفساد الاداري عائق الادارة و التنمية و الديمقراطية** ، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال ،الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العلي ، 2010، ص 112

- غياب العدالة الاجتماعية بين الموظفين فغالبا ما يشعر الموظف والمسؤول الاداري أن حقوقه مغبونة، وأن المردود المالي أو الأجر الذي يحصل عليه من أدائه للوظيفة أقل بكثير من الواجبات التي يؤديها .
- نظام الحكم الذي تغيب فيه الشفافية و المشاركة و المحاسبة من أكثر الأنظمة خصوبة لانتشار الفساد في المجتمع.[1]
- ظهور الفوارق الطبقية بين الأفراد و انخفاض مستوى الدخل العام للموظف، مما أثر على نفسيته و شعوره بعدم الولاء للمؤسسة.
- التغييرات والتطورات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية في العالم وظهور مفاهيم وشعارات جديدة كحرية التجارة واقتصاد السوق الحر، والانفتاح والتحول السريع من الأنظمة القديمة إلى هذه الأنظمة والمفاهيم الجديدة دون وجود ركائز قوية يستند عليها أدى إلى تهيئة جديدة ومناخ مناسب للفساد .[2]
- منح الوحدات الادارية صلاحيات واسعة تمكنها من ادارة شؤونها بصيغ لامركزية دون اخضاعها للرقابة بصفة مستمرة شجع بعض موظفيها إلى اساءة استغلال سلطاتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة.
- تراكم الثغرات في القوانين و النظم و التعليمات و عدم المبادرة إلى معالجتها مما يعطى الفرصة لتغلغل بعض المحترفين في الفساد إلى المستويات العليا.[3]
- ضعف الوازع الديني و انخفاض الوعي والتثقيف الديني بمخاطر الفساد.[4]
- **العوامل الشخصية** : تكون هذه العوامل **موروثة** و هي تتكون من الدوافع المتعلقة بالحاجات الأساسية للإنسان، وقد يختلف الأفراد في أسلوب إشباع حاجياتهم الفسيولوجية والفطرية وقد يؤدي التقصير في هذا الإشباع إلى إصابة الموظف بالقلق والتوتر والتفكير الدائم في كيفية إيجاد مصادر أخرى لإشباع النقص، مما يدفعهم للقيام بالسلوكيات منحرفة لإشباعها.[5]

---

[1] - Carine doganid. **Aux origines de la corruption**, 1 ere édition. Presses Universitaires, France, p 67

[2] - حمزة حسن خضر الطائي و مازن ليلو راضي، **مرجع سابق** ، ص 37.

[3] - جمال درهم زيد،**مرجع سابق** ، ص 241.

[4] - محمد جمعة عبدو ، **مرجع سابق** ، ص 17.

[5] - بليغ بشر ،**اشكالية الفساد الاداري وضرورة مواجهتها** ، الجامعة الخليجية ، 2018 ، ص 08.

6/– مظاهر الفساد:

1.انتشار الرشوة والوساطة والمحسوبية بالمنظمات المختلفة.

2.غياب الرقابة الداخلية والخارجية ذات الكفاءة والفعالية المطلوبة.

3.سوء الاختيار والتعيين أي غياب وجود الشخص المناسب في المكان المناسب.

4.انتشار ظاهرة البيروقراطية في التنظيم الإداري.

5. انتشار ظاهرة استخدام قوة القرابة

6. غياب مبدأ الشفافية في المعاملة وعدم نشر العدل بين أفراد المنظمة الواحدة.

7. عدم نزاهة سلوك المدير.

8. غياب تطبيق العديد من مبادئ الإدارة الفعالة.

9.المناصب الإدارية القيادية تعد تشريفاً لمكلف أكثر منها تكليفا.[1]

10. اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.

11.غسل الأموال الناتجة من عائدات إجرامية و إعاقة سير العدالة. [2]

7/– أثار الفساد:

1.7– الأثار الاقتصادية:

- تقليل فرص الاستثمار و انخفاض معدلات النمو بصورة كبيرة.
- اخفاض إيرادات الدولة من ضرائب وجمارك ويحدث خلل في الموازنة العامة.
- انخفاض وتدهور البنية التحتية ومستوى الخدمات العامة.
- تشويه هيكل القيم و العدالة و مبدأ تكافؤ الفرص.[3]
- خلل وتشوه بنود و ميزانية الإنفاق العام.[4]
- انعدام المهنية في العمل و عدم التحلي بروح المسؤولية و ظهور النوايا السلبية لدى الأفراد في المجتمع

[1] – أحمد على بالتمر و عمر موسى هبري ، **الفساد الاداري :مظاهرة و اليات اصلاحه**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي تحديات التنمية و تحديث الإدارة في الوطن العربي ،مرس ،2004 ، ص ص 3– 4.

[2] – محمد جمعة عبدو ، **مرجع سابق** ، ص 35.

[3]- جمال درهم زيد،**مرجع سابق** ، ص 243.

[4] – محمد جمعة عبدو ، **مرجع سابق** ، ص 41.

2.7- الأثار السياسية للفساد:[1]

- قد يساهم الانحراف الإداري في تعميق الفجوة بين الطبقات والجماعات الغنية، وبين الطبقات والجماعات الفقيرة في المجتمع، مما يؤدي ذلك إلى تزايد شعور الطبقات الجماعات الفقيرة بالحرمان، وقد لا تجد أمامها سوى الالتجاء إلى العنف والثورة على النظام القائم، وهذا الوضع مساعد على عدم الاستقرار السياسي.
- كما إن انتشار الانحراف في الأجهزة الحكومية يسهل للقوى المعارضة الإطاحة بالنظام والاستيلاء على السلطة، ذلك لأن الاستياء الجماهيري من الحكم القائم والانحراف المنتشر داخل أجهزته ومنظماته الإدارية، يخلق فجوة بين الجماهير والحكومة، ويعمل على مساندة الجماهير للمعارضة للإطاحة بالنظام السياسي.

2.7- الأثار الاجتماعية : يؤدي الفساد الى زعزعة القيم الأخلاقية و المبادئ المهنية و الاجتماعية داخل المجتمع والذي يمكن تلخيصها في:

- زعزعة المبادئ و القيم الأخلاقية مثل الصدق و الأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص.
- انعدام المهنية والكفاءة في العمل و انتشار مبدأ اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية.
- انتشار الجرائم بسبب غياب القيم و الوازع و الضمير الذاتي.
- ظهور خلل في التركيبة الاجتماعية عن طريق غياب العدالة التوزيعية الاقتصادية للسلع والخدمات وتخصيص الأموال النقدية والمنقولة والثروات لصالح الفئة الأكثر قوة ونفوذ .
- انتشار الشعور بالظلم لدي الغالبية و الذي تؤدي بدورها إلى حالة من الاحتقان المستمر والمزمن بين طبقات المجتمع نتيجة ظهور شرائح و مجموعات مهمشة .
- انتشار ظواهر التطرف والجريمة المنظمة وسهولة الاستقطاب إليها و الانغماس فيها.[2]

8/- أهم السياسات المقترحة لعلاج وتقليل ظاهرة الفساد الإداري:

✓ الحد من الاحتكار في أي نوع من أنواع الأنشطة الاقتصادية فالاحتكار يدفع بعض المسؤولين إلى حماية الفساد واستمراره، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين حجم الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها القطاع العام والتي تقاس بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين زيادة الفساد في الدول.

---

[1] - بليغ بشر ،**مرجع سابق** ، ص 09.

[2] - محمد جمعة عبدو ، **مرجع سابق** ، ص 42.

- ✓ توضيح وتبسيط الإجراءات والضرائب الإدارية وزيادة شفافيتها والتشديد في تطبيقها ومراقبتها من الأجهزة المعنية.
- ✓ تقرير سيادة القانون من خلال الالتزام بالتنظيمات الرسمية التي تحددها القوانين واللوائح الصادرة بغرس الثقة محليا وخارجيا في الأجهزة الإدارية، كذلك منح صفة مستقلة للكيانات والأشخاص المعنيين بمكافحة الفساد ليكونوا قادرين على ممارسة وظائفهم بكفاءة بعيدا عن أية ضغوط .
- ✓ التدقيق المستمر لمدى تنفيذ البنود المنظمة للمؤسسات كالإفصاح عن الأصول السلوكية لبعض المسؤولين الذين تم اختيارهم للعمل في المؤسسات العامة.
- ✓ كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي بإنشاء أجهزة إشراف ومتابعة الفساد من خلال تطبيق المعايير المحاسبية السلبية وكذلك إحداث لجان وأنظمة رقابية حكومية.
- ✓ التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات والآليات المحلية والإقليمية والدولية لمحاصرة الفساد وكشفه وقطع خطوط الاتصال بين مرتكبيه. [1]
- ✓ التأكيد على أن يكون نظام الإدارة في المؤسسات الحكومية نظاما قائما على أساس الانفتاح والديمقراطية مع تطوير الإجراءات والنظم الإدارية الخاصة بأداء الأعمال واختيار العاملين الجيدين.
- ✓ تحسين الوضع الاقتصادي والمعاشي وتوفير الحياة الكريمة لأبناء المجتمع مع زيادة الرواتب بما يتناسب وحجم التضخم المحلي والدولي. [2]
- ✓ استخدام الأسلوب العلاجي والذي يعمل على تمكين منظمات المجتمع المختلفة من المشاركة بفاعلية في مراقبة ممارسات وأداء المؤسسات الحكومية لرصد وكشف الأنواع المختلفة من الفساد باستخدام آليات المساءلة والشفافية.
- ✓ تفعيل وتقوية أدوار الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية من تنظيمات القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ ورصد ميثاق الممارسات الأخلاقية السليمة في الإدارة وزيادة مساحة صلاحياتها، و إنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الاشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من العاملين في المنظمات. [3]

---

[1] – فضيلة بوطورة و نوفل سمايلي،**مرجع سابق** ، ص 18.

[2] – حمزة حسن خضر الطائي و مازن ليلو راضي، **مرجع سابق** ، ص 63.

[3] – ين عبد العزيز خيرة، **مرجع سابق** ، ص 331.

- ✓ تبني نظام ديموقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات و سيادة القانون من خلال خضوع الجميع للقانون و احترامه و المساواة أمامه .
- ✓ التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في قطاعات العمل.
- ✓ اعطاء الحرية للصحافة و تمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات و عمل التحقيقات.[1]

[1] -بلال خلف السكارنة، مرجع سابق ، ص ص39-40

قائمة المراجع:

1. أحمد حويتي و (أخرون)، **البطالة و علاقتها بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 1998.
2. أحمد السيد كردي، **إدارة السلوك** ،(ب. .د.. ن)،(ب.ب)،2011.
3. أحمد العموش و حمود العليمات، **المشكلات الاجتماعية** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة ، 2009.
4. أحمد عكاشة و (اخرون)، **تعاطي و ادمان المخدرات بين الحقيقة و الوهم** ، المركز القومي لمكافحة و علاج الادمان ، القاهرة ، 2008.
5. الحاج بلقاسم، **العوامل السوسيوسياسية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري**، كتاب أعمال المؤتمر الدولي المحكم : **التفكك الاسري**، طرابلس .لبنان، 21 .22 /.3 /2018 .
6. أنتوني غدنز ، **علم الاجتماع**، تر: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ط 1 ، 2005.
7. ابراهيم جابر السيد، **العنف الأسري و أسبابه**، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية، 2014.
8. اسماعيل محمد الزيود، **علم الاجتماع**، دار كنوز المعرفة للنشر ، عمان ، ط1 ،2011.
9. بسام محمد أبو عليان، **الانحراف الاجتماعي و الجريمة– علم اجتماع الجريمة**، جامعة الأقصى، (ب.ب)،ط 3، 2016.
10. بلال خلف السكارنة ،**الفساد الاداري** ،دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط 1 ،2011.
11. بلقاسم سلاطنية و سامية حميدي، **العنف و الفقر في المجتمع الجزائري**، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر،2008.
12. بليغ بشر ،**اشكالية الفساد الاداري وضرورة مواجهتها** ، الجامعة الخليجية ، 2018.
13. بهاء الدين خليل تركية ، **علم الاجتماع العائلي** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1 ،2015.
14. تهاني محمد عثمان منيب و عزة محمد سليمان، **العنف لدي الشباب الجامعي** ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2007 .
15. جابر عوض سيد و أبو الحسن عبد الموجود، **الانحراف و الجريمة في عالم متغير**، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2004.

16. جامعة الدول العربية ،**عمل الاطفال في الدول العربية – دراسة نوعية و كمية** ، (ب. د. ن)،مصر ، ط 1 ، 2019 .

17. جمال درهم زيد، **أخلاقيات منظمات الأعمال ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مبادئ الحوكمة** ،مركز الكتاب الجامعي صنعاء ، ط 1 ، 2016.

18. جمال معتوق،**مدخل إلى سوسيولوجيا العنف** ،دار الكتاب الحديث، القاهرة ، ط1 ، 2012

19. جواد فطاير، **الادمان :أنواعه ،مراحله، علاجة** ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001 .

20. حمدي شعبان ، **الهجرة غير المشروعة- الضرورة و الحاجة** ، مركز الاعلام الأمني ، مصر ، (ب. ت).

21. حمزة حسن خضر الطائي و مازن ليلو راضي، **الفساد الاداري في الوظيفة العامة** ،مركز الكتاب الأكاديمي ، الاردن ، ط 1 ، 2015

22. حنفى عوض ، **المشكلة السكانية و تحديات البقاء**، المكتب الجامعي ، الاسكندرية ، 2010.

23. خالد حمد المهندي ، **المخدرات و أثارها النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، مركز الدراسات و البحوث ، قطر ،2013.

24. خالد الحمدوني ، **السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة و اشكالية ادماج المهاجرين**، كتاب الملتقى الدولي: **ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع و التداعيات**، المركز العربي الديمقراطي ، ألمانيا ، 17-18 أكتوبر 2019.

25. خليل البدو ،**علم الاجتماع السكاني** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ،الاردن ، 2008.

26. دلال ملحس استيتية و عمر موسى سرحان ، **المشكلات الاجتماعية** ،دار وائل للنشر، عمان ، ط 1، 2012

27. دلال ملحس استيتية ، **التغير الاجتماعي و الثقافي**، دار وائل للنشر ، عمان ، ط 2، 2008.

28. ربحي مصطفى عليان، **العنف الجامعي**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن ، 2014 .

29. رمزي زكري، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة ، الكويت ، 1998 .

30. سعيد بن حميد بن سعيد الحرملي، **،دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة الادمان** ،(ب. د. ن)، سلطنة عمان، 2007.

31. سمير عبد الرحمن هائل الشميري، **مشكلات اجتماعية من منظور سوسيولوجي**،(ب.د.ن)،(ب.ب)،(ب.ت).

32. سهام العزب، مشكلات اجتماعية، مكتبة ابن سينا ، جدة، (ب.ت) .

33. طارق عبد الحميد الشهاوي ، **الهجرة غير الشرعية – رؤيا مستقبلية** ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2009 .

34. طارق عبد الرؤوف عامر ، **أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة** ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، ط 2 ، 2015.

35. طارق كمال و أنور حافظ، **المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر (الادمان. البطالة)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009 .

36. عبد الرحمن سيف سردار، **اقتصاد الفقر و توزيع الدخل** ،دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ،ط1 ، 2015.

37. عبد الرحمان محمد عيسري، **تشغيل الأطفال و الانحراف** ،مركز الدراسات و البحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض ، 2005.

38. عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع النشأة و التطور**، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 1999.

39. عدلي السمري وزملائه، **علم اجتماع الجريمة و الانحراف** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، ط 2، 2014 .

40. عصام توفيق قمر و (اخرون)، **المشكلات الاجتماعية المعاصرة** ،دار الفكر ، الاردن، ط 3 ، 2015 .

41. عمر عبد الرحيم نصر الله، **تدني مستوى التحصيل و الانجاز المدرسي – أسبابه و علاجه**، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، ط 2 ، 2010 .

42. على عبد الرزاق جلبي، **علم الاجتماع و المشكلات الاجتماعية** . رؤية جديدة ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،2012.

43. فتيحة كركوش ، **ظاهرة الانحراف الأحداث في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

44. فيروز مامي زرارقة ، **مشكلات و قضايا سوسيولوجية معاصرة**، دار الايام للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016 .

45. مأمون طربيه ،**السلوك الاجتماعي للأسرة مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة** ،دار النهضة العربية ،بيروت ، لبنان ، ط 1، 2012.

46. مجموعة من المؤلفين، **الهجرة غير الشرعية في محيط البحر الأبيض المتوسط**، ابن النديم للنشر، الجزائر ، ط 1 ، 2014.

47. محمد أحمد بيومي، **المشكلات الاجتماعية– دراسات نظرية و تطبيقية**، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،2009.

48. محمد جمعة عبدو ، **الفساد أسبابة .ظواهره . اثاره الوقاية منه** ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، 2018 .

49. محمد حسين عبد القوي، **البطالة المشكلة و العلاج**، مركز الاعلام الامني ، مملكة البحرين، (ب.ت).

50. محمد سلامة غبارى، **الإدمان خطر يهدد الأمن الاجتماعي** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الاسكندرية ، ط 1 ، 2007 .

51. محمد شحاته ربيع (و اخرون)، **علم النفس الصناعي و المهني** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن ، ط 2 ، 2015 .

52. محمد عاطف غيث و إسماعيل على سعد، **المشكلات الاجتماعية –بحوث نظرية و ميدانية**، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،2011.

53. محمد على بحاشع، **التلفزيون و الفساد**، العربي للنشر و التوزيع ،القاهرة ، ط 1، 2016.

54. محمد فتحي عيد، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (ب. د .ن)، الرياض ، ط 1 ، 2010 .

55. محمد نبيل جامع، **البطالة قنبلة مرقوته وفك شفراتها و حديث مع الشباب**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2008 .

56. محمد ياسر الخواجة، **علم اجتماع البطالة**، مصر العربية للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2011.

57. مسعود بوسعدية ، **ظاهرة العنف في الجزائر و العلاج المتكامل**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر، ط 01، 2011.

58. معمر داود، **مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري– دراسة بعض الملامح السوسيونفسية و الاقتصادية** ، دار طليطلة ، المحمدية ، الجزائر، ط 1 ، 2009.

59. معن خليل عمر ، **علم المشكلات الاجتماعية** ،دار الشروق للنشر و التوزيع، الاردن ، ط 1 ، 2005.

60. منال محمد عباس، **عمالة الأطفال**، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشرو التوزيع، الاسكندرية ، 2011

61. ناجي بلقاسم علالي ، **الطلاق في المجتمع الجزائري** ،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 .

62. نجاح بوالهوشات ، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر و المشكلات الاجتماعية – مقاربة سوسيولوجية**، كتاب الملتقى الهجرة ، الحراك و النفي و اثارهم على الصعيد الثقافي و اللغوي،مخبر الدراسات و الابحاث حول الرحلة و الهجرة ، جامعة منتوري ، قسنطينة .، الجزائر، 2010

63. هند الميزر، **مشكلات اجتماعية** ، جامعة الملك سعود ،المملكة العربية السعودية، 2009 .

المجلات:

64. أحمد حمدى، **دور منظمة العمل العربية في الحد من عمل الأطفال**، ورقة مقدمة للندوة القومية حول "مكافحة عمل الأطفال واجب وطني و انساني"، عمان ،الأردن ، 2 –4 أفريل 2013.

65. ين عبد العزيز خيرة ، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الاداري**، مجلة المفكر ،جامعة محمد خيضر، العدد 8 ، بسكرة ، (ب. ت).

66. حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر و أثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية ، البطالة و التضخم**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد 12 ، جوان 2014 .

67. حنان بن علي ،**تأثير الطلاق على المجتمع الجزائري بالخصوص (على الأم و الأب و الطفل)**،مجلة الساورة للدراسات الانسانية و الاجتماعية جامعة طاهري محمد ، بشار ، الجزائر، العدد الرابع ، مارس 2017.

68. خالد عبد السلام، **عوامل الانحراف الاجتماعي لدى الشباب الجزائري و استراتيجيات التكفل و العلاج**، مجلة دراسات نفسية و تربوية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد3، ديسمبر 2014.

69. سليمة عبد السلام و عمر بوسكرة، **الاتجاهات الفكرية المفسرة للمشكلات الاجتماعية**، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة العربي التبسي، تبسة ، المجلد 04، العدد04 ، ديسمبر 2019.

70. شيماء أسامة محمد صالح، **الفقر و مستوى التنمية البشرية في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 08-09 ديسمبر 2014.

71. صاحب أسعد ويس الشمري، **أسباب العنف لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين و المعلمات**،مجلة دراسات تربوية، العدد 18، أوت 2012 .

72. عبد الحليم بن مشري، **ماهية الهجرة غير الشرعية**، مجلة الفكر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،العدد 7، (ب. ت) .

73. عادل بوزيد، **العنف و سبل مواجهته،محاولة في سوسيولوجيا العنف في المجتمع التونسي**،مجلة جيل العلوم الانسانية و الاجتماعية،العدد45، سبتمبر2018 .

74. عائشة بية زيتوني، **عوامل عمالة الاطفال في الشارع الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة عنابة ، العدد 31، ديسمبر 2017 .

75. فضيلة بوطورة و نوفل سمايلي ، **تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان و التنمية البشرية في الجزائر**، مجلة مركز حكم القانون و مكافحة الفساد،2019.

76. محمد عباس نور الدين، **تشغيل الأطفال وصمة في جبين الحضارة المعاصرة**، مجلة الطفولة و التنمية ،مصر، العدد 03، المجلد 01، 2001.

77. محمد عبود الحراحشة و أمينة عبد المولى حمد، **ظاهرة التسرب المدرسي و أثرها على التنمية ودور المدرسة و المؤسسات المجتمعية في الحد منها** ، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي "دور القطاع الخاص و الأهلي في تنمية الموارد البشرية بالوكن العربي" ، شرم الشيخ، 9. 10 نوفمبر 2016.

78. أحمد على بالتمر و عمر موسى هبري ، **الفساد الاداري :مظاهرة و اليات اصلاحه**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي تحديات التنمية و تحديث الإدارة في الوطن العربي ،مرس ،2004.

79. مصطفى منصور و ابراهيم الذهبي، **دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي**، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي، العدد 05، فيفري 2014 .

المذكرات:

80. أحسن موالك، **عوامل تعلق الشباب الريفي بالهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص التغير الاجتماعي ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010/2009 .

81. جبريل عبد القادر ، **الفساد الاداري عائق الادارة و التنمية و الديمقراطية** ، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال ،الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العلي ، 2010.

82. حجال سعود ، **الشباب و البطالة في المجتمع الجزائري**، رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنظيم و العمل ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر،2011 – 2012.[

83. رابح بن عيسى، **عمالة الأطفال و علاقتها بالتسرب المدرسي** ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التربية،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ،2015.216.

84. رقية خياري، **السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية** ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية الآداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 / 2013 .

85. ريمي عقبة ، **أثر المتغيرات الاقتصادية ، الاجتماعية والديموغرافية على معدلات الجريمة في الوطن العربي** ،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ،2014 -2015 .

86. زوبيدة بن عويشة، **ظاهرة العنف لدى الشباب الجزائري**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع: كلية العلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008 -2009 .

87. سعيدة بن ناصر، **الأطفال غير الشرعيين بين الجريمة و الاندماج الاجتماعي في المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الجنائي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة قاسم سعد الله ، الجزائر ،2015 – 2016.

88. مبروك ابراهيمي، **دور الأسرة في ضبط السلوك الانحرافي للمراهق**، رسالة ماجستير في التغير الاجتماعي، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

89. محمد العربي مخلوف، **السلوك الانحرافي لدى تلاميذ المرحلة الثانوية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006 -2007 .

90. Anne-Marie and Nicola Barach, **quelles approches pour combattre la corruption ? approches to curling corruption**, lynne rienner publishers, februry 2018.

91. Carine doganid. **Aux origines de la corruption**, 1 ere édition. Presses Universitaires, France.

92. Chesnais, jean claude, Histoire de la violons, édition de laffont , Paris,1994

93. Françoise Lombard. **Cours de Criminologie** : **Aspects Sociologiques** , Politiques et Sociales, Faculté des Sciences Juridiques , Université de Lille II, Lille , 1999-2000.

94. Jacques Comaille et Patrick Fasty , **Le divorce en Europe occidentale**, Edition service de la diffusion de l'INEP, Paris, 1983.

95. Gardner (R.A), **les enfants e le divorce**, édition ramsey, Paris ,1980.

96. Olivier Chardon et Dominique Goux , **la nouvelle définition européenne du chômage BIT** , économie et statistique , N 362 , 2003 .

97. Moser gabriel, **l àgression.coll que-sais-je**.paris.1978.

98. Bruno Marcel, Jacques Taieb , **Le chômage aujourd'hui** , **un phénomène pluriel** , édition Narthan , France, 1991.